جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة

دور رقمنة قطاع الجباية في الحد من التهرب الضريبي
دراسة حالة موقع جبايتك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة

من إعداد الطالبين:
لقمان قادري
منصف مزاري

تحت إشراف :
الأستاذ مصطفاوي محمد أمين

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الصفة
أ. د/ بوجطو حكيم	رئيسا
د. مصطفاوي محمد أمين	مشرفا ومقررا
د. فرجاني وليد	عضوا ممتحنا

2026/2025

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الاهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد

خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي عملي هذا إلى أغلى ما في الوجود

إلى أبي الغالي .. رحمة الله عليه

وإلى معنى الحب والحنان وإلى من كان دعائها سر نجاحي أمي الحبيبة

أطال الله في عمرها

وإلى إخوتي وأسرتي جميعا

منصف

الاهداء

اهدي هذا العمل المتواضع

إلى والديّ الكريمين، عرفانًا بفضلهما ودعمهما المتواصل

إلى من كان بمثابة الأب عمي

إلى إخوتي وأخواتي

إلى أصدقائي

إلى كل من أمدني يد العون والاهتمام في مساري الجامعي

لقمان

شكر وعرفان

إلى من نبوء له بنعمه علينا مولانا وخالقنا سبحانه جل وعلى ، نشكره على نعمة التوفيق إن أصبنا فمنه وحده لا شريك له ، وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان.

واعترافا بالفضل والجميل أتوجه بخالص عبارات الشكر وعميق التقدير للأستاذ مصطفاوي محمد أمين الذي تفضل بالاشراف على هذا العمل وتعهد التصويب في جميع مراحل انجازه وأفادنا بتوجهاته أسأل الله أن يبارك في عمره وعلمه وعمله.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على مناقشتهم لهذه المذكرة وتقييمها، والى كل من بسط لنا يد العون من قريب أو بعيد.

ولا يفوتنا أن نتوجه بالشكر والتقدير إلى كافة الأساتذة الأجلاء الذين رافقونا في رحلتنا الجامعية، وتركوا فينا بصمات علمية وإنسانية لا تُنسى.

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى موظفي مركز الضرائب بولاية المدية ، على تعاونهم الكريم، ومساعدتهم القيمة التي ساهمت في إثراء الجانب التطبيقي لهذا البحث.

المستخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الرقمنة في قطاع الجباية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي، من خلال إبراز مختلف الأنظمة والخدمات الرقمية المعتمدة من طرف الإدارة الجبائية الجزائرية ومدى مساهمتها في تحسين الأداء الجبائي وتعزيز الامتثال الضريبي. واعتمدت الدراسة على منهج تحليل المحتوى، مع استخدام المقابلة كأداة لجمع البيانات في الجانب التطبيقي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الرقمنة أصبحت أداة أساسية لتحديث الإدارة الجبائية، حيث ساهم نظام "جبايتك" في تبسيط الإجراءات وتحسين التواصل مع المكلفين بالضريبة وتعزيز الشفافية ودقة المعلومات، مما دعم الرقابة الجبائية وساهم في الحد من بعض مظاهر التهرب الضريبي. كما أوصت الدراسة بمواصلة تطوير الخدمات الرقمية وتعزيز التكوين في مجال الرقمنة لدعم فعالية الإدارة الجبائية.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، التهرب الضريبي، منصة جبايتك، مديرية الضرائب لولاية المدية.

Abstract

This study aimed to highlight the role of digitalization in the taxation sector and its impact on combating tax evasion. This was achieved by showcasing the various digital systems and services adopted by the Algerian tax administration, and evaluating their contribution to improving tax performance and enhancing tax compliance. The study relied on a content analysis approach, alongside interviews as a data collection tool for the empirical aspect.

The study concluded that digitalization has become an essential tool for modernizing tax administration. The "Jibayatic" system has contributed to simplifying procedures, improving communication with taxpayers, and enhancing transparency and data accuracy, which supported tax auditing and helped mitigate certain forms of tax evasion. Additionally, the study recommended continuously developing digital services and enhancing training in digitalization to support the efficiency of the tax administration.

Keywords:

Digitalization, Tax Evasion, "Jibayatic" Platform, Tax Directorate of Medea Province.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	-
الإهداء	-
المستخلص	**I**
فهرس المحتويات	**IV**
قائمة الجداول والأشكال	**VI**
مقدمة	**أ- ح**
الفصل الأول:	
تمهيد	01
المبحث الأول: الاطار النظري للضريبة	02
المطلب الأول: مفهوم الضريبة وخصائصها	03
المطلب الثاني: أنواع الضرائب وقواعدها	04
المطلب الثالث: أهداف الضرائب وأهمية الالتزام الجبائي	08
المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للتهرب الضريبي	10
المطلب الأول: مفهوم التهرب الجبائي وتمييزه عن المفاهيم المشابهة	11
المطلب الثاني: أنواع التهرب الجبائي واثارها	12
المطلب الثالث: أسباب التهرب الضريبي	17
المبحث الثالث : اليات مكافحة التهرب الضريبي والحد من انتشاره	21
المطلب الأول : أليات وقائية على مستوى المكلف ، التشريع الجبائي والإدارة الجبائية	21
المطلب الثاني : الرقابة الجبائية والتحقيق الجبائي	25
المطلب الثالث : المسؤوليات الجزائية	31
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني:	
تمهيد	39
المبحث الأول : الاطار النظري لرقمنة الإدارة الجبائية	40
المطلب الأول : مدخل لرقمنة الإدارة الجبائية	40
المطلب الثاني : متطلبات التحول نحو الإدارة الجبائية الالكترونية	41

المطلب الثالث :دوافع و أهداف رقمنة قطاع الضرائب في الجزائر	44
المبحث الثاني : اشكال رقمنة الإدارة الجبائية	50
المطلب الأول : رقم التعريف الجبائي (NIF)	50
المطلب الثاني :بوابة الدفع الالكتروني مساهمتك	51
المطلب الثالث : نظام المعلومات الجبائي " جبايتك"	54
المبحث الثالث : فعالية الرقمنة في الحد من التهرب الضريبي و تحدياتها	57
المطلب الأول : كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية في ظل الرقمنة	57
المطلب الثاني : اثر الرقمنة على الحصيلة الجبائية و تقليص التهرب الضريبي	60
المطلب الثالث : معيقات الرقمنة للحد من التهرب الجبائي وتحدياتها	61
خلاصة الفصل	64
الفصل الثالث :	
تمهيد	66
المبحث الأول : بطاقة فنية حول مركز الضرائب لولاية المدية	67
المطلب الأول : تقديم مركز الضرائب لولاية المدية	67
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية المدية	68
المطلب الثالث : مهام مركز الضرائب لولاية المدية (CDI)	72
المبحث الثاني : التحليل التطبيقي للنظام المعلوماتي SAP وموقع جبايتك	73
المطلب الأول :البنية العامة للنظام المعلوماتي SAP	73
المطلب الثاني : محتويات ووظائف النظام الالكتروني SAP	77
المطلب الثالث : محتويات ووظائف موقع جبايتك من منظور المكلف بالضريبة	84
المبحث الثالث : تقييم دور " جبايتك " في الحد من التهرب الضريبي (دراسة مركز الضرائب)	95
المطلب الأول : تأثير خدمات منصة "جبايتك" في تعزيز الامتثال الضريبي وتيسير الالتزام	95
المطلب الثاني: انعكاسات الرقمنة على مكافحة التهرب الضريبي داخل المديرية العامة للضرائب	97
المطلب الثالث : العراقيل العملية واقتراحات تطوير نظام الرقمنة الجبائية "جبايتك"	99
خلاصة الفصل	101
خاتمة	104
قائمة المراجع	108

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	تقسيمات الضريبة	05

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-03)	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية المدية	68
(02-03)	الشاشة الرئيسية للبحث عن المكلف والولوج الى ملفه الشامل الذي يضم قائمة البنود والمراسلات	73
(03-03)	واجهة ادخال أرقام الاعمال وحساب الرسوم والضرائب المستحقة أليا	74
(04-03)	مسار التحقق و المصادقة الالكترونيةلاصدار الجدول الفردي بعد عملية الرقابة	75
(05-03)	خطوات انشاء و طباعة مراسلة رسمية موجهة للمكلف بالضريبة	75
(06-03)	التنظيم الهرمي للملفات الالكترونية و امكانية تحميل وعرض الوثائق المرقمنة	76
(07-03)	الشاشة المخصصة لعمليات التوطين البنكي و اصدار اشعارات الدفع	77
(08-03)	جدول الديون والمدفوعات الخاص بالمكلف	78
(09-03)	قائمة الاشعارات وطلبات المعلومات C2	79
(10-03)	أجندة الالتزامات وحالة المكلف في الاجال /متأخر	80
(11-03)	القائمة التاريخية للافرازات الضريبية G50 وغيرها	81
(12-03)	شجرة الملفات الالكترونية و امكانية تحميل الوثائق	83
(13-03)	البوابة العامة لموقع الضرائب	85
(14-03)	البوابة الرقمية لتصريح و الدفع الالكتروني عن بعد "جبايتك"	85
(15-03)	واجهة بوابة " جبايتك"	86
(16-03)	مخرجات بوابة جبايتك للمكلفين	86
(17-03)	نافذة بوابة جبايتك للاطلاع على تفاصيل جهة الاتصال	88
(18-03)	كيفية الدخول الى زاوية الالتزام و تقديم الاقرارات	89
(19-03)	قائمة الالتزامات الضريبية للشهر و اختيار الضريبة	89
(20-03)	انذار بمسؤولية المكلف عن البيانات المدخلة	90
(21-03)	كيفية ملئ" خانات الدخل الخاضع للضريبة "	90

(22-03)	النفر على زر"اعادة الحساب " لحساب المبلغ الواجب دفعه	91
(23-03)	أزرار التحكم"اعادة الضبط ، تحكم ، حفظ النسخة الاولية "	92
(24-03)	رسائل للتحقق من حفظ النسخة	92
(25-03)	النقر على زر " ارسال التصريح "	92
(26-03)	اشعر بالدفع	93
(27-03)	التفويض بالخصم المباشر من الحساب البنكي للمكلف	93

مقدمة

مقدمة

تعد الجباية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل النفقات العمومية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمثل الضرائب المصدر الأساسي للإيرادات العامة في معظم الدول الحديثة. غير أنّ فعالية النظام الجبائي لا ترتبط فقط بوجود تشريعات ضريبية وتنظيم إداري محكم، وإنما تتوقف أيضاً على مدى التزام المكلفين بأداء واجباتهم الجبائية واحترامهم للقوانين الضريبية المعمول بها. وفي المقابل، يُعدّ التهرب الضريبي من أبرز التحديات التي تواجه الإدارات الجبائية، لما يترتب عنه من آثار سلبية تمسّ الموارد المالية للدولة وتؤثر على العدالة الجبائية وتعرقل جهود التنمية الاقتصادية. وقد ازدادت خطورة هذه الظاهرة مع تطور الأنشطة الاقتصادية وتشعب المعاملات المالية، الأمر الذي فرض على الدول البحث عن أساليب حديثة وأكثر فعالية لمكافحة التهرب الضريبي وتحسين مستويات الامتثال الجبائي.

وفي ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم، برزت الرقمنة كخيار استراتيجي لتحديث الإدارة العمومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمتعاملين الاقتصاديين. ولم يكن قطاع الجباية بمنأى عن هذه التحولات، حيث اتجهت العديد من الدول إلى رقمنة إداراتها الجبائية من خلال اعتماد الأنظمة المعلوماتية والمنصات الإلكترونية التي تسمح بتسهيل الإجراءات الجبائية، وتحسين عمليات التحصيل والمراقبة، وتعزيز الشفافية وتبادل المعلومات.

وسعت الجزائر بدورها إلى مواكبة هذا التوجه من خلال إطلاق مجموعة من الإصلاحات الرامية إلى تحديث الإدارة الجبائية وعصرنتها، ومن أبرزها اعتماد نظام المعلومات الجبائي "جبايتك"، الذي يُعدّ من أهم المشاريع الرقمية الهادفة إلى تحسين تسيير الملفات الجبائية وتبسيط الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المكلفين بالضريبة، بما يساهم في رفع مستوى الامتثال الجبائي والحد من مختلف أشكال التهرب الضريبي.

أولا : إشكالية البحث

في ظل تزايد ظاهرة التهرب الضريبي وما تسببه من خسائر للخزينة العمومية، اتجهت الجزائر إلى تبني الرقمنة كخيار استراتيجي لتحديث الإدارة الجبائية وتحسين أدائها من خلال إطلاق العديد من الأنظمة والمنصات الإلكترونية، ومن بينها موقع "جبايتك.." وعليه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كما يلي:

- **إلى أي مدى ساهمت رقمنة قطاع الجباية من خلال موقع "جبايتك "في الحد من التهرب الضريبي وتحسين الامتثال الجبائي في الجزائر؟**

الأسئلة الفرعية

1- كيف يساهم نظام المعلومات الجبائي "جبايتك "في تحسين الخدمات الجبائية؟

2- ما أثر موقع "جبايتك "على تعزيز الامتثال الجبائي والحد من التهرب الضريبي؟

3- ما أهم التحديات التي تواجه رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر؟

ثانيا :فرضيات البحث

1- يساهم موقع "جبايتك "في تبسيط الإجراءات الجبائية وتقليل الوقت والجهد بالنسبة للمكلفين بالضريبة.

2- تؤدي الرقمنة إلى تعزيز الرقابة الجبائية والكشف عن حالات التهرب الضريبي بصورة أكثر فعالية.

3- ما تزال هناك تحديات تقنية وبشرية وتنظيمية تحد من الاستفادة الكاملة من خدمات الرقمنة الجبائية

ثالثا : أهمية الدراسة

يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة، من خلال الاهتمام الكبير بموضوع الرقمنة باعتبارها أداة أساسية لتطوير الإدارة الجبائية وزيادة الشفافية عمومية وخاصة، فهي تعد شرطا أساسيا في معادلة كسب الثقة بين هؤلاء الشركاء وتحقيق العدالة الجبائية.

رابعا : أسباب اختيار الموضوع

تتمثل أسباب اختيار موضوع البحث في أسباب شخصية وأخرى موضوعية يمكن طرحها كالتالي :

1- **الاسباب الشخصية:**

- ✓ الرغبة الشخصية في دراسة موضوع حديث يرتبط بتخصص المحاسبة والجباية.
- ✓ الاهتمام بالتحول الرقمي ودوره في تطوير الإدارة العمومية.
- ✓ الرغبة في فهم آليات مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر.

2- **الأسباب الموضوعية**

- ✓ عصر الرقمنة سيطر على كل القطاعات بما في ذلك قطاع الضرائب
- ✓ أهمية موضوع التهرب الضريبي وانعكاساته على الاقتصاد الوطني.
- ✓ كون قطاع الضرائب حديث التجربة موقع "جبايتك " قررنا البحث في هذا الموضوع .

خامسا : أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالضريبة والتهرب الضريبي.
- ✓ إبراز أهمية الرقمنة في تطوير الإدارة الجبائية.
- ✓ دراسة مختلف الخدمات التي يقدمها موقع "جبايتك."
- ✓ تحليل أثر الرقمنة على تحسين الامتثال الجبائي والحد من التهرب الضريبي.
- ✓ الوقوف على أهم العراقيل والتحديات التي تواجه رقمنة قطاع الجباية في الجزائر.
- ✓ تقديم مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها تعزيز فعالية الرقمنة الجبائية.

سادسا: منهجية الدراسة

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة في الاشكالية اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الفصل الأول والثاني باعتباره المنهج الأنسب لدراسة الجوانب النظرية المتعلقة بالضريبة والتهرب الضريبي ورقمنة الإدارة الجبائية، كما تم الاعتماد على دراسة الحالة لتحليل واقع موقع "جبايتك "ودوره في الحد من التهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية المدية.

سابعا : حدود الدراسة

1- المجال المكاني :

تم إجراء الدراسة التطبيقية على مستوى مديرية الضرائب لولاية المدية.

2- **المجال الزمني :**

شملت الدراسة الفترة الممتدة خلال السنة الجامعية 2025-2026 مع الاستعانة بالمعطيات والإحصائيات المتاحة المتعلقة بموضوع الدراسة.

ثامنا: صعوبات الدراسة

واجهت الدراسة مجموعة من الصعوبات من أهمها:

- ✓ محدودية المراجع المتخصصة المتعلقة بموقع "جبايتك".
- ✓ صعوبة الحصول على بعض البيانات والإحصائيات الحديثة المتعلقة بالتهرب الضريبي.
- ✓ حداثة التجربة الرقمية للإدارة الجبائية الجزائرية.

- ✓ صعوبة الوصول إلى بعض المعلومات ذات الطابع الإداري.

- ✓ **تاسعا: الدراسات السابقة**

1. طرشي إبراهيم (2015) ،التهرب الضريبي واليات مكافحته ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر اكاديمي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح .

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة التهرب الضريبي، والتي تهدف أساسا إلى حرمان الخزينة العمومية من مبالغ مالية مستحقة على أشخاص مكلفين بالضريبة بموجب نصوص قانونية بوسائل وطرق مختلفة لا حصر لها، مستعينين في ذلك إما بثغرات موجودة في التشريع الضريبي؛ وإما لنقص كفاءة الإدارة الضريبية أو لنقص وعيهم بالأهمية البالغة للضريبة في النفع العام، ما ينتج عنه آثار جد وخيمة على الإقتصاد العام لكن المشرع وبهذا الصدد فقد سطر آليات للوقف في وجه الظاهرة تطبق حسب درجة فاعلية كل منها ؛ فمنها الوقائية التي تهدف إلى تبسيط التشريع الضريبي وكذا عصرنة الإدارة الضريبية والعمل على تحسيس المكلف بدوره الفعال في التنمية، وأخرى رقابية تسعى إلى مراقبة تصريحات المكلف بالضريبة والتحقيق في مصداقيتها، وصولا إلى توقيع العقاب المناسب لكل تجاوز من المكلفين بالضريبة يتراوح بين الغرامة المالية عقوبة الحبس بالإضافة إلى عقوبات تكميلية.

2. سميرة بوعكاز (2015)، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، دراسة حالة بمديرية الضرائب مصلحة الأبحاث والمراجعات ، كلية العلوم التجارية ، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة.

الهدف من الدراسة هو اكتشاف العلاقة بين فعالية التدقيق الجبائي ومساهمته في الحد من التهرب الضريبي، حيث أن التدقيق الجبائي عنصر هام ضمن النظام الضريبي التصريحي وذلك بإدارته بعدالة وفعالية التي تبنى على مدى صحة ومصداقية المعلومات التي يقدمها المكلف بالضريبة، إن التدقيق الجبائي يعمل على اكتشاف المخالفات والتجاوزات المرتكبة بهدف دفع المكلفين إلى التصريح بالمعلومات الكاملة والصحيحة عن المداخيل التي يحققونها. وتم اختبار ذلك وفقا لدراسة تقومية لنتائج التدقيق الجبائي بالإضافة إلى دراسة استبيانيه لتدعيم الإجابة على فرضيات الدراسة ، وقد تم التوصل من خلالها إلى أن التدقيق الجبائي له دور إيجابي في تحقيق الفعالية الجبائية من حيث برنامج التدقيق الجبائي وما يتوفر عليه المدقق الجبائي من مؤهلات علمية وعملية ودقة ومصداقية عمليات التدقيق الجبائي وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإيرادات والحد من التهرب الضريبي لتحقيق الفعالية.

3. سلماني عبد القادر ، حمادي موسى (2024) ، دور الرقمنة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، جامعة يحي فارس المدية.

هدفت هذه الدارسة الى التعرف على رقمنة النظام الجبائي واهم انعكاساته على التهرب الضريبي وقد تم اسقاط الجانب التطبيقي على دارسة ميدانية على موظفي قطاع الضرائب بولاية المدية وقد اعتمدنا في الدارسة على المنهج التحليلي في جمع المعطيات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدارسة. ولتحقيق هذا الهدف تطرقنا إلى الجانب النظري والمتعلق بالتهرب الضريبي وآليات ومكافحته ودور الرقمنة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي وإلى الجانب التطبيقي باستخدمنا المقابلة الشخصية وتوزيع الاستبيان داخل مديرية الضرائب وفي ختام هذه الدراسة توصلنا إلى أن رقمنة النظام الجبائي له تأثير ايجابي للحد من التهرب الضريبي وقد تم اثباتها من خلال وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين كل من رقمنة النظام الجبائي و التهرب الضريبي.

4. بعلي عبد المالك ، محمد غضبان (2024) ، دور الرقمنة في تعزيز كفاءة و فعالية الرقابة الجبائية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة .

يستنتج أن دور الرقمنة في تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية، ويوفر فرصا للوصول إلى موارد المعلومات الجبائية، واستخدام التقنيات الحديثة يعزز من كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية بغية الحد من التهرب الضريبي ويزود مديرية الضرائب بمختلف المعلومات الجبائية والتقنيات الحديثة المستخدمة في الحد من الرقابة الجبائية، ويوفر الوقت والجهد، ويوفر التسهيلات للمعاملات الإدارية بين مديرية الضرائب وباقي المؤسسات العمومية وعلى الرغم من جميع الفوائد المرتبطة بالرقمنة، لا تزال هناك بعض التحديات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير، مثل توفير أنظمة الأمن والخصوصية الرقمية والدعم و التدريب اللازم للتدريس لموظفي مديرية الضرائب التي تعيق نجاح العملية الرقمية في تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية

➢ مايميز دراستنا عن الدراسات السابقة

الدراسة الأولى : تتميز الدراسة التي قمنا بها عن الدراسة السابقة بأنها لم تقتصر على تحليل ظاهرة التهرب الضريبي من زاوية الآليات القانونية والتدقيق الجبائي التقليدي، بل تجاوزت ذلك إلى دراسة أثر الرقمنة الجبائية في تعزيز الامتثال الضريبي من خلال اعتماد أدوات حديثة مثل منصة "جبايتك" ونظام "SAP"، باعتبارها وسائل رقمية استباقية تساهم في تحسين الالتزام الجبائي وتقليل التهرب بطرق غير مباشرة.

الدراسة الثانية : بينما ركزت الدراسة السابقة على فعالية التدقيق الجبائي كآلية رقابية ميدانية تقليدية للحد من التهرب الضريبي، تتميز دراستنا بالانتقال إلى الرقابة الرقمية والامتثال الإلكتروني، حيث يتم تحليل أثر التحول الرقمي في تحسين الشفافية وتقليص التدخل البشري، مع إبراز دور المنصات الرقمية في دعم الامتثال الطوعي بدل الاقتصار على الرقابة اللاحقة.

الدراسة الثالثة : تختلف دراستنا عن هذه الدراسة في كونها انتقلت من المعالجة العامة لمفهوم الرقمنة الجبائية إلى تقييم تطبيقي دقيق للأنظمة الرقمية المستخدمة فعلياً بالتعمق في دراسة منصة "جبايتك" ونظام "SAP"، مع التركيز على أثرها المباشر في تحسين الامتثال الجبائي داخل مديرية الضرائب. كما تميزت دراستنا بإدراج جانب نقدي يبرز المعوقات التقنية والبشرية والتنظيمية التي تواجه عملية الرقمنة في الميدان.

الدراسة الرابعة: تتميز دراستنا عن هذه الدراسة بالانتقال من التحليل النظري لكفاءة وفعالية الرقابة الجبائية الرقمية إلى دراسة تطبيقية ميدانية مباشرة لأثر منصة "جبايتك" في الواقع العملي، مع الاعتماد على معطيات ميدانية تعكس فعالية الرقمنة في تحسين الامتثال الجبائي وليس فقط الرقابة الداخلية للإدارة الجبائية.

عاشرا :هيكل الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن إشكاليتها تم تقسيم المذكرة إلى ثلاثة فصول:

- ✓ **الفصل الأول: المفاهيم الأساسية للضريبة والتهرب الضريبي وآليات مكافحته.**
- ✓ **الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في مواجهة التهرب الضريبي.**
- ✓ **الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لموقع "جبايتك "ودوره في الحد من التهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية المدية.**

الفصل الأول

تمهيد :

يُعد النظام الجبائي من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الدولة الحديثة، إذ يمثل أداة فعّالة لتمويل النفقات العمومية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. وتندرج الضريبة ضمن أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق هذه الأهداف، لما لها من دور في إعادة توزيع الدخل وتوجيه النشاط الاقتصادي.

غير أن فعالية النظام الضريبي لا تتحقق إلا بمدى التزام المكلفين بأداء واجباتهم الجبائية، وهو ما يواجه تحديات عديدة أبرزها ظاهرة التهرب الجبائي، التي تُعد من أخطر الظواهر التي تهدد موارد الخزينة العمومية وتؤثر سلبًا على العدالة الجبائية والتنمية الاقتصادية.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالضريبة والتهرب الجبائي، من خلال عرض ماهية الضريبة وخصائصها وأنواعها، ثم إبراز الإطار المفاهيمي للتهرب الجبائي من حيث تعريفه وأنواعه وأسبابه، وأخيرًا استعراض أهم الآليات المعتمدة لمكافحة هذه الظاهرة والحد من انتشارها

سنحاول من خلال هذا الفصل تقديم عرض مفصل حول مختلف جوانب هذه الظاهرة وذلك من خلال ثلاث مباحث متمثلة في:

- **المبحث الأول : الاطار النظري للضريبة**
- **المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي للتهرب الجبائي**
- **المبحث الثالث : اليات مكافحة التهرب الجبائي والحد من انتشاره**

المبحث الاول :الاطار النظري للضريبة

تعتبر الضرائب من أقدم و أهم مصادر الإيرادات العامة، حيث شكلت خلال فترات طويلة العنصر الأساسي في الأعمال والدراسات العلمية المالية. وهذا الأمر ليس راجعا لكونها إحدى ابرز مصادر الإيرادات العامة، فقط ولكن لأهمية الدور الذي تؤديه في سبيل تحقيق أهداف السياسة المالية من جهة ولما تحدثه من إشكالات تقنية واقتصادية متعلقة بفرضها أو بآثارها من جهة أخرى. سنحاول من خلال هذا العنصر التعرض إلى النقاط الرئيسية التي تمكننا من الإحاطة بموضوع الجباية حتى نتمكن فيما بعد فهم دورها في الفضاء الاقتصادي، على هدا الأساس سنتطرق إلى المسلك التاريخي للضريبة و التعرف أكثر على الجباية و استعراض مبادئها .

المطلب الاول :مفهوم الضريبة وخصائصها

تُعد الضريبة من أهم الموارد المالية التي تعتمد عليها الدولة من أجل تمويل النفقات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تتميز بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي الإيرادات العامة،ما يجعل دراستها ضرورية لفهم النظام الجبائي ودوره في الاقتصاد .

الفرع الاول :مفهوم الضريبة

يوجد عدة تعاريف لتحديد ماهية الضريبة، ومن أكثر التعاريف القديمة شهرة أنها: "استقطاع أو فريضة يدفعها الفرد جبرا، وبشكل نهائي، وبدون مقابل لتغطية الأعباء العامة للمجتمع" [1]، وقد أخد الكثير من الكتاب بهذا التعريف ولكن نظرا لتغير وتطور الضريبة فقد أعطيت تعاريف أكثر حداثة لها. يمكن أن نعرف الضريبة بالمفهوم الحديث على النحو التالي:

هي مبلغ نقدي يدفع جبرا من طرف المكلفين حسب مقدرتهم، بصورة نهائية دون مقابل لتغطية نفقات الدولة وتحقيق أهدافها. ويضيف بعض العلماء إلى هذا التعريف قولهم : إنها المبلغ الذي تفرضه الدولة، وتقتطعه، بصورة مباشرة، وذلك بغية تمييز الضريبة عن الإجراءات النقدية التي تؤدي كما في حال تخفيض قيمة العملة إلى الاقتطاع غير المباشر من ثروات الأشخاص .[2]

[1] أعاد حمو القيسي ، المالية العامة والتشريع الضريبي ،الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص124 .

[2] أ.د فوزي عطوي ، المالية العامة – النظم الضريبية وموازنة الدولة – منشورات الحلبي ، لبنان ، 2003 ، ص 49

ومما سبق ذكره من تعاريف، يمكننا بلوغ التعريف القانوني بأن الضريبة هي اقتطاع نقدي تفرضه الدولة، أو إحدى هيئاتها العامة، على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين بصفة جبرية ونهائية، وبدون مقابل مباشر، وذلك من أجل تغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية [1]

ومنه نستخلص بان الضريبة هي اقتطاع مالي الزامي ونهائي تحدده الدولة دون مقابل بغرض تحقيق اهداف عامة ومن خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص العناصر التي تشكل خصائصها.

الفرع الثاني :خصائص الضريبة

1- الضريبة فريضة مالية :

ويقصد بأن الضريبة فريضة مالية على أنها استقطاع مالي من ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين. وبما أنها فريضة مالية فإن ما يتم جبايته من الأفراد يجب أن يأخذ صفة المال، سواء كان الاقتطاع في شكل نقدي أو عيني ويمتاز الشكل النقدى للضريبة عن الشكل العيني من عدة أوجه:

- ✓ أن الدولة تتحمل تكاليف ونفقات باهظة قد تفوق قيمة الضريبة العينية وهى فى سبيلها لجمع ونقل وتخزين المحاصيل بالإضافة إلى إمكانية تعرضها للتلف وكلها أمور لا تقابلها عندما تأخذ الضريبة الشكل النقدي.
- ✓ أن الضريبة العينية تجافى فكرة العدالة، إذ هي تلزم الأفراد بتقديم جزء من المحصول أو القيام بأعمال السخرة، دون الأخذ في الاعتبار الظروف الشخصية لكل فرد من حيث نفقة الإنتاج الحقيقية التي يتكلفها كل فرد لإنتاج محصوله، وما قد يعانى منه من أعباء عائلية أو غيرها
- ✓ عدم ملائمة الضريبة العينية للأنظمة المالية الحديثة [2]

2- الضريبة تدفع جبرا :

المكلف بالضريبة ملزم بتأدية الضريبة وليس له خيار في أدائها أو عدمه، ولا في كيفية الدفع وموعده وتجبى بالقوة في حال امتناعه عن تأديتها. ولأن الدولة هي الجهة الوحيدة القادرة على فرض الضريبة ويتم ذلك بموجب القانون، وإذا امتنع المكلف عن دفعها يعتبر متهربا من الضريبة بنص القانون، ولا يخل هذا بعنصر الديمقراطية حيث يتولى ممثلي الشعب "البرلمان" مهمة مناقشة مسألة فرض الضرائب ويجب الحصول على موافقتهم

[1] د. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 89.

[2] سوزي عدلي ناشد ، اساسيات المالية العامة ، منشورات الحلبي ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 117-115

إضافة الى انها تستند إلى الجبر ، لأن الدولة تتفرَّد في وضع النظام القانوني فتحدّد بنفسها، ودون أن تتفق أو تتفاوض الضريبة وكيفية جبايتها ومما يعزّز جبرية الضريبة كونها نابعة من موافقة أعضاء السلطة التشريعية فى الأنظمة البرلمانية الديمقراطية، ومن تجسيد هذه الموافقة في نصوص قانونية ملزمة .[1]

3- الضريبة تدفع بصفة نهائية :

لا يمكن للمكلف بالضريبة بعد دفعها للدولة المطالبة باسترجاع مبلغها مهما تطلب الأمر إلى ذلك، بمعنى أن الدولة غير ملزمة برد مبلغ الضريبة أو بدفع أي فائدة عن قيمة الضريبة. وهذا ما يميز الضريبة على القرض العام الإجباري الذي تحصل عليه الدولة من المكلفين جبرا إلا أن الدولة تلتزم بإعادة القرض العام مع الفوائد المترتبة عليه قانونا ضمن شروط وقيود إصدارات الدين العام [2]

4- الضريبة تدفع بدون مقابل :

يقوم المكلف بدفع الضريبة دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أدائه للضريبة. ويدفع المكلف الضريبة مساهمة منه كعضو داخل المجتمع فى تحمل الأعباء والتكاليف العامة. وتبرير ذلك أن الضريبة تفرض على جميع الأشخاص المقيمين في الدولة، من مواطنين وأجانب باعتبارهم يتمتعون بجميع الخدمات التى تقدمها مرافق الدولة المختلفة. ويعتبر هذا العنصر هو وجه الاختلاف بين الضريبة والرسم [3]

5- الضريبة تمكن الدولة تحقيق اهدافها :

تعد الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة على الإطلاق، ولذا فإنها تمكن الدولة من تحقيق أهدافها ويمثل هدف الحصيلة الهدف الدائم والرئيسي لأنه يوفر للدولة الموارد التى تحتاجها لمواجهة نفقاتها وزيادة أعبائها التي تحقق منافع عامة للمجتمع فى مجموعه. كما أنها تحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين حقوق الخزانة العامة وحقوق الأفراد ودورها الاساسى فى تحقيق العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الدخل القومى وتقليل التفاوت فى الدخول بين فئات المجتمع، عن طريق الضرائب التصاعدية، أمر لا يخفى على أحد . وتعتبر هذه الخصيصة مبدأ دستوريا أفرزته الثورات السياسية الكبرى، كما نص عليه إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي أصدرته الثورة الفرنسية عام 1789 . ولم يعد هناك حاجة في العصر الحديث على النص عليه صراحة، إذ أنه يعد من المبادئ الدستورية

[1] يسرى ابو العلى ، محمد صغير البعلي ، المالية العامة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2003 ، ص 59

[2] رحمة نابتي ،النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر و الفكر المالي الإسلامي–دراسة مقارنة – مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستير في علوم التسيير ، جامعة قسنطينة 2 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ،2014 ، ص12

[3] سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ،ص 119

العامة المستقرة الواجب اتباعها بغض النظر عن وجود نص دستوري من عدمه . [1]

المطلب الثاني :انواع الضرائب وقواعدها

تُصنف الضرائب إلى عدة أنواع وفق معايير مختلفة، وذلك من أجل تحقيق التوازن بين مصلحة الدولة وحقوق المكلف بالضريبة. كما تقوم هذه الضرائب على مجموعة من القواعد والمبادئ التي تضمن عدالة النظام الجبائي وفعاليته.

الفرع الاول :انواع الضرائب

تتنوع الضرائب باختلاف الأسس والمعايير المعتمدة في تصنيفها، وذلك بهدف تحقيق العدالة الجبائية وتلبية حاجيات الخزينة العمومية. ومن هذا المنطلق، سيتم التطرق إلى مختلف أنواع الضرائب وبيان أهم التصنيفات المعتمدة في النظام الضريبي.

الجدول رقم(01–01): تقسيمات الضريبة

معيار التصنيف	أنواع الضرائب		
طبيعة الضرائب	✓ ضرائب مباشرة ✓ ضرائب غير مباشرة		
إمتداد مجال التطبيق	✓ ضرائب حقيقية ✓ ضرائب شخصية	– ضرائب عامة – ضرائب خاصة	– ضرائب موحدة – ضرائب متعددة
معدل الضريبة	✓ ضرائب قياسية ✓ ضرائب توزيعية	– ضرائب تصاعدية – ضرائب نسبية	
إقتصادي	✓ ضرائب على رأس المال ✓ ضرائب على الدخل ✓ ضرائب على الاستهلاك		
مادة الضريبة	✓ ضريبة على الأشخاص ✓ ضريبة على الأموال		

المصدر : محمد عباس محرزي ، اقتصاديات الجباية والضرائب ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ،2004،ص21

[1] سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص120

كما يوجد تحمل معيار العبئ الضريبي و الذي سيتم التطرق اليه بنوع من التفصيل لأهميته ، فحسب هذا المعيار تصنف الضرائب إلى نوعين:

1- الضرائب المباشرة:

هي ضرائب تفرض مباشرة على المال أي أن أساسها أو وعاءها هو مال معين بالذات كالدخل، إذ تنشأ علاقة مباشرة بين المكلف وإدارة الضرائب دون وسيط، هذا النوع من الضرائب له مزايا متعددة وبعض العيوب :

✓ **المزايا:**

تعتبر الضرائب المباشرة الأقرب لتحقيق العدالة كونها تراعي القدرة التكليفية ،كما تتميز الضرائب المباشرة بالثبات النسبي في الحصيلة لأن وعاءها ثابت نسبيا لعدم تأثره بالظروف الخارجية إلا عند حدوث أزمات اقتصادية استثنائية، وهذا ما أدى بتنمية الوعي الضريبي فالمكلف بالضريبة يشعر بعبء الضرائب المباشرة ، لهذا فهو على اطلاع دائم ومستمر على سياسة الإنفاق الحكومي والتشريعات الجبائية.

✓ **العيوب:**

يدفع هذا من الضرائب المكلفين إلى التهرب و الغش الضريبيين بسبب علم المكلف بعبئها مما ينجز عنه نقص في الحصيلة ومنه عجز عن تغطية النفقات العامة.

2- الضرائب غير المباشرة :

هي جزء من سعر البيع يجمعها و يدفعها الملزم بها (المنتج) إلى إدارة الضرائب عوضاً عن من يتحملها فعلا (المستهلك) أي أن المنتج هو من يتولى دفعها. فعند تحديده لسعر المنتوج يكون قد أدمج هذه الضريبة في سعر البيع، و عند شراء المستهلك لهذا المنتوج يكون قد تحمل هذا العبء دون أن تكون له علاقة مباشرة مع إدارة الضرائب، وبالتالي فالمنتج هنا يلعب دور الوسيط وعليه فإن كل عملية استهلاك ينتج عنها دفع للضريبة. هذا النوع من الضرائب له مزايا متعددة وبعض العيوب :

✓ **المزايا :**

تعتبر الضرائب غير المباشرة مورد هام للخزينة العمومية مما يضمن تحقيقها للمنفعة العامة ومن مزاياها نذكر سهولة حسابها و تحصيلها كونها متضمنة في سعر البيع للسلعة، كما أن حصيلتها وفيرة في فترات الإنعاش الاقتصادي على خلاف الضرائب المباشرة.

✓ **العيوب :**

الضرائب غير المباشرة لا تراعي القدرة التكليفية لأنها تدمج مباشرة في السعر هذا ما يكشف عدالة هذه الضرائب، مع ملاحظة أن مراقبتها و تحصيلها تطلب تكاليف هامة.[1]

الفرع الثاني :قواعد الضريبة

يقصد بقواعد الضريبة تلك الأسس التي تلتزم بها الدولة عند التنظيم للضريبة، وتهدف هذه القواعد إلى التوفيق بين مصلحتي الدولة (الخزينة العمومية) ومصلحة الممولين ولقد صاغ آدام سميث هذه القواعد في :العدالة، اليقين، الملاءمة في التحصيل والاقتصاد في نفقات الجباية.

1- قاعدة العدالة : La règle de justice

يقصد بالعدالة أن يوزع العبء المالي على أفراد المجتمع كل حسب مقدرته، أي مراعاة تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين الأفراد. ولقد تطور مفهوم العدالة بتطور المجتمع، فلدى التقليديين، يقصد بالعدالة (عند آدام سميت مثلا) بأن يساهم كل أفراد المجتمع في تحمل نفقات الدولة حسب مقدرتهم النسبية، أي تكون مساهماتهم متناسبة مع دخولهم.

غير أنه حديثا أخذت فكرة العدالة منحى آخر في سن القوانين الضريبية ذا أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وعليه فلتحقيق عدالة أكبر في توزيع العبء الضريبي بين الأفراد، أصبح يؤخذ كاستثناء عن عمومية الضريبة عند التنظيم الفني للضريبة لمقابلة اعتبارات يراها المشرع ضرورية فيلجأ لعملية الاختلاف في المعاملة الضريبية.[2]

2- قاعدة اليقين: La règle de certitude

يقصد بقاعدة اليقين، الابتعاد عن الغموض أي أن تكون الضريبة واضحة في مختلف الجوانب :القيمة، الوعاء، زمن الدفع، الجهة الإدارية المختصة بالتحصيل، وطرق الطعن الإداري والقضائي. ولتحقيق قاعدة اليقين يجب الأخذ بعين الاعتبار بما يلي :

✓ الوضوح في التشريع، والمقصود منه أن تكون النصوص خالية من الغموض والتعقيد، والألفاظ سهلة ومتداولة، وألا يحمل اللفظ الواحد أكثر من معنى، وألا تحمل الجملة أكثر من مفهوم.

---

[1] حنيني زكرياء ، التحفيزات الجبائية وأثرها في الحد من التهرب و الغش الضريبي ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية والعلوم التسيير ، جامعة المدية ،2017 ، ص 5

[2] حميد بوزيدة ، جباية المؤسسات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر، الطبعة الثانية 2007 ، ص 9

- ✓ أن تقوم السلطة الموكل إليها فرض الضريبة، بالقيام بالنماذج السهلة والبسيطة والتي تمكن عامة المكلفين بالضرائب من فهم قانون منشوراتها في الموقع المخصص لها أو في قنوات الإعلام المختلفة.
- ✓ أن تكون الملفات الايضاحية للقوانين الضريبية و الاعمال التحضيرية المفصلة بحيث لاتحتاج للاجتهاد [1]

3- قاعدة الملاءمة في التحصيل : La règle de commodité

هذه القاعدة تقتضي أن تراعي السياسة الضريبية متى يتم تحصيل مبالغ الضريبة من تواريخ استحقاقها وتحصيلها يجب أن تكون مناسبة وملائمة للمكلف، وتسمح بتسديد الضريبة بأيسر الطرق، وتتجلى هذه القاعدة في النصوص الضريبية، فاستحقاق ضريبة أرباح الشركات مثلا إنما تكون بعد نهاية السنة المالية، كما أن ضريبة المرتبات والأجور تكون عند دفع هذا الوعاء.[2]

4- قاعدة الاقتصاد في النفقات : La règle de économie

ويقصد بهذه القاعدة أن يتم تحصيل الضريبة بأسهل وأيسر الطرق التي لا تكلف الإدارة المالية مبالغ كبيرة، خاصة في ظل الروتين والإجراءات المعقدة ، مما يكلف الدولة نفقات قد تتجاوز حصيلة الضريبة ذاتها ومراعاة هذه القاعدة يضمن للضريبة فعاليتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة دون ضياع جزء كبير منه في سبيل الحصول عليه. وأخيرا، فإن كافة القواعد سالفة الذكر تدور في فلك فكرتي العدالة والمساواة الضريبية، وما هي جميعها إلا تطبيقات لهما.[3]

المطلب الثالث :اهداف الضرائب واهمية الالتزام الجبائي

تسعى الضرائب إلى تحقيق عدة أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية، ولتحقيق هذه الأهداف بفعالية، يبرز الالتزام الجبائي كعنصر أساسي يضمن احترام القوانين الضريبية وتعزيز الثقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة.

الفرع الاول :اهداف الضرائب

تساهم الضريبة في تحقيق الأهداف العامة ليس فقط الأهداف المالية والتي اقتصرت عليها الضريبة في السابق وفقا لدور الدولة آنذاك، بل أيضا تدعم الضريبة كلا من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية ومن خلال هذه الخاصية سنتعرف على كيفية توظيف الضريبة من أجل تحقيق الأهداف العامة.

---

[1] يسرى أبو العلى ، محمد الصغير بعلي ، مرجع سابق ، ص64

[2] ط/د ميلود حاج عمر ، د / بوزكري ، أثر البعد الاقتصادي في القاعدة القانونية الضريبية ،مجلة القانون والعلوم البينية ، المجلد 02 ، العدد 01 ، 2023 ، ص8

[3] سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص 130

1- الأهداف السياسية :

تتمثل الأهداف السياسية فيما يلي:

- ✓ يؤدي فرض الضرائب إلى نشر الشعور بالانتماء الوطني، مما سيدفع المكلف إلى الاستفسار عن كيفية إنفاق هذه الأموال؛ وبذلك فإن روح المسؤولية ينتشر في المكلفين، وبهذا فإن الانحراف في استعمال النفقات العامة كثيرا ما يؤدي بالمكلفين إلى التلاعب بالتصريحات الجبائية لدفع أقل مبلغ ضريبي، والتقليل من المساهمة في أعباء الدولة.
- ✓ قد تستخدم الضرائب لتحقيق أهداف سياسية كتسهيل التجارة مع بعض الدول أو الحد منها المستحقة ع وذلك عن طريق تخفيض الضرائب الجمركية على الواردات، أو حتى الإعفاء منها، أو رفعها في حالة الرغبة في الحد من التجارة معها وتستخدم الدولة العديد من الوسائل الفنية لتحقيق هذه الأغراض الداخلية. [1]

2- الاهداف الاجتماعية:

تهدف الضريبة من الاجتماعية الى :

- ✓ العمل على تقليل الفوارق الاجتماعية وتوزيع الدخل بما يتفق مع العدالة الاجتماعية، وذلك عن طريق اعتماد الدولة على زيادة الضرائب على أصحاب الدخول والثروات المرتفعة، ثم إعادة توزيع حصيلتها على أصحاب الدخول المنخفضة.
- ✓ تستعمل الدولة الضريبة وسيلة لرفع أسعار المنتجات التي تراها مضرة بصحة أفراد المجتمع كالمشروبات الكحولية والسجائر
- ✓ تمويل بعض الخدمات العامة لأفراد المجتمع، كالأمن وغيره بالأموال المجمعة من فرض الضريبة، ويتعلق الأمر بتلك الخدمات التي يمكن للقطاع الخاص أن يتخلى عنها. [2]

3- الاهداف الاقتصادية :

ويمكن إيجاز أهم الأهداف الاقتصادية فيما يلي :

- ✓ تشجيع بعض أنواع المشروعات لاعتبارات معينة فتعفيها من الضرائب كليا أو جزئيا.
- ✓ حماية الصناعات الوطنية ومعالجة العجز في ميدان المدفوعات ويتم ذلك بفرض ضرائب جمركية مرتفعة على الاستيراد من الخارج وبإعفاء الصادرات من الضرائب كليا أو جزئيا.

---

[1] د / شعباني لطفي ، جباية المؤسسة ، متيجة للطباعة ، براقي الجزائر ، 2017، ص 22

[2] د/ شعباني لطفي ، مرجع سابق ، ص 23

- ✓ استعمال حصيلة الضرائب المفروضة على أصحاب الدخول المرتفعة لتمويل النفقات الحكومية مما يعمل على زيادة الاستهلاك، وبالتالي يعمل على رفع الطلب الكلي وهذا من أجل تحقيق التشغيل الكامل.
- ✓ تخفيض معدل الضريبة على الارباح المعاد استثمارها من اجل توسيع الاستثمار . [1]

4- الاهداف المالية :

أول هدف للضريبة يتمثل في الهدف المالي بالحصول على الإيرادات المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة. إن الزيادة في الأعباء المالية المطلوبة من الدولة نتيجة زيادة المهام الملقاة على عاتقها، و ما يتطلبه من زيادة في النفقات من أجل تحقيق أكبر حصيلة ممكنة، يعتبر هدفا لا يغيب عن أي سياسة ضريبية بصورة عامة في الوقت الحاضر والتطور الاقتصادي والاجتماعي وسع أهداف الضريبة حيث أصبحت تستخدم كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية [2]

الفرع الثاني :اهمية الالتزام الجبائي

يُعدّ الالتزام الجبائي من الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام المالي في الجزائر، حيث يساهم بشكل فعّال في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ويعكس مدى وعي المكلفين بالضريبة بأهمية مساهمتهم في تمويل النفقات العمومية. وتبرز أهمية الالتزام الجبائي فيما يلي:

- يساهم في تمويل خزينة الدولة وضمان توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العمومية.
- يدعم جهود الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمويل المشاريع التنموية.
- يساعد على تقليل الاعتماد على عائدات المحروقات كمصدر رئيسي للدخل.
- يحقق العدالة الجبائية من خلال إلزام جميع المكلفين بأداء واجباتهم الضريبية دون تمييز.
- يساهم في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي، مما يعزز شفافية النظام الجبائي.
- يساهم في تحسين مناخ الاستثمار من خلال توفير بيئة قانونية ومالية مستقرة.
- يساهم في تحسين مستوى الخدمات العمومية كالصحة والتعليم والبنية التحتية.

وعليه، فإن الالتزام الجبائي لا يقتصر فقط على كونه واجبًا قانونيًا، بل يُعدّ أيضًا سلوكًا حضاريًا يعكس مدى مساهمة الأفراد والمؤسسات في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

[1] حميد بوزيدة ، مرجع سابق ، ص 12

[2] فاطمة السويسي ، مالية عامة – موازنة الضرائب – المؤسسة الحديثة للكتاب ، ليبيا ، 2005 ، ص 79

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للتهرب الضريبي

يرى المكلف بالضريبة انها تشكل عبئ عليه وانها تحول دون الزيادة في دخله او ثروته الامر الذي يدفعه للتهرب عن دفعها ، لذا تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي من أكثر المشاكل التي تواجه القائمين على تحصيل الضرائب حيث أصبحت عائقا على مختلف الدول لما لها من انعكاسات سلبية على الاقتصاديات، وعلى هذا الأساس يتطلب الأمر معرفة مفهوم التهرب الضريبي و أشكاله و أهم الأسباب المؤدية له.

المطلب الاول : مفهوم التهرب الجبائي الضريبي وتمييزه عن المفاهيم المشابهة

يُعتبر التهرب الجبائي من أبرز الظواهر التي تؤثر سلبًا على الاقتصاد الوطني، لما يترتب عنه من نقص في موارد الخزينة العمومية وإخلال بمبدأ العدالة الجبائية. ولتوضيح هذه الظاهرة، سيتم التطرق إلى مفهوم التهرب الجبائي وتمييزه عن بعض المفاهيم المشابهة .

الفرع الأول : مفهوم التهرب الجبائي الضريبي

يعتبر التهرب الضريبي مفهوم شامل لكل من الغش الضريبي، التملص الضريبي، العصيان الضريبي التجنب الضريبي.....، وقد تعددت التعاريف حول هذا المفهوم واختلفت وجهات النظر بين الباحثين والفقهاء في تعريفه، ومن بين هذه التعريفات ما يلي:

1- تلك المخالفات القانونية المتمثلة في عدم الامتثال للتشريع الضريبي، أو الثغرات الموجودة في القانون من أجل التخلص من أداء الواجب الضريبي بجميع الوسائل والأشكال سواء تعلق الأمر بالعمليات المحاسبية، أو الحركات المادية، وذلك بكل أو بجزء من المبلغ الواجب الدفع للخزينة العمومية والذي تستعمله الدولة في تغطية نفقاتها، وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية [1]

2- الامتناع او التخفيض بطريقة غير شرعية عن دفع الضرائب المستحقة ، و نماذجه متنوعة جدا كالأخطاء الإدارية في التصريحات ، تخفيض الإيرادات ، تضخيم النفقات.[2]

3- التهرب الضريبي هو ان يسعى المكلف الى التخلص من الضريبة دون يخالف القانون الجبائي و انما يعمل على خلق وضعيات تسمح له بذلك.[3]

---

[1] المحمد عباس محرزي اقتصاديات الجباية والضرائب مطبوعات جامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، 2005 ، ص36

[2] Andrée Barilari, lexique fiscale, 2éme édition, Dalloz, Paris, 1992, p92.

[3] Delahaye Thomas, le choix de la vie moins imposée, édition Bruyalant, Bruxelles, 1977, p164

4- **تعريف القانون الجبائي الجزائري** : التهرب الضريبي هو كل محاولة للتملص من الضريبة باستعمال طرق تدليسيه في اقرار أساس الضرائب والرسوم التي يخضع لها المكلف او تصفيتها كليا أو جزئيا[1]

ومن خلال التعاريف السابقة تتضح لنا مجموعة من الركائز المميزة للتهرب الضريبي:

- ✓ صفة المكلف بالضريبة بحيث يكون شخص طبيعي او معنوي.
- ✓ التهرب الضريبي هو الامتناع الكلي او الجزئي عن دفع الضرائب.
- ✓ الهدف منه هو حرمان الخزينة العمومية من حصيلة الضرائب التي تؤول اليها. التهرب الضريبي هو استعمال المكلف لطرق احتيالية و تدليسيه من اجل الامتناع عن دفع الضريبة المفروضة عليه.

الفرع الثاني : تمييز التهرب الجبائي عن المفاهيم المشابهة

تمييزه من الغش الضريبي: أما التهرب فتكون فيه إرادة المكلف متجهة نحو تحقيق العبء الضريبي اذ أنه يسلك في ذلك سبلا مشروعة، فالمكلف هنا يمارس حقا من حقوقه القانونية والاقتصادية ليحقق هدفا مشروعا بالنسبة له بالتالي لا يقع عليه أية عقوبة أو جزاء، فالتهرب الضريبي في هذه الصورة يتوفر فيه العنصر المعنوي (سوء النية) دون العنصر المادي (الحيل التدليسية).

أما الغش الضريبي فتتجه فيه إرادة المكلف نحو تخفيف أو اسقاط العبء الضريبي لكنه يسلك في سبيل تحقيق ذلك سبلا غير مشروعة تصل به الى حد التدليس و الاحتيال ومن ثم يستوجب سلوكه مؤاخذته قانونا، فالغش الضريبي بهذه الصورة يتوفر فيه العنصر المعنوي والعنصر المادي ولذلك يتعين عدم الخلط بين الغش الضريبي والتهرب الضريبي، فالأول يمثل العام والثاني يمثلا لخاص.

تمييزه من التجنب الضريبي: أما التجنب الضريبي فيعني التخلص من عبئ الضريبة كليا أو جزئيا دون مخالفة أو انتهاك لأحكام القانون، بحيث يستخدم المكلف حقا من حقوقه الدستوري، باعتباره أن حريته في القيام بأي تصرف من علمه يكون مكفولا دستوريا، كامتناع المكلف عن شراء سلع استهلاكية تفرض عليها ضريبة مرتفعة.

أما التهرب الضريبي فيفترض تحقق الواقعة المنشأة للضريبة بالفعل، لأن المكلف يتهرب من دفعها كليا أو جزئيا بالاستفادة من الإعفاءات الضريبية وثغرات القانون وللنقص الذي يعتري نصوصه كالادعاء بالهبة بدل البيع للتهرب من رسوم كبيرة. [2]

---

[1] المادة 303 الفقرة 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (محدثة) الى غاية قانون المالية التكميلي)

[2] شناح حنان ، جريمة التهرب الضريبي واليات مكافحتها في ظل التشريع الجزائري ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص قانون الاعمال ، جامعة محمد البشير الابراهيمي ، برج بوعريريج ، 2022، ص08

المطلب الثاني : أنواع التهرب الجبائي وآثارها

يتخذ التهرب الجبائي عدة أشكال وأساليب تختلف باختلاف طبيعة النشاط والوسائل المستعملة، الأمر الذي يجعله من التحديات التي تواجه الإدارة الجبائية. كما تترتب عنه آثار سلبية تمس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمالية للدولة، مما يستوجب دراسته .

الفرع الأول : أنواع التهرب الجبائي

1- من حيث المشروعية :

- **التهرب المشروع (التجنب الضريبي)** : "يعرف على أنه هو امتناع الشخص عن النشاط الذي يؤدي إلى خضوعه للضريبة عن طريق الاستفادة من الثغرات القانونية للتخلص من دفع الضريبة حيث يستطيع المكلف أن ينفذ من إحداها ويجد لنفسه مخرجا قانونيا يتجنب الضريبة أو يخفف من وعائها والتجنب الضريبي يعد أمرا مشروعا لا يؤاخذ عليه القانون". طبقا للقاعدة القانونية القائلة "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص "[1]

أي يقصد أنه استغلال المكلف لبعض الثغرات القانونية بغية عدم تحقيق الضريبة عليه بصورة صحيحة وعدم الالتزام بها أو دفعها حيث أن التهرب المشروع أمر لا يحاسب عليه القانون ومن نماذج التهرب المشروع :

. تجزئة الشركة الأم إلى شركات صغيرة مستقلة قانونيا وبترخيص من القانون التجاري

. يرفض استيراد بعض السلع الأجنبية لتفادي الضرائب الجمركية

. تقديم الهبات، مثل توزيع المالك ثروته على كل الورثة الشرعيين وهو على قيد الحياة في شكل هبات حتى لا تخضع أمواله لضريبة التركات.

- **التهرب غير المشروع (الغش الضريبي :)** : يعرف على أنه صورة غير مشروعة من صور التهرب من أداء الضريبة إلى خزينة الدولة، وهذه الصور تتجلى في تزوير المستندات حينا وعدم دقة القيود حين آخر وفي مخالفات تضاف إلى جملة أخرى من المخالفات التي يمكن لمرتكب الغش الضريبي أن يمارسها إزاء القوانين والأنظمة التي تراعي شؤون الضرائب والرسوم في البلاد"

ويعرف أيضا على أنه " هو تلك السلوكيات والممارسات التي تتم بهدف التحايل وتجنب أداء الضريبة، وهذا خارج إطار القانون أي أنها ممارسات غير مشروعة، بحيث يفترض تحقق الواقعة المنشئة للضريبة بالفعل، إلا أن المكلف بها يتهرب من دفعها كليا أو جزئيا بالاستفادة من الإعفاءات الضريبية وثغرات القانون وكذا النقص الذي يكتسي

[1] فتيحة بوحلوفة ، نعمة قنطور ، أثر الوعي الضريبي في الحد من التهرب الضريبي ، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر علوم المالية والمحاسبة ، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ، 2019 ، ص 31

نصوصه.[1] ومن صور التهرب غير المشروع نذكر ما يلي:

. إخفاء نشاط أو جزء منه مما يخضع للضريبة

. تقديم التصريح الضريبي بالاستناد إلى سجلات أو مستندات مصطنعة مع علمه بذلك أو تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت في السجلات أو المستندات التي أخفاها

. الإتلاف المقصود للسجلات أو المستندات ذات الصلة بالضريبة قبل انقضاء المدة المحددة للاحتفاظ بها وفق أحكام القانون؛ اصطناع أو تغير فواتير الشراء أو البيع أو غيرها من المستندات لإيهام دوائر الضرائب بقلة الأرباح أو زيادة الخسائر.

2- من حيث الشمولية :

وينقسم إلى قسمين تهرب كلي وتهرب جزئي:[2]

✓ **التهرب الكلي:**

وهو التهرب الذي يحصل عندما يستطيع المكلف التخلص من الضريبة كلها وعدم تسديدها إلى الخزانة العامة للدولة ، وذلك بالاستعانة بمختلف وسائل الغش والاحتيال، ومن الأمثلة على هذا النوع من التهرب أن يمتنع الشخص الذي بلغت مبيعاته حد التسجيل عن تسجيل نفسه لدى الإدارة الضريبية المختصة، ومن ثم يكون نشاطه غير خاضع للضريبية تماما، وفي هذه الحالة يكون المكلف قد تخلص من عبء هذه الضريبة بصورة كلية هو قيام المكلف بإخفاء جميع الشغل الذي تحقق له خلل سنة معينة عن الإدارة الضريبية المسؤولة عن جباية الضريبة.

✓ **التهرب الجزئي:**

ويقصد به استعمال المكلف طرق احتيالية يروم من خلالها التخلص من أداء الضريبة بصورة جزئية، ويتحقق هذا التهرب في صور متعددة منها قيام المكلف بإخفاء جانب من مبيعاته أو تسجيلها بأسعار أقل من سعر البيع الحقيقي. والصورة الأخرى تتمثل بعدم مسك المكلف دفاتر تجارية حسب نظام مسك الدفاتر التجارية مما يدفع الإدارة الضريبية إلى تقدير دخله تقديرا جزافيا ويكون هذا التقدير سببا في خضوعه لعبء ضريبي أقل وطأة مما كان يجب أن يخضع له.

---

[1] فوزي عطوي ، مرجع سابق ، ص 274

[2] سلماني عبد القادر ، حمادي موسى ، دور الرقمنة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، جامعة يحي فارس المدية ، 2024 ، ص 13

3- من حيث الجغرافية

✓ **التهرب الضريبي المحلي**

هذا النوع يحدث في نطاق حدود الدولة الموجودة بها بحيث تكون أفعال التزوير التي يقوم بها المكلف لا تتعدى هذه الحدود إما باستغلال الثغرات الموجودة في النظام التهرب الضريبي وطرق مكانته الجبائي أو بطرق وأساليب أخرى مثل: التهرب عن طريق الامتناع يسمى "التجنب الضريبي" يؤدي امتناع الفرد عن القيام بالتصرف المنشئ للضريبة حتى يتجنب دفعها، كأن يرفض استيراد بعض السلع الأجنبية لتفادي الضرائب الجمركية، أو يرفض استهلاك سلع محددة حتى يتجنب دفع الضريبة عليها. فهو كل استعمال لطرق وممارسات غش من قبل المكلف ومحاولة منه للتخلص بصفة غير شرعية من الالتزامات الجبائية الناجمة عن التشريعات الجنائية الوطنية، أي هو كل غش يتم داخل الدولة، أي يكون المكلف في مواجهة لسلطات بلده فهو يخضع القوانين جنائية وحيدة إذن التهرب الضريبي المحلي هو داخل الحدود الجغرافية للبلك الذي ينتمي إليه المكلف فيجد نفسه دائما في مواجهة أعوان الضرائب التابعة لبلده ويأخذ شكلين :[1]

- **استغلال الثغرات الموجودة في النظام الجبائي:**

ويعتبر من بين الأساليب التي لا يعاقب عليها القانون لأن المكلف يتهرب من دفع الضريبة دون ارتكاب خطأ يعاقب عليه كما أن المشرع هو الذي يضع هذه الثغرات سعيا منه إلى توجيه الأفراد إلى النشاطات التي تتماشى مع السياسة الضريبية المخططة ويستعمل هذا الأسلوب من طرف المؤسسات التي توظف ملحقا خاصة بالجباية (الخبير) و خلاصة القول أن المكلف بالضريبة يحاول خلال البحث في الثغرات الموجودة في التشريع الجبائي للتهرب من دفع الضريبة دون أن تخالف القانون وهذا دون معاقبته وهذا ما سماه علماء المالية بالتهريب الضريبي المشروع

- **الامتناع:**

حيث يمتنع المكلف من دفع الضريبة وذلك بعدم تقديم التصريحات على مصالح الإدارة الجنائية أو بالامتناع عن التصريح بمزاولة النشاط أي نشاط بدون سجل تجاري تفاديا لدفع الضريبة ولا يمكن للمكلف الامتناع عن دفع الضريبة التي تكون في أسعار السلع والخدمات، وهي ضرائب غير مباشرة ومنه الامتناع يكون في الضرائب المباشرة فقط.

[1] سلماني عبد القادر ، حمادي موسى ، مرجع سابق ، ص14

✓ **التهرب الضريبي الدولي :**

يعتبر هذا النوع من التهرب من أخطر أشكال التهرب، إذ أنه يتمثل العمل على التخلص من دفع الضريبة في بلدها عن طريق التهرب غير القانوني للمداخيل والأرباح التي من المفروض أن تخضع لضرائب البلد الذي حققت فيه فعلاً إلى بلد آخر يتميز بضغطه الضريبي الملائم (المنخفض) ويمكن أن يتخذ هذا النوع من التهرب الأشكال التالية :

- **التلاعب في التصريح بأسعار الصفقات التجارية :**

ويكون ذلك سواء عن طريق تضخيم أسعار المشتريات عند الاستراد، أو تخفيض أسعار المبيعات عند التصدير، يستعمل هذا الشكل من أشكال

التهرب الضريبي الدولي عادة بين الشركات التي تملك فروعًا في الخارج حيث تقوم بتحويل أرباحها لاتجاه فروعها المتواجدة في دول رسومها أقل كما يلجأ إلى هذا الشكل شركات التجارة الدولية لتحويل مركز الضغط . أجل ضبط تسوية سعر منتجاتها المصنعة في البلد وبيعها في بلد ثاني سعيا منها لتحقيق أقصى نسبة من أرباح في البلد الذي يكون فيه العبء الحقيقي الجبائي أخف وطأة.[1]

- **المبالغة في تقييم التكاليف (تضخيم التكاليف) :**

يسعى مسيري الشركة للتلاعب بالمكافآت الممنوحة للموظفين خارج البلد . أشخاص وهميين، أو بمعنى آخر تمرير جزء معين من أرباحها المحققة على شكل أجور ورواتب وكذلك مكافآت لخدمات مقدمة من طرف أشخاص، أو مؤسسات وهمية. ومن بين الطرق الأكثر استعمالاً وانتشارا نجد تكاليف المقر، إذ تفرض التكاليف من قبل الشركة الأم الموجودة بالخارج على فرع لها بالدولة المعنية من خلال تطبيق نسبة معينة أن تحددها بنفسها على رقم أعمال هذا الفرع، ويمكن لهذه النسبة أن تقوم بامتصاص جزء كبير أو حتى كل الأرباح الخاضعة للضريبة.[2]

الفرع الثاني : آثار التهرب الجبائي

1- الآثار المالية: تتمثل النتائج المالية للتهرب الجبائي في أنه يلحق بخزينة الدولة كخسائر كبيرة تتمثل في الأموال الطائلة التي تضيع منها وتكدس من طرف المكلفين المتملصين من دفع الضرائب، كما أنه يؤدي إلى تخفيض الدخل القومي وحتما سيخفض ذلك من مستوى الدخل الفردي بالإضافة إلى ذلك فإن التهرب الجبائي يؤدي إلى انخفاض

[1] حميد بوزيدة ، مرجع سابق ، ص41

[2] حميد بوزيدة ، مرجع سابق ، ص 42

قيمة العملة الوطنية وذلك بسبب عملية اكتناز الأموال غير المصرح بها، والتي تسبب بدورها في وجود التضخم النقدي على مستوى السوق النقدية. [1]

3-الآثار الاجتماعية:

يؤدي إلى عدم المساواة بين المكلفين في تحمل عبئ الضريبة إذ يتحمل البعض الضريبة بكاملها بينما يتخلص منها الذين تمكنوا من التهرب منها. تؤدي كثرة التهرب الضريبي للجوء الدولة إلى رفع معدلات الضرائب الموجودة أو إضافة ضرائب جديدة، فيزداد العبء على من لم يتهرب من الضريبة. تصبح الضريبة عامل إفساد أخلاقي من خلال البحث عن جميع الوسائل سواء مشروعة أو غير مشروعة قصد التحايل والإفلات من الواجب الضريبي.[2]

4-الآثار الاقتصادية:

تعتبر الضريبة متغير اقتصادي في البلاد وهذا ما يعكس سلبا على الاقتصاد الوطني وذلك من عدة جوانب بالنسبة للاستثمار فإن نقص إيرادات الدولة بسبب التهرب لا يسمح بتكوين ادخار عام، لذلك يحد من مقدرة الدولة على القيام بالمشاريع الاستثمارية التي تقتضيها التنمية، وإذا انخفض الادخار فإن حجم الإعفاءات الممنوحة ينخفض مما يؤدي إلى ركود التنمية الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم والبطالة.[3]

المطلب الثالث : أسباب التهرب الضريبي

هناك جملة من الأسباب والعوامل التي تدفع بجل المكلفين لعدم الالتزام بواجباتهم الضريبية ونجد من بينها:

الفرع الأول : الأسباب المباشرة

وتنقسم إلى قسمين أسباب تشريعية و أسباب إدارية وفنية [4]

1 -الأسباب التشريعية:

لقد زادت القواعد التشريعية للنظام الضريبي من احتمالات التهرب الضريبي سواء في تقدير الوعاء أو في حساب قيمة الضريبة أو الإعفاءات أو التخفيضات ومن هنا يمكن حصر أهم عيوب التشريع الضريبي في النقاط التالية :

---

[1] حميد بوزيدة ، مرجع سابق ، ص 52

[2] بالمغني نجاة ، بن عياد اكرام ، دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي ، رسالة ماستر كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد ين باديس ، مستغانم ، 2020 ، ص26

[3] ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظري والتطبيق ، طبعة 2003 ص 160

[4] سميرة بوعكاز ، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي ، رسال مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم التجارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015 ، ص 28 .

- ✓ نظام جبائي معقد مما نتج عنه ترك ثغرات تساعد على التهرب الضريبي وتزايده .
- ✓ نظام جبائي غير مرن أي أنه غير مرتبط بالتنمية وطبيعة تطور الأنشطة الاقتصادية ولا تتلائم مع الظروف الاقتصادية العامة
- ✓ تعدد الضرائب مما يؤدي إلى إرهاق المكلف بالضريبة وترك ثغرات يمكن التسلل منها بسهولة .
- ✓ عدم استقرار التشريعات هذا راجع إلى التغيرات الدائمة التي تحدث في مجال التقنين الجبائي مما أدي إلى غموض المبادئ الضريبية ليصعب على المكلفين من جهة مسايرة التغيرات التي تطرأ على النظام والقواعد المعمول بها، ومن جهة أخري النظام الجبائي يعتمد على التصريح المقدم من طرف المكلف بالضريبة وهذا ما يزيد من التهرب الضريبي .
- ✓ إن ارتفاع نسبة الضريبة وزيادة عبئها، يؤدي إلى حدوث ضغط جبائي.

2 –الأسباب الإدارية والفنية: [1]

عيوب في الإدارة هذا العامل يتعلق بالعاملين في الدوائر الضريبية فقد نجدهم غير مؤهلين وغير أكفاء وقد نجدهم لا يعدلون في تطبيق القوانين الضريبية إذ أن النقائص الموجودة فيها هي تدفع بالمكلف إلى التهرب الضريبي، وتتجلى أهم هذه النقائص في:

- ✓ ضعف الوسائل المادية والمالية النقل الرواتب الحوافز والتي ما زالت لا تشبع رغبة العاملين مما يدفعهم إلى الانحراف أو التقصير في الاضطلاع بمسؤولياتهم الوظيفية على أكمل وجه؛
- ✓ العدد الهائل للمكلفين الخاضعين للضريبة والملفات المعروضة للدراسة؛
- ✓ صعوبة تقدير الوعاء الضريبي والذي يكون جزافيا بأكثر أو أقل من القيمة الفعلية مما يؤثر معنويا على المكلف وقد يدفعه إلى التهرب .
- ✓ ضعف الإمكانيات المادية، من خلال نقص الوسائل المادية كون القطاع الجبائي لم يتحصل على أي إصلاح كونه يزاول عمله في منشآت موروثة من قبل الاستعمار .
- ✓ من ناحية الكفاءة من أخطر الوسائل التي يلجأ إليها الموظف الرشوة وذلك لعدم وجود وعي مهني.
- ✓ كراهية المكلف بالضريبة لتعقد وكثرة الإجراءات الروتينية للضريبة
- ✓ نقص التوعية وضعف العلاقة بين الإدارة والمكلف.

[1] سميرة بوعكاز ، مرجع سابق . ص 29

الفرع الثاني : الأسباب غير مباشرة

وتشمل الاسباب النفسية والسياسية و الاقتصادية والأخلاقية والتقنية. [1]

1 – الأسباب النفسية:

هناك العوامل النفسية يشعر بها المكلف تجعله يتهرب من دفع الضريبة لاعتقاده بعدم عدالة الضريبة أو شعوره بعدم الانتماء.. الخ . بالإضافة إلى :

- ✓ الاعتقاد السائد بأن الضريبة وسيلة في يد السلطة تستلي بها على أموال الشعب، فالتهرب من دفعها في هذه الحالة هو نوع من التهرب، وبالتالي كان هذا المفهوم حافزا لتنامي حب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة؛
- ✓ سوء فهم مصطلح الاقتطاع الضريبي الذي يراه البعض مجرد أموال ضائعة، أي اقتطاع مالي دون مقابل
- ✓ الاعتقاد الديني لعدم شرعية الضريبة، لأنها لا تستند على منطلقات عقائدية بعكس الزكاة التي تعتبر من أركان الإسلام

2 – الأسباب السياسية:

يعتبر النظام السياسي إذا كان غير مستقر داخل أي دولة سببا لشيوع التهرب الضريبي لأنه يولد الإحساس لدى الإفراد بعدم قدرة السلطات العامة على القيام بوظيفتها وبالتالي:

- ✓ عدم قدرتها على مطالبتهم بأداء التزاماتهم الضريبية كون وجود سخط عام على الضرائب؛
- ✓ عدم إنفاق حصيلة الضرائب في المنافع العامة حسب أقوال المكلفين بدفعها؛
- ✓ عدم وجود عدالة في توزيع الدخل القومي ودفع الضريبة بين مختلف أحجام المكلفين، خاصة إذا شاع بينهم أن حصيلة الضرائب إنما تذهب للإنفاق على قلة من المجتمع الذين يعتبرون من أكثر المتهربين من دفع الضرائب، وكذلك تذهب للإنفاق على أغراض مظهرية.

3 -الأسباب الاقتصادية:

إن للأسباب الاقتصادية دورا مهما في عملية التهرب، فكلما كانت حالة المكلف الاقتصادية متدهورة إلى جانب الحالة الاقتصادية العامة، كلما كان التهرب الضريبي كبيرا والعكس صحيح حيث أن الوضعية الاقتصادية للمكلف انعكاسا كبيرا في أداء واجبه تجاه الضريبة، إذا كان المكلف يتمتع بوضعية مالية جيدة، فإن ميله للتهرب من دفع

[1] عبدالرؤوف غويلة ، مسعود الزهاني ، أسباب التهرب الضريبي في الجزائر ، دراسة ميدانية بولاية ميلة ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر علوم المالية والمحاسبة ، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة ، 2019 ، ص 42

الضريبة يكون ضعيفا وهذا نتيجة قدرته على التسديد، أما في الحالة العكسية أين يكون المكلف يتمتع بوضعية مالية متدهورة فإن ميوله للتهرب عن الدفع يكون أقوى. وهذا ما يبين لنا أن نسبة التهرب الضريبي في الدول المتقدمة منخفضة مقارنة بالدول النامية نظرا لارتفاع عوائد الأفراد.

إضافة إلى التقلبات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني لها تأثير بالغ على ظاهرة التهرب الضريبي وانتشارها بين أفراد المجتمع، ففي فترات الازدهار والرواج الاقتصادي تزداد مداخيل الإفراد ومقدرتهم الشرائية، مما يقلل من درجة حساسيتهم لارتفاع الأسعار، الشيء الذي يمكن المكلف من تحميل العبء الضريبي لزبائنه، وذلك بإمكانية الخفض في ثمن السلعة، وبالتالي يقل العبء الضريبي مما يقلل من حالات التهرب لدى المكلف.

والعكس صحيح ففي حالة الركود والانكماش الاقتصادي أين تتعطل الموارد الإنتاجية تنخفض نسبة التبادلات الاقتصادية، فيكون هناك انخفاض في المداخيل، وتعسر في القدرة الشرائية فتتعرض المنتجات للكساد، ويتحمل المنتجون الخسائر ما داموا لا يستطيعون نقل العبء الضريبي، وبالتالي يلجؤون إلى استعمال جميع الطرق والوسائل والتحايلات للتخلص من ثقل الاقتطاع.

4 – الأسباب الأخلاقية :

ويقصد بها المستوى الأخلاقي ودرجة الوعي الوطني والثقافي السائد في الدولة، فكلما كان هذا المستوى مرتفعا لدى الأفراد كلما كان هؤلاء الأفراد يتمتعون بشعور عال بالمسؤولية وبحب متنام للمصلحة العامة، وسعي كبير لأداء واجباتهم المحددة قانونا، والتي تأتي في مقدمتها قبول أداء واجب الضريبة، وذلك باعتبارها طريقة للمحافظة على كيان الدولة والمساهمة في رقيها وتطورها والتي تعود على المجتمع ككل .[1]

5 –الأسباب التقنية:

إن السبب التقني الرئيسي للتملص الضريبي يتمثل في تعقد النظام الجبائي لدرجة أن مصلحة الضرائب تجد فيه صعوبات لفهمه وتطبيقه ، وهو ما يعطي فرصة للمكلفين في استغلال النقائص والثغرات التي تتخلله لتحقيق أغراضهم دون المساس بالقانون أو مخالفته ،وتعقد النظام الجبائي يتعارض مع قابلية المراقبة الفعالة كما هو أن تطور النظام الجبائي وتبنيه لتقنيات أكثر تعقيدا لتقيم المادة الخاضعة للضريبة ساهم في تطور وتفشي ظاهرة التهرب.[2]

[1] محمد سليم وهبه، التهرب الضريبي واقع وتوصيات المؤتمر الثاني للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (صنعاء ، الجمهورية اليمنية – 26– 27 تموز / يوليو (2010) ص7.

[2] عبدالرؤوف غويلة ، مسعود الزهاني ،مرجع سابق ، ص 42

المبحث الثالث : اليات مكافحة التهرب الضريبي والحد من انتشاره

يُعدّ التهرب الضريبي من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة الجبائية في مختلف الدول، لما له من آثار سلبية على الإيرادات العامة وعلى مبدأ العدالة الضريبية. إذ يؤدي هذا السلوك إلى تقليص الموارد المالية للدولة، مما ينعكس سلبًا على قدرتها في تمويل المشاريع التنموية وتقديم الخدمات العمومية. ونظرًا لخطورة هذه الظاهرة واتساع نطاقها، أصبح من الضروري اعتماد مجموعة من الآليات الفعّالة لمكافحتها والحد من انتشارها.

المطلب الأول : أليات وقائية على مستوى المكلف ، التشريع الجبائي والإدارة الجبائية

تهدف الآليات الوقائية لمكافحة التهرب الجبائي إلى تعزيز الامتثال الضريبي من خلال إجراءات تشمل المكلف، والتشريع، والإدارة الجبائية. بحيث تسعى إلى تقليل المخالفات وترسيخ فعالية وعدالة النظام الجبائي.

الفرع الأول : اليات وقائية على مستوى المكلف بالضريبة [1]

يقاس نجاح أو فشل أي نظام ضريبي بمدى وعي المكلفين به ومدى اقتناعهم بأهمية الضريبة في تمويل الخزينة العمومية، بغية تنفيذ الاستراتيجيات الحكومية التي تعود بالمنفعة الجماعية لأن تبعية التهرب لا تقع على الإدارة والمشرع بقدر ما يتحمل عبئها المكلف باعتباره جزء من المجتمع الذي يعاني من الآثار الخيمة للتهرب على كل المستويات؛ لذا وقبل كل شيء وجب ان يكون الهدف من الإصلاحات الضريبية دوما كسب الثقة وتوعيته والتخفيف من حدة التوتر بينه وبين الإدارة.

1- توعية المكلف بالضريبة:

والمقصود من التوعية تحسيس المكلف بدور الضريبة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبدوره اتجاه هذه التنمية ، واقتناعه بواجبه الضريبي، ومن أجل إرساء الوعي بين أفراد المجتمع يجب تحقيق المفاهيم التالية:

- لتعريف الأفراد بواجبهم الضريبي بشتى الوسائل المسموعة والمرئية والمقروءة، وكذا تنظيم الندوات لشرح بنود القوانين فيما يتعلق بكيفية حسابها، تحصيلها.

- إقناع المكلف بأن الضريبة من أهم صفات المواطنة وأنها تعود بالفائدة عليه وعلى وطنه، وأن عدم دفعها يؤدي إلى تحميل عبئها للغير.

- إعلام المكلف بحقوقه في طلب الإعفاء من الضريبة أو التنزيل وكذلك حقه في الاعتراض على الإجراءات وعلى التقدير.

[1] طرشي ابراهيم ،التهرب الضريبي واليات مكافحته ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر اكاديمي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2015، ص26

- استعمال عبارات إشهارية تحسيسية بسيطة يفهما كل مواطن مهما كان مستواه ؛
- رفع التهرب إلى جناية تؤدي إلى الحرمان من الحقوق المدنية والسياسية.

2- إزالة التوتر بين الإدارة والمكلف

إن تعسف الإدارة وتجاهلها للمكلف سوف يخلق جوا من التوتر في العلاقة بينهما، إذ يربط المكلف نظرته للضريبة بالإدارة كجهاز تنفيذي لا غير أو بموظف ما، كما يمكن أن نفسر التهرب على أساسه التاريخي والنفسي بالإضافة إلى تدهور المستوى الخلقي لدى موظفي الإدارة في انعدام اللباقة في تعاملهم مع المكلفين، ولتحسين هذه العلاقة قامت إدارة الضرائب بإنشاء مصلحة الاستقبال بقصد تحسين صورتها، وتضم المصلحة :

- **الاستقبال الهاتفي** :

وذلك للاتصال في أي وقت حول أي استفسار ضمن فريق ذو كفاءة عالية، حيث تهدف الخدمة إلى:

- ✓ المكلف من الاتصال بالإدارة في أي وقت.
- ✓ تجنب المكلف للتنقل
- ✓ تجنب الاكتظاظ في مكاتب الإدارة

- **الاستقبال الشخصي** :

وذلك بوضع مكتب الاستقبال في مدخل المبنى الخاص بالإدارة يسيره عونين برتبة مراقب لتوجيه المكلفين مع مسك سجل الشكاوي

الفرع الثاني : اليات وقائية على مستوى التشريع الجبائي[1]

يلعب التشريع الجبائي الدور الأساسي في محاربة التهرب الضريبي لذلك وجب العمل على صياغة التشريع الجبائي بشكل يسهل عملية فهمه من قبل المكلفين وموظفي الضرائب، وكذا العمل على تبسيط الإجراءات المتعلقة بتحصيل الضريبة.

1- العمل على تحسين التشريع الضريبي واستقراره

يتم العمل على تحسين التشريع الضريبي واستقراره من خلال ما يلي:

[1] د. نجوى سديرة ، اليات مكافحة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، العدد 11جانفي 2019،ص 269

✓ **العمل على تحسين التشريع الضريبي:**

إن العمل على تحسين التشريع الضريبي يكون من خلال الصياغة القانونية الجيدة بأسلوب يسهل على المكلفين فهمها وكذلك موظفي الضرائب، وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بفرض الضريبة وحساب مقدارها وتحصيلها ، وبالتالي يجب إحكام صياغة نصوص التشريع الضريبي حتى يفوت على المكلف للاستفادة من بعض الثغرات التي قد يتضمنها التشريع الضريبي، وعليه سد منافذ التهرب الضريبي . وأن يتسم بالبساطة والوضوح والمرونة لأن صياغة القانون الضريبي تلعب دورا رئيسيا في نجاح أو فشل أي نوع من أنواع الضرائب كما يجب أن يتسم النظام الضريبي بالشفافية في إجراءات فرض الضرائب أو في تقييم رقم الأعمال خاصة إذا تعلق الأمر بالنظام الجزافي[1] .

✓ **العمل على استقرار التشريع الضريبي:**

نظرا للتعديلات المستمرة التي تمس التشريع الضريبي من خلال كل قانون مالية والتي تؤدي إلى تعقد مهام موظفي الضرائب، وعدم قدرة المكلفين بالضريبة تتبعها وفهمها، وبالتالي نشوء حالة من الحساسية تجاه الضريبة، مما يستوجب العمل على استقرار النظام الضريبي، وإلغاء كل التعقيدات المتمثلة بالأخص في تعدد الضرائب واختلاف معدلاتها حتى يسهل على المكلفين والإدارة معا بتبسيط قوانين الضرائب وإجراءات تنفيذها "، إضافة إلى وضوحه بالقدر اللازم من أجل مكافحة التهرب الضريبي .[2]

التشريع الضريبي يتعقد لكثرة التعديلات التي تطرأ عليه فالمشرع من خلال المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة قام بفرض الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) وهي ضريبة جمعت بين عدد من الضرائب بالنسبة للمكلفين الخاضعين لنظام التقدير الجزافي وهي الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS)، بالإضافة إلى الرسم على القيمة المضافة (TVA) والرسم على النشاط المني (TAP) فالمكلف بهذا التعديل يدفع ضريبة جزافية وحيدة (IFU) إلى مصلحة الضرائب التابعة لمكان نشاطه فقط، وهكذا قد قام المشرع بتجنب المكلف دفع الضريبة مرتين وفي مواعيد مختلفة ومصلحتين مختلفتين. هذا الإجراء يتميز بالإيجابية ليس على المكلفين فقط بل على موظفي الضرائب، كذلك من خلال بساطة الإجراءات وتيسير المتابعة الجيدة للملفات الجبائية للمكلفين.[3]

[1] مولاي ملياني بغدادي ، الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري ، دون طبعة ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1992، ص 52

[2] أحد زوهير شامية ، المالية العامة ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، دون سنة نشر ، ص210

[3] د. نجوى سديرة ، مرجع سابق ، ص269

2- عدالة النظام الضريبي

تتحقق عدالة النظام الضريبي من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، والحد من التفاوت " الطبقي"، ويقصد هنا بالعدالة الاجتماعية أي تحمل الأفراد الأعباء ضريبية متساوية، والمقصود هنا أعباء الضرائب كلها وليس بعضا منها مع السعي إلى تحقيق العدالة الضريبية من خلال مراعاة مبدأ شخصية الضريبة وأن تفرض الضريبة على كل مكلف حسب مقدرته وتجنب الازدواج الضريبي الذي يزيد من الإحساس بتعسف الضريبة ، فالنظام الجبائي العادل هو ما يسهل تقبل الضريبة من طرف المكلف بها بحيث أن يجعل النظام الأغنياء يدفعون الضريبة

الفرع الثالث : على مستوى الإدارة الجبائية

إن جملة الإصلاحات التي لحقت النصوص الضريبية لا تؤتي أكلها إلا كان تنفيذها على يد هيئة تنفيذية على مستوى مقبول من الكفاءة والتنظيم، وعلى هذا الأساس فإن فاعلية النظام الضريبي تستلزم وجود هيكل إداري منظم وعصري، فأي خلل أو عدم تجانس أو تفاوت في الحداثة بين النص والإدارة سيؤدي لا محالة إلى عدم تطبيق النص على أرض الواقع، لذا وجب إصلاح الإدارة من جانبين اثنين:

1- الجانب البشري:

تتمثل اهم الإجراءات التي لابد ان الإدارة الضريبية اتخاذها على مستوى الجانب البشري في مايلي :[1]

- ✓ رفع مستوى موظفي الجهاز من خلال التكوين المتخصص الذي يعمل على رفع مستوى تأهيل وتدريب تلك العناصر.
- ✓ الرفع في المرتبات الأمر الذي يجعل الأعوان في موضع بعيد عن الإغراءات المادية التي تعرض عليهم
- ✓ وضع أسس عادلة للترقية، بالمقابل تسليط أقصى العقوبات للموظفين الذين يثبت في حقهم سلوكات غير مشروعة ومنافية لأخلاقيات المهنة كالرشوة
- ✓ توفير الحماية اللازمة للموظفين في مجال الرقابة الميدانية، خاصة إذا تعلق الأمر بمراقبة المصالح الشخصية للمكلفين، من أجل ضمان السير الحسن لمهامهم.
- ✓ تحسين علاقة الإدارة بالممولين وذلك باعتبارهم زبائن لديها؛ وأن التعاون لابد أن يكون السائد، فضلا عن الاستماع لانشغالاتهم والأخذ بعين الاعتبار مقترحاتهم.

[1] د. نجوى سديرة ، مرجع سابق ، ص 270

- ✓ توفير المعلومات الضرورية التي يطلبه المكلف من قبيل؛ كيفية تقدير الوعاء وفرض سعر الضريبة و الإجراءات الضريبية
- ✓ تعزيز تعداد الموظفين المعنيين بالرقابة وتحسين مردوديهم.

2- الجانب المادي

إن تعدد مهام الإدارة الضريبية المختلفة سواء تلك المتعلقة بإحصاء المكلفين والبحث عن المادة الخاضعة للضريبة وتحديد وعائها وتحصيلها، أو حتى تلك المتعلقة بعمليات التفتيش والرقابة لمختلف الملفات يجعل من الضرورة بمكان توفر مقرات مجهزة بالمرافق الضرورية، وسائل مادية متطورة تتجاوب مع مقتضيات العصر، وحرصا على المتابعة الجيدة للملفات وفحصها في أوقات قياسية وكذا سهولة تخزينها، أصبح تعميم الإعلام الآلي في تسيير مختلف أعمال الإدارة الجبائية ضرورة حتمية للحد من أي شكل للتهرب، حيث يكتسي الإعلام الآلي أهمية بالغة كونه يسهل عملية الرقابة ببرمجة الملفات وبالتالي الكشف المبكر والسهل عن أي عملية احتيالية.[1]

المطلب الثاني : الرقابة الجبائية والتحقيق الجبائي

تُعتبر الرقابة والتحقيق الجبائيان من أهم أدوات الإدارة الضريبية للتأكد من صحة التصريحات. وتهدفان إلى كشف المخالفات ومعالجتها لضمان فعالية النظام الجبائي.

الفرع الأول : الرقابة الجبائية

1- تعريف الرقابة الجبائية

عرفتها المادة 18-01 من قانون الإجراءات الجبائية "الرقابة الجبائية هي مراقبة الإدارة الضريبية للتصريحات والمستندات المتعلقة بفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو أتاوة، كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر التي تدفع أجورا أو أتباعا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها".

2- أنواع الرقابة الجبائية :

- **الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى مفتشية الضرائب**

تمارس متفشيات الضرائب نوعين من أنواع الرقابة الجبائية، وهما الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق:[2]

[1] طرشي إبراهيم ، التهرب الضريبي واليات مكافحته ، مرجع سابق ، ص 24،25

[2] فتيحة بوحلوفة ، نعمة قنطور،مرجع سابق ، ص 42،43

- **الرقابة الشكلية :**

هي أول عملية تخضع لها التصريحات المكتتبة وتشكل مجمل التدخلات التي تهدف إلى إحداث تصحيحات مادية للأخطاء والنقائص المرتكبة أثناء كتابة وتقديم المكلفين والتحقق من هوية وعنوان المكلف وكذا مختلف العناصر التي تدخل في تحديد وعاء الضريبة والغرض من هذا النوع من الرقابة، هو التصحيح الشكلي للتصريحات دون إجراء أية مقارنة بين ما تحمله من محتويات، وتلك التي تتوفر لدى الإدارة، وتتم هذه الرقابة سنويا باعتبارها أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات، ولا تهدف إلى التأكد من صحة المعطيات والمعلومات التي تحملها، وإنما للكيفية التي قدمت من خلالها هذه المعطيات أو المعلومات.

- **الرقابة على الوثائق :**

تقوم الرقابة على الوثائق بالفحص الشامل والدقيق للتحقق من جميع تفاصيل المعلومات المصرح بها والتأكد من سلامتها من خلال مقارنتها مع المعلومات والوثائق الموجودة داخل الإدارة الضريبية، وتعد هذه الرقابة الإجراء الثاني الذي تقوم به الإدارة الضريبية بعد الرقابة الشكلية، وتشمل جميع الأعمال والفحوصات الدقيقة التي تتم على مستوى المكتب حيث يقوم المراقب بإجراء فحص شامل للتصريحات الضريبية المكتتبة من طرف المكلفين ومقارنتها بالمعلومات والوثائق الخاصة بالمكلف والموجودة مسبقا لدى الإدارة الضريبية إضافة إلى ما تحصلت عليه هذه الأخيرة من معلومات من طرف هيئات أخرى، وفي حالة وجود نقاط غامضة أو مبهمة من طرف المراقب يحق له أن يطلب بعض المعلومات والتبريرات من طرف المكلف بالضريبة ويتم ذلك على مرحلتين هما طلب المعلومات وطلب التوضيحات

الفرع الثاني : التحقيق الجبائي

1- **التحقيق في المحاسبة :**

يعني التحقيق في المحاسبة مجموعة العمليات التي تهدف إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبة من طرف المكلف بالضريبة، وفحص محاسبته مهما كانت طريقة حفظها، حتى ولو كانت بطريقة معلوماتية، والتأكد من مدى تطابقها مع بعض المعطيات حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها.

حيث يسمح هذا الشكل من التحقيق للإدارة الجبائية من التأكد من صحة وثبوتية التقييدات المحاسبية أو في إجراء مقارنة بين التصريحات الجبائية والتقييدات المحاسبية قصد التأكد من مصداقية وصحة التصريحات مهما كانت طريقة حفظها حتى ولو كانت طريقة الحفظ للدفاتر المحاسبية والتجارية الواجب إمساكها يتم بطريقة إلكترونية، ولا يمكن

إجراء التحقيقات في المحاسبة إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مفتش على الأقل. ويمر التحقيق في المحاسبة بعدة مراحل لابد من مراعاتها كالتالي:

- **مرحلة التحضير للتحقيق :**

لا يمكن الشروع في إجراء أي تحقيق في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقا، عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول مرفقا بميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة المحقق في محاسبته على أن يستفيد من أجل أدنى للتحضير مدته عشرون (20) يوم ابتداء من تاريخ استلام هذا الإشعار[1]، بالإضافة إلى المعلومات الواجب توافرها في الإشعار بالتحقيق يجب أن يبين الإشعار الوثائق الواجب الإطلاع عليها، وللمكلف بالضريبة الاستعانة بمستشار من اختياره أثناء إجراء عملية الرقابة، ويجب أن يتم التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان ، ماعدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة يوجهه كتابيا وتقبله المصلحة أو في حالة قوة قاهرة يتم إقرارها قانونا من طرف المصلحة "[2].

- **مدة إجراء التحقيق:**

أما مدة التحقيق في عين المكان فيما يخص الدفاتر والوثائق المحاسبية، وتحت طائلة بطلان الإجراء وفقا لما جاء في المادة 20 فقرة 05 من قانون الإجراءات الجبائية لا يمكن أن تستغرق أكثر من ثلاثة (03) أشهر فيما يخص: – مؤسسات تأدية الخدمات إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 1.000.000.00 دج بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها. – كل المؤسسات الأخرى إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 2.000.000.00 دج بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها. يمدد هذا الأجل إلى سنة (06) أشهر بالنسبة للمؤسسات المذكورة أعلاه إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يفوق على التوالي 5.000.000.00 دج و 10.000.000.00 دج بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها. ، يجب ألا تتجاوز مدة التحقيق بعين المكان في جميع الحالات الأخرى تسعة (09) أشهر[3].

- **إجراءات التحقيق المحاسبي:**

بعد إشعار المكلف بالضريبة وإنتهاء المدة الممنوحة له لتحضير محاسبته وتنظيمها، ينتقل العون المحقق إلى عين المكان ويبدأ عمله بفحص الوثائق المحاسبية كي يستطيع التقدير الجيد لوضعية المكلف وجمع مختلف المعلومات التي تفيده في ذلك كطبيعة النشاط أهدافه وشروط الاستغلال

[1] المديرية العامة للضرائب ، قانون الإجراءات الجبائية ، وزارة المالية ، 2025، المادة 20 فقرة 04 ص13

[2] انظر المادة 20 فقرة 01 من قانون الإجراءات الجبائية ، 2025،ص 13

[3] انظر المادة 20 فقرة 05 من قانون الإجراءات الجبائية ،2025 ، ص14

كما تجدر الإشارة إلى أن أعوان الإدارة الجبائية أثناء تنفيذهم لعملية الرقابة الجبائية يتمتعون بصلاحيات وحقوق قانونية اتجاه المكلفين بالضريبة وهي حق الاطلاع المادة 45 من قانون الإجراءات الجبائية)، وحق إجراء التحقيق المادة 33 من قانون الإجراءات الجبائية وحق المحاسبة المادة 34 من قانون الإجراءات الجبائية)".[1]

- **نتائج التحقيق المحاسبي:**

عندما ينتهي التحقيق في المحاسبة الخاصة بفترة معينة بالنسبة لضريبة أو رسم أو مجموعة من الضرائب، وباستثناء ما إذا كان المكلف بالضريبة قد أستعمل مناورات تدليسية أو أعطى معلومات غير كاملة أو خاطئة خلال التحقيق لا يمكن للإدارة أن تشرع في مراقبة جديدة لنفس التقييدات الحسابية، فواتير أو مذكرات بالنسبة لنفس الضرائب والرسوم وبالنسبة لنفس الفترة. كما منح المشرع الجزائري للمكلفين بالضريبة ضمانات مرتبطة بممارسة حق إعادة التقويم والمتمثلة في:

- التبليغ بإعادة التقييم.
- حق الرد بالنسبة للمكلف بالضريبة.

بالتالي عند الوصول إلى نتائج التحقيق في المحاسبة وتبليغها للمكلف تنتهي مهمة العون المحقق، وعليه احترام كل الإجراءات القانونية والالتزام بالسر المهني ومن خلال ما تطرقنا إليه نجد المشرع منح صلاحيات واسعة للإدارة الجبائية وأعوانها في إطار عملية الرقابة كحق الاطلاع حق إجراء التحقيق والمعاينة كما ذكرنا سابقا من أجل محاربة كل التجاوزات والمناورات التي تؤدي إلى التهرب الضريبي وبالمقابل منح ضمانات لحماية حقوق المكلف بالضريبة .[2]

2- التحقيق المصوب في المحاسبة:

تم استحداث هذا النوع من الرقابة التحقيق المصوب" في المحاسبة بموجب المادة 22 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، والمعدلة بموجب المادة 24 من قانون المالية لسنة 2010، وهو لا يختلف عن التحقيق في المحاسبة العادي من حيث الإجراءات . وبصفة عامة التحقيق المصوب في المحاسبة هو إجراء رقابي مصوب أقل شمولا، سريع وأقل بعدا من التحقيق المحاسبي هو مدخل لفحص الوثائق الثبوتية والمحاسبية لفئة من الضرائب والرسوم ولمدة محددة يمكن أن تقل عن السنة المحاسبية.

ويتم هذا التحقيق كذلك عندما تشكك الإدارة الجبائية في صدق المستندات أو الاتفاقيات التي تم إبرامها من طرف المكلفين بالضريبة والتي تخفي المضمون الحقيقي للعقد عن طريق بنود تهدف إلى تجنب وتخفيض الأعباء الجبائية.

[1] المادة 33-34-45 من قانون الإجراءات الجبائية ،2025 ، ص19-20 -27

[2] د.نجوى سديرة ، مرجع سابق ، ص 275

حيث يطلب من المكلفين بالضريبة المحقق معهم أثناء هذا التحقيق تقديم الوثائق المحاسبية والوثائق التوضيحية على غرار الفواتير والعقود ووصول الطلبات أو التسليم المرتبطة بالحقوق والضرائب والرسوم والأتاوى المتعلقة بالتحقيق[1] ولا يمكن أن ينتج عن هذا التحقيق بأي حال من الأحوال فحص معمق ونقدي لمجمل محاسبة المكلف بالضريبة.

حيث أنه لا يمكن الشروع في إجراء التحقيق المصوب في المحاسبة قبل إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقا عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول مرفقا بميثاق حقوق والتزامات المكلف بالضريبة المحقق في محاسبته على أن يستفيد من أجل أدنى للتحضير مدته عشرين (20) يوم ابتداء من تاريخ استلام الإشعار وفقا لأحكام المادة 20 مكرر فقرة 03 من قانون الإجراءات الجبائية، كما يجب أن يشمل الإشعار توضيح خاصية التحقيق المصوب والتعرف على طبيعة العمليات المحقق فيها.

لا يمكن أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان في الوثائق والدفاتر تحت طائلة بطلان الإجراءات أكثر من شهرين (02)، كما يمكن تمديد هذا الأجل بستة أشهر عندما توجه الإدارة الجبائية طلبات للمعلومات في إطار المساعدة الإدارية إلى إدارات جبائية أخرى وذلك في إطار التعاون الإداري وتبادل المعلومات، كما يملك المكلف بالضريبة أجل ثلاثين يوما لإرسال وقبوله ابتداء من تاريخ تسليم الإشعار بإعادة التقويم.[2] وإن ممارسة التحقيق المصوب لا تمنع الإدارة الجبائية من إمكانية إجراء تحقيق معمق في المحاسبة لاحقا بالرجوع إلى الفترة التي تمت فيها المراقبة مع الأخذ بعين الاعتبار الحقوق المطالب بها نتيجة لإعادة التقييم المتمم عند التحقيق المصوّب وفقا لما جاءت به المادة 20 مكرر فقرة 06 من قانون الإجراءات الجبائية.

3- التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة:

يقصد بالتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة مجموع العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف والدخل المصرح به ويستلزم هذا الإجراء مقارنة المداخيل المصرح بها بالمداخيل المستنتجة من وضعية أملاك المكلف حالة خزينته، وكذا المتعلقة بسياق الحياة لسائر أفرد أسرته.[3] وهكذا يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعوا في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة طبقا للمادة 21 فقرة 01 من قانون الإجراءات الجبائية. حيث يقوم أعوان من الإدارة الجبائية لهم رتبة مفتش على الأقل

[1] نجوي سديرة، مرجع سابق ، ص 275

[2] انظر المادة 20 فقرة 05 من قانون الإجراءات الجبائية ،2025،ص 14

[3] نجوي سديرة،مرجع سابق ، ص 275

بالتحقيق، ويكون ذلك بإعلام المكلف بالضريبة من خلال إرسال إشعار بالتحقيق أو تسليمه له مع إشعار بالاستلام مرفقا بميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة ومنحه أجلا يقدر بـ ثلاثين (30) يوم ابتداء من تاريخ الاستلام مع الإشارة إلى الفترة موضوع التحقيق مع إمكانية استعانة المكلف بمستشار يختاره. [1]

ولا يمكن أن يمتد التحقيق أكثر من سنة واحدة اعتبارا من تاريخ استلام الإشعار بالتحقيق أو تاريخ تسليمه المنصوص عليه في الفقرة 03 من المادة 21 من قانون الإجراءات الجبائية إلى غاية تاريخ الإشعار بإعادة التقويم، كما يمكن أن تمدد هذه الفترة بأجل يمنح عند الاقتضاء للمكلف وبناء على طلبه للرد على طلبات التوضيح أو تبرير الأرصدة ومداخيل الأرصدة من الخارج، وتمدد إلى سنتين في حالة اكتشاف نشاط خفي .[2]

بعد تحديد العون المحقق أسس فرض الضريبة بالنسبة للضريبة على الدخل يتعين على الإدارة إعلام المكلف بالضريبة برسالة مضمونة مع إشعار بالاستلام ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة 20 فقر 06 من قانون الإجراءات الجبائية. وللمكلف بالضريبة أجل أربعين يوما لتبليغ ملاحظاته أو قبوله عدم الرد في الأجل يعد قبولا ضمنيا.

وله أن يستفيد من كل التفسيرات الشفوية المفيدة حول مضمون التبليغ إذا طلب ذلك، وفي حالة رفض العون المحقق ملاحظات المكلف بالضريبة فعليه إبلاغه بذلك عن طريق مراسلة مفصلة ومبررة.

عند الانتهاء من إجراء تحقيق معمق في الوضعية الجبائية الشاملة وفقا لأحكام المادة 21 فقرة 06 من قانون الإجراءات الجبائية بالنسبة للضريبة على الدخل لا يجوز للإدارة الجبائية بعد ذلك الشروع في تحقيق جديد أو مراقبة الوثائق خاصة بنفس الفترة ونفس الضريبة إلا إذا كان المكلف بالضريبة قد أدلى بمعلومات غير كاملة أو خاطئة خلال التحقيق أو يكون قد استعمل أساليب تدليسية.[3]

المطلب الثالث : المسؤوليات الجزائية

تعرف المسؤولية الجزائية على أنها التزام قانوني يتحمل بموجبه الفرد نتائج فعله الإجرامي، وفقا لأحكام القانون، ولا تقتصر هذه المسؤولية على مجرد ارتكاب الجريمة بل تمتد إلى تبعاتها القانونية. من هذا المنطلق يتطلب الأمر دراسة معمقة لمفهوم المسؤولية الجزائية، وأسسها ومعاييرها ، وفي هذا الإطار سيتم التطرق إلى الجوانب السياسية والقانونية لمكافحة التهرب الجبائي، مع تسليط الضوء على نطاق المسؤولية الجزائية، والجزاءات المقررة لمكافحة التهرب الجبائي.

[1] انظر المادة 21 فقرة 02 و 03 من قانون الإجراءات الجبائية ،2025، ص 16-17

[2] انظر المادة 21 فقرة 04 من قانون الإجراءات الجبائية ،2025 ، ص17

[3] نجوي سديرة مرجع سابق ص 277

الفرع الأول: نطاق المسؤوليات الجزائية

1- الفاعل الأصلي:

هو من يرتكب الجريمة فتتحقق لديه العناصر المادية والمعنوية " ويعتبر فاعلا كل من ساهم مساهمة مباشرة في تنفيذ الجريمة او حرص على ارتكاب الفعل بالهبة أو الوعد أو التهديد أو إساءة استعمال السلطة أو الولاية أو التحايل أو التدليس الإجرامي[1] وينقسم إلى:

الشخص الطبيعي: يتمتع الإنسان بميزة العقل والتميز عن غيره من الكائنات، مما يجعله مسؤولا قانونيا عن أفعاله، وعند تقديم الإقرارات الضريبية يجب أن يكون الفعل الضريبي منسوب إلى شخص آخر غير المكلف، مما يتطلب التحقق من حسن نيته وعدم تورطه في الأعمال الاحتيالية.[2]

الفاعل المعنوي : نصت المادة 303 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في فقرتها التاسعة على " .... عندما ترتكب المخالفة من قبل شركة أو شخص معنوي آخر تابع للقانون الخاص يصدر الحكم بعقوبات الحبس المستحقة وبالعقوبات الملحقة ضد المتصرفين أو الممثلين الشرعيين أو القانونيين للمجموعة .

2- الشريك :

أجمعت كل النصوص الضريبية على تحميل الشريك المسؤولية الجزائية كاملة وتطبق عليه العقوبات المقررة للفاعل الأصلي، وأحالت تعريف الشريك إلى قانون العقوبات الذي ينص على أن " يعتبر شريكا في الجريمة كل لم يشترك اشتراكا مباشرا ، ولكنه ساعد بكل الطرق أو عاون الفاعل الفاعلين على ارتكاب الأفعال التحضيرية المسهلة أو المنفذة لها مع علمه بذلك .[3]

3- مسؤولية الغير (المسؤول جزائيا عن فعل الغير) :

نص قانون الضرائب غير المباشرة في المادة 529 منه مسؤولية الغير، وحدد الأشخاص المسؤولين عن المخالفات الضريبية ومنها جريمة التهرب الجبائي وحدد أربع 4 فئات وهم كالتالي:

- ✓ مالكوا البضائع فيما تخص المخالفات المرتكبة من قبل أعوانهم أو مندوبيهم.

---

[1] هاين ملاك ، قناطي مروة ، دور الرقمنة في الحد من التهرب الضريبي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف ميلة ، 2025 ، ص 22

[2] بوداعة حاج مختار ، جرائم الغش الضريبي في القانون الجزائري ، أطروحة دكتوره كلية الحقوق والعلوم والحقوق السياسية ، جامعة سيدي بلبعباس ، الجزائر ، 2019 ، صفحة 74

[3] قانون العقوبات الجزائري ، قانون رقم 82-04 المؤرخ في 13 فيفري 1992 ، المادة 42 ، صفحة 13

- ✓ الأب والأم أو الوصي، فيما يخص أفعال أولادهم القصر غير الراشدين والساكنين عندهم.
- ✓ المالكون أو المستأجرون الرئيسيون، فيما يخص كل غش مرتكب في دورهم وبساتينهم المسورة وجنائنهم والأماكن الأخرى.
- ✓ الناقلون، فيما يخص البضائع المنقولة بصفة غير قانونية.[1]

الفرع الثاني: الجزاءات المقررة لمكافحة التهرب الضريبي

من أجل ردع و قمع جريمة التهرب الضريبي تم تقرير عقوبات جزائية وأخرى جبائية، من أجل حماية الخزينة العمومية والمحافظة على السير الحسن للاقتصاد الوطني.

1- العقوبات الجزائية

تضمنت القوانين الجبائية وقانون العقوبات عقوبات ردعية لمرتكبي الجرائم، فنميز نوعان من العقوبات الجزائية عقوبات أصلية تتمثل في الحبس والغرامة وعقوبات تكميلية تتمثل في الجزاءات السالبة للحقوق.

- **العقوبات الأصلية :**

أجمعت تقريبا كل القوانين الضريبية فيما يخص العقوبات، وهي الحبس من سنة إلى خمس سنوات، كل من تملص أو حاول التملص كليا أو جزئيا من وعاء الضريبة باستعماله مناورات وطرق تدليسيه أو احتيالية، غير أنها تختلف بالنسبة لقيمة الغرامة الجزائية.[2]

فمثلا في قانون الضرائب غير المباشرة تنص المادة 532 منه يعاقب بغرامة جزائية من 50000 إلى أما 200000 دج، في حالة الاخفاء لا تطبق هذه العقوبات إلا إذا كان الإخفاء يفوق عشر المبلغ الخاضع للضريبة.

كذلك المواد 536 و 537 من قانون الضرائب غير المباشرة والمادة 304 و 908 من قانون الضرائب المباشرة، والتي تنص على أنه كل من قام بتنظيم اعتراض أو رفض جماعي على تأسيس وعاء الضريبة أو أدائها أو التأخير في أدائها وكل من قام بتحريض الجمهور، يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 418 من قانون العقوبات، وهي عقوبة من عشر سنوات إلى عشرين سنة، وإذا كان مرتكب الجريمة موظف أو من الأشخاص المنصوص عليها في المادة 119 من قانون العقوبات تكون العقوبة الإعدام. ولكن الاشكال القانوني المطروح حاليا هو أن جريمة الإخلال بحسن سير الاقتصاد الوطني المنصوص عليها في المادة 418 من قانون العقوبات قد ألغيت بموجب المادة

[1] المديرية العامة للضرائب ، قانون الضرائب الغير مباشرة ، وزارة المالية ، امر رقم 76 – 104 مؤرخ في 9 ديسمبر 1976 ، المادة529 ، صفحة 70

[2] قصاص سليم ، جريمة التهرب الضريبي في المشرع الجزائري ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 48 ، المجلد أ ، ديسمبر 2017 ، ص282

12 من القانون رقم09 /01 المؤرخ في 26 جويلية 2001، وبالرجوع إلى قانون العقوبات في مادته الأولى والتي تنص على أنه" لا جريمة ولا عقوبة أو تدابير أمن بغير قانون "، وبالتالي فإن لا عقاب في جريمة الاخلال بحسن سير الاقتصاد الوطني والتي اعتبرها المشرع جناية لا تطبق لانعدام النص العقابي أصلا ؟

كذلك خول المشرع القضائي سلطة تقديرية في تخفيف العقوبات، وهذا وفقا للمادة 53 قانون العقوبات . أما بالرجوع إلى القوانين الجبائية فإنها تنص صراحة على عدم إمكانية تطبيق ظروف التخفيف على العقوبات الجبائية، وتركت ذلك مسموحا في مجال العقوبات الجزائية فقط، وبالتالي قيدت من سلطة القاضي.

لقد تم تعديل المادة 303 الفقرة الأولى من قانون الضرائب غير المباشرة بالمادة 13 من القانون رقم 11/16 الموافق لـ 28/12/2011 المتضمن قانون المالية لسنة 2012 بما يلي: يعاقب كل من تملص أو حاول التملص باللجوء إلى أعمال تدليسيه في إقرار وعاء الضريبة، أو حق رسم خاضع له أو تصفيته كليا أو جزئيا بما يأتي:

" غرامة مالية من 50000 إلى 100000 دج عندما لا يفوق مبلغ الحقوق المتملص منها 100000 دج ، أما الحبس فالحد الأدنى هو شهرين والحد الأقصى 10 سنوات".

وبالتالي المشرع قد خفف من عقوبة الحبس والتي كانت حدها الأقصى عشرون سنة، ورفع من قيمة الغرامة بحسب المبالغ والحقوق المتملص منها.

- **العقوبات التكميلية :**

نجد أن القوانين الضريبية ، تضمنت العقوبات التكميلية إلى جانب العقوبات الاصلية ، وهذا من خلال المادة 303/03 من قانون الضرائب المباشرة ، المادة 130 من قانون الرسم على رقم الأعمال، والمادة 546/3 من قانون الضرائب غير المباشرة، حيث أن العود من أجل خمس سنوات تنتج عنه بحكم القانون مضاعفة العقوبات سواء كانت جبائية أو جزائية المنصوص عليها بخصوص المخالفات الأولية ، وذلك من دون الاخلال بالعقوبات الخاصة المنصوص عليها في نصوص أخرى (المنع من مزاولة المهنة، العزل من الوظيفة غلق المؤسسة...)، فالعقوبات التكميلية هي جزاءات سالبة للحقوق في حالة ارتكاب مخالفات للأحكام القانونية و التنظيمية المتعلقة بالضرائب، ويتم اللجوء إليها خاصة في حالة العود بالنسبة لفئة من فئات المهن الحرة.[1]

[1] قصاص سليم ، مرجع سابق ، ص 290 .

2- العقوبات الجبائية

إن العقوبات الجبائية نوعان ؛ الغرامات الجبائية والمصادرة، وهي جزاءات جبائية نصت عليها مختلف القوانين الجبائية نذكرها :

1- الغرامات الجبائية :

سنتناول الغرامات الجبائية حسب كل قانون من القوانين الجبائية لأنها تختلف مضمونا ومقدارا من قانون لآخر.

أ- عقوبات قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

إن أول غرامة يتعرض لها المكلف بالضريبة تلك المتعلقة بعدم تقديم التصريحات بالوجود في آجاله المحددة، بتطبيق غرامة مالية محددة بـ 30000 دج وتفرض تلقائيا وبطريقة مباشرة لمخالفة الإجراءات الجبائية طبقا للمادة 194/1، وبموجب المادة 192 تفرض تلقائيا غرامة جبائية على كل مكلف لم يقدم التصريح السنوي حسب الحالة ، إما بصدد الضريبة على الدخل وإما على أرباح الشركات بمضاعفة المبلغ المفروض بنسبة 25 بالمائة لتخفض هذه الزيادة إلى 10 بالمائة أو 20 بالمائة ضمن ما هو محدد في المادة 322 إثر تقديم التصريح بعد انقضاء الآجال المحددة، أما في حالة التأخر في تقديمه الى الإدارة خلال اجل 30 يوم من تاريخ تبليغه في ظرف موصى عليه مع الاشعار بالاستلام والقاضي بوجوب تقديم هذا التصريح في هذا الاجل تطبق زيادة تقدر بـ 35 بالمائة.

عندما يكون تصريح المكلف ناقص أو غير صحيح يزداد مبلغ الحقوق التي تملص منها أو أخل بها بنسبة :

- ✓ 10 بالمائة إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها تقل عن 50000 دج أو تساويه.
- ✓ نسبة 15 بالمائة إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق 50000 دج ويقل عن 200000 دج أو يساويه.
- ✓ نسبة 25 بالمائة إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق مبلغ 200000 دج.
- ✓ عند القيام بأعمال تدليسية تطبق زيادة تقدر بنسبة 100 بالمائة إذا كان مقدار الحقوق المتملص منها سنويا أقل من 5000000 دج أو ما يساويه.[1]

ب – عقوبات قانون الضرائب غير المباشرة:

نص على نوعين من الغرامات الجبائية :

[1] هاين ملاك ، قناطي مروة ، مرجع سابق ، ص 25

- ✓ غرامة ثابتة تتراوح بين 5000 و 25000 دج بالنسبة لمخالفة الأحكام القانونية والتنمية المتعلقة بالضرائب غير المباشرة، وغرامة نسبية تساوي ضعف الحقوق المتملص منها على ألا تقل عن 50000دج.

ج – عقوبات قانون الرسم على رقم الأعمال

نصت المادة 114 منه على معاقبة كل من يخالف الاحكام القانونية او النصوص التنظيمية المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة بغرامة جبائية تتراوح ما بين 500 و 2500 دج .[1]

وترتفع في حالة استعمال طرق تدليسية إلى ما بين 1000 و 5000 دج، كما تنص المادة 122 من نفس القانون على معاقبة كل من يمنع الأعوان المؤهلين لمعاينة المخالفات المتعلقة بالتشريع الجبائي بغرامة جبائية يتراوح مبلغها بين 1000 و 1000 دج.[2]

د – **عقوبات قانون الإجراءات الجبائية وقانون التسجيل**

في حالة التملص من الرسوم الخاصة بقانون الطابع، يعاقب عليها بغرامة تكون متساوية لأربعة أضعاف هذه الرسوم من دون أن تقل عن 5000 دج.[3] يعاقب بغرامة جبائية يتراوح مبلغها من 5000 إلى 50000 دج في حالة رفض منح حق الاطلاع على الدفاتر والمستندات، أو اتلافها قبا انقضاء الآجال لحفظها . [4]

هـ – عقوبات قانون الطابع

وهي حالتان:

- ✓ التملص من الرسوم الخاصة بالطابع ، ويعاقب عليها بغرامة تساوي دائما خمس مرات قيمة هذه الرسوم دون أن تقل عن 2000 دج .
- ✓ عرقلة عملية المراقبة الجبائية يعاقب عليها بغرامة ما بين 10000 دج إلى 100000 دج .[5]

– المصادرة:

يعتبر اجراء المصادرة كأحد العقوبات التي يقرها المشرع الضريبي لمرتكبي جرائم التهرب الضريبي، وتعرف المصادرة بأنها " نزع المال جبرا عن صاحبه وإضافته إلى ملك الدولة بغير مقابل لموجب حكم قضائي، حيث تعد من العقوبات

---

[1] المديرية العامة للضرائب ، قانون الرسم على رقم الاعمال ، وزارة المالية ، 2025، المادة 114 ، ص 34-35

[2] قانون رسوم على رقم الاعمال ، المادة 122، ص 36

[3] المديرية العامة للضرائب ، قانون التسجيل ،وزارة المالية، 2025 ، المادة 120 ، ص 32

[4] انظر المادة 62 من قانون الإجراءات الجبائية ،2025 ، ص 26

[5] المديرية العامة للضرائب ، قانون الطابع ، وزارة المالية ، 2025 ، المادة 62 ، ص 26

الفعّالة، إذ يترتب عليها خسارة الشخص المعنوي للمال محل المصادرة ، فضلا على نزع ملكية ذلك المال يكون بدون مقابل ولا يترتب عليه أي خصم للضرائب المستحقة ، ويكون ذلك قهرا لمالكها وبدون مقابل .

وقد نظم المشرع هذه العقوبة بموجب قانون العقوبات، حيث تم تعريفها بموجب المادة 15 منه، والتي جاء فيها المصادرة هي الأيلولة النهائية إلى الدولة لمال أو مجموعة من أموال معينة أو ما يعادل قيمتها عند الاقتضاء"، كما نجد بأن المادة 9 من قانون العقوبات اعتبرت المصادرة الجزائية للأموال كأحد العقوبات التكميلية المحكوم بها على مرتكبي الجرائم.

كما نص المشرع الجبائي صراحة على إمكانية تطبيق عقوبة المصادرة على مرتكبي جرائم التهرب الضريبي، وذلك حسب نص المادة 525 من قانون الضرائب غير المباشرة، حيث نصت هذه المادة على أن" المخالفات يتم قمعها ضمن الشروط المنصوص عليها في المادتين 523 و 524 أعلاه تؤدي في جميع الحالات إلى مصادرة الأشياء ووسائل التزوير المحددة في المقطع أدناه، وتصادر أيضا الأجهزة و أجزاء الأجهزة المخصصة للتقطير وغير المدموغة أو التي تكون حيازتها غير شرعية طبقا لأحكام المادتين 64 و 66 من هذا القانون ، وتعتبر كأشياء أو وسائل للتزوير ليس فقط الأشياء الخاصة ولكن كذلك الأجهزة و الأوعية و الآليات و الأواني غير المصرحة بها والمستعملة في نقل الأشياء المحجوزة .

ويشترط لصحة عقوبة المصادرة أن تكون الأشياء محل المصادرة مضبوطة فعلا وقت صدور الحكم بها، وبخصوص هذا الأخير فإنه لا يجوز الأمر بمصادرة الأشياء في حالة الحكم في مخالفة أو جنحة إلا إذا نص القانون صراحة على ذلك، وفي حالة ارتكاب جناية تأمر المحكمة بمصادرة الوسائل التي استعملت أو كانت تستعمل في تنفيذ الجريمة، أو التي تحصلت عنها ، بالإضافة إلى الهبات والمنافع التي منحت كمكافأة لمرتكب الجريمة.[1]

[1] هاين ملاك ، قنوطي مروة ، مرجع سابق ، ص26-27

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل، تم التوصل إلى أن الضريبة تمثل أداة محورية في تمويل النفقات العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة، حيث تتميز بجملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الإيرادات العامة، كما تتنوع أشكالها وقواعدها وفقًا للسياسات المالية المعتمدة.

وفي المقابل، يُعد التهرب الجبائي سلوكًا غير مشروع يهدف إلى التخلص من الالتزامات الضريبية، ويتخذ عدة صور وأشكال، مما يجعله ظاهرة معقدة لها أسباب متعددة، سواء كانت اقتصادية أو قانونية أو اجتماعية، وينتج عنها آثار سلبية تمس الاقتصاد الوطني ومبدأ العدالة الجبائية.

كما تبين أن مكافحة التهرب الجبائي تستوجب اعتماد مجموعة من الآليات المتكاملة، تشمل التدابير الوقائية على مستوى المكلف والتشريع والإدارة الجبائية، إلى جانب تفعيل الرقابة والتحقيق الجبائي، وتطبيق المسؤوليات الجزائية لردع المخالفين. وعليه، فإن الحد من ظاهرة التهرب الجبائي يتطلب تعزيز الوعي الجبائي، وتطوير الإدارة الضريبية، وتحقيق التوازن بين حقوق الدولة وواجبات المكلفين، بما يساهم في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعي.

الفصل الثاني

تمهيد:

تشكل رقمنة قطاع الجباية أحد أهم الإصلاحات الحديثة التي تهدف إلى تحسين فعالية الإدارة الجبائية وتعزيز كفاءتها في تسيير الموارد المالية، حيث تساهم في تكريس الشفافية وتبسيط الإجراءات وتسهيل الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة. كما أن التحول الرقمي أضحى أداة أساسية لتطوير آليات الرقابة الجبائية من خلال الاعتماد على نظم معلوماتية متكاملة تسمح بجمع ومعالجة البيانات بدقة وسرعة، مما يدعم جهود الدولة في مكافحة التهرب الجبائي وتحسين الامتثال الضريبي.

ورغم ما تحققه الرقمنة من نتائج إيجابية في رفع فعالية التحصيل الضريبي وتقليص المعاملات غير الرسمية، إلا أنها تواجه عدة تحديات، سواء من حيث البنية التحتية التكنولوجية، أو نقص التأهيل البشري، أو مخاطر أمن المعلومات، إضافة إلى ضعف الوعي الرقمي لدى بعض المكلفين، وهو ما يستدعي تضافر الجهود لتجاوز هذه العراقيل وتحقيق الأهداف المرجوة.

ولأجل الإحاطة بموضوع الفصل، تم تقسيمه إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الإطار النظري لرقمنة الإدارة الجبائية.**
- **المبحث الثاني: أشكال الرقمنة في الإدارة الجبائية.**
- **المبحث الثالث: فعالية الرقمنة في الحد من التهرب الجبائي وتحدياتها.**

المبحث الأول : الاطار النظري لرقمنة الإدارة الجبائية

تعتبر رقمنة الإدارة الجبائية أحد أهم الركائز الأساسية في تطبيق التكنولوجيا الرقمية واستخدام الأنظمة و البرمجيات لتحسين وتبسيط عمليات تحصيل الضرائب وإدارتها، اذ تهدف رقمنة النظام الجبائي إلى تحسين كفاءة وشفافية العمليات الجبائية وتقديم خدمات أفضل للجهات الحكومية.

المطلب الأول : مدخل لرقمنة الإدارة الجبائية

تُعدّ رقمنة الإدارة الجبائية من أهم الإصلاحات الحديثة التي تهدف إلى تحسين جودة الخدمات وتسهيل المعاملات الجبائية. كما تساهم في تعزيز الشفافية ورفع كفاءة الإدارة الضريبية.

الفرع الأول : مفهوم الرقمنة

تتعدد المفاهيم المتعلقة بمصطلح "الرقمنة" وفقا للسياق الذي تستخدم فيه:

- ✓ فعرفت الرقمنة على أنها عملية استنساخ رقمية تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعاؤها إلى سلسلة رقمية Chaine numérique ، ويواكب هذا العمل التقني عمل فكري ومكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات من أجل فهرستها و جدولتها وتمثيل محتوى النص المرقمن.[1]
- ✓ وفي تعريف آخر نجد الرقمنة هي عملية نقل أو تحويل البيانات إلى شكل رقمي بواسطة الحاسب الآلي، وفي نظم المعلومات عادة ما يشير إلى الرقمنة على أنها تحويل النص المطبوع أو الصور (الصور الفوتوغرافية، الإيضاحات الخرائط.... الخ) إلى إشارات ثنائية باستخدام وسيلة للمسح الضوئي لإمكان عرض النتيجة على شاشة الحاسب الآلي، وفي عمل المكتبات يقصد بالرقمنة عملية إنشاء رقمية من الوثائق التناظرية.[2]
- ✓ كما تعرف الرقمنة على أنها عبارة عن تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى شكلها الرقمي، ويتم هذا الإجراء بهدف توفير أكبر قدر من المعلومات لمدة أطول، وكذلك إيصالها إلى أكبر قدر من مصادر المعلومات المناسبة للمستفيدين في العالم.

ومن هنا يتضح أن الرقمنة تعتبر عملية انتقال المؤسسات من نموذج العمل التقليدي إلى نموذج آخر يعتمد على التقنيات الرقمية في الابتكار للمنتجات والخدمات، وكذلك طرق التسيير والتسويق مع توفير قنوات جديدة للعوائد عبر بناء استراتيجية رقمية، والتي يمكن أن تحدث إلا من خلال تقييم الإمكانيات الرقمية ودراسة لمتطلبات الاستثمار

[1] عبد المنعم موسى غادة ، رمادي إبراهيم ، الرقمنة مقتنيات المكتبة الجامعية ، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر، 2013 ، ص 25

[2] محمد فتحي عبد الهادي ، الرقمنة الدوريات العربية ، مجلة ملك فهد الوطنية المجموعة 17 ، العدد 2 ، مصر ، ص2

الرقمي في ظل أنشطة التسويق الرقمي مع وجود إرادة للتغيير لدى الإدارة نحو التحول الرقمي.

الفرع الثاني : مفهوم الرقمنة الإدارة الجبائية

لا يوجد تعريف محدد لرقمنة الإدارة الجبائية، حيث هناك العديد من التعاريف فهناك من عرفها على أنها "الإطار الذي يتم من خلاله تنسيق ومزج الموارد المادية والمالية والبشرية لتحويل البيانات والمعطيات الجبائية والتي تحول من مدخلات نظام إلى مخرجات، وهي المعلومة الجبائية لتحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة الجبائية. "[1]

وتعرف رقمنة الإدارة الجبائية على أنها عملية تحويل كافة الأعمال والخدمات الادارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية وبدون استخدام الورق، ومن هنا نقول أن رقمنة الإدارة الضريبية تتمثل في استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في تقديم الخدمات الإدارية من أجل تسهيل المعاملات الإدارية وتوفير الوقت والجهد. [2]

"كما نجد أن الإدارة الجبائية هي استخدام هذه الأخيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للقيام بمهامها ومسؤولياتها، بهدف تحسين خدماتها وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة، ومنه توفير الوقت والجهد وانجاز الأعمال بهدف زيادة التحصيل الجبائي والتقليل من حالات التهرب الضريبي".[3]

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف رقمنة الإدارة الجبائية على أنها الاستغناء عن مختلف التعاملات الورقية التقليدية، والاعتماد على نظام معلومات الكتروني يقوم بجميع الوظائف والأعمال الجبائية بطريقة سلسة ومرنة تعتمد على الرقمنة، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

[1] اكلي نعيمة ، فعالية الرقابة الجبائية في ظل نظام معلومات جبائية ، ملتقى وطني حول الرقابة جبائية في الجزائر ، جامعة تيزي وزو ، الجزائر، 28و 29اكتوبر 2015، ص 17

[2] بن شيخ لطفي ، متطلبات تطبيق الرقمنة و تحدياتها في الإدارة الضريبة ، ملتقى الوطني حول تحديث ورقمنة الإدارة الضريبة في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة ، الجزائر ، 2023 ، ص 4

[3] قناص علي ، زين يونس ، التصريحات الجبائية الالكترونية واثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية ، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، الجزائر ، المجلد 5 ، العدد 2 ، 2021، ص 218.

المطلب الثاني : متطلبات التحول نحو الإدارة الجبائية الالكترونية

يتطلب التحول نحو الإدارة الجبائية الإلكترونية توفير بنية رقمية فعالة، إلى جانب تأهيل الموارد البشرية وتطوير التشريعات الداعمة للتحول الرقمي.

1- البنية التحتية:

تتطلب رقمنة النظام الجبائي وجود مستوى مناسب إن لم نقل عال من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات وبنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات الازمة .

2- توفر عدد لابأس به من مزودي الخدمة بالانترنت:

من أجل فتح المجال لأكبر عدد ممكن من المواطنين للتفاعل رقمنة النظام الجبائي في أقل جهد وأقصر وقت وأقل كلفة ممكنة مع ضرورة أن تكون الأسعار معقولة قدر الإمكان.

3- توفر الارادة و الوعي:

وهو التركيز على النتائج والارادة السياسية الواضعة والعمل الجاد والشامل والاعداد المهني. فوجود الإرادة من طرف القيادة السياسية لإدخال التغييرات الجوهرية على أساليب العمل في الإدارة، حيث أن التزام القيادة علنا بالجهود الرامية للتحول للحكومة الالكترونية من خلال توفير المال والجهد والوقت والمتابعة المستمرة هي العناصر الرئيسية لنجاح عملية التحول الى الرقمنة.

4- الاهتمام بالعنصر البشري و ينقسم الى:

4-1 تكوين الموظفين: وهو يشمل تعليم وتدريب العاملين وتوعية وتثقيف المتعاملين من خلال إحداث تغيرات جذرية في نوعية الموارد البشرية الملائمة لها، وهذا يعني إعادة النظر في نظم التعليم والتدريب الحالية لمواكبة متطلبات التحول الجديد بما في ذلك إعداد الخطط والبرامج والأساليب التعليمة والتدريبات على كافة المستويات وذلك من خلال التمييز بين المستوى العادي كموظفون عاديون في الادارة الضريبية المرقمنة والتقنيون في الضرائب على مستوى النظام الجبائي.

4-2 دافعي الضرائب : ففي الاخير النظام الجبائي قائم على خدمة جمهور دافعي الضرائب فهو يعمل معه ويتواصل معه دائما وإثر هذه التغيرات الرقمية الجذرية القائمة يجب أن يكون هذا الاتصال ايجابيا أكثر من السابق وذلك بالشرح والاقتراح والتفسير وهذا يساعد في كل من الاعتماد وتطبيق اللوائح وبشكل عام في فهم دافعي

الضرائب حيث يجب أن يكون هذا التواصل قائم على الدقة و التماسك حيث لا يجب المخاطرة بتقديم معلومات غير دقيقة في نطاق هذا الاختصاص و يجب أن يكون متماسكا ولا يخلق اختلافات بين دافعي الضرائب و يمكن الوصول الى الاحترافية بعد الحصول وتبني التعليقات من المواطنين والجمعيات ومن الشركات وحتى من موظفيه.

5- وجود تشريعات و النصوص القانونية :

فمن الضروري أيضا تعديل قانون الضرائب مع التحديات التكنولوجية فالمطلب التشريعي والقانوني يعتبر أساس عمل نظامي لتحديد العلاقات بين الجهات المتعاملة مع أجهزة الإدارة الالكترونية، وحيث أن ضمان حقوق جميع الأطراف يتطلب توفير تشريعات كفيلة بتحديد أطر العمل التي يتم العمل بها، الأمر الذي يتطلب سن تشريعات جديدة لضبط أسلوب التعاملA الجديد مع الأوضاع التي نشأت الحاجة إليها.

6- توفر الوسائل الالكترونية اللازمة :

للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الادارة حيث تساعد على التواصل و منها أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمولة والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة التي تمكننا . من الاتصال بالشبكة وبأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها.

7- توفير الامن الالكتروني و السرية الالكترونية:

على مستوى عال حيث أن الوثائق التي يتم حفظها وتطبيق الإجراءات المعالجة والنقل عليها الكترونيا لتنفيذ متطلبات الخدمة يجب الحفاظ على أمنها، كل هذا يصب لأجل حماية المعلومات الشخصية، وصون الأرشيف الالكتروني من أي عبث والتركيز على هذه النقطة لأن لها أهمية وخطورة على الأمن القومي والشخصي للدولة و الافراد.

8- تبادل البرامج مع الدول :

يحث يشكل فرصة لتحسين أداء هذه الهيئات وتقريب عمل إدارة الضرائب مع المعايير المعمول بها دوليا في مجال التسيير الضريبي، وهو ما يفرض تحصيل الجباية العادية بطرق عصرية بما يتلاءم مع الوضع الراهن.

9- ادارة المخاطر الرقمية الضريبية:

فإمكانية حدوث الأخطاء هي من الاحتمالات الموضوعية وخاصة في بداية الطريق وذلك عندما يعهد بتصميم أنظمة المعلومات حصريا الى خبراء تكنولوجيا المعلومات دون التضمين لموظفي مصلحة الضرائب أو دافعي الضرائب أو تضمينهم بشكل هامشي فقط

10- الموارد المالية:

تتطلب عملية الرقمنة للدعم المالي القوي الذي يساعد في تنفيذ المشروع وتشغيله، حيث ينبغي توفير الميزانية الكافية لاقتناء التجهيزات والوسائل الضرورية وصيانة العطب والمشكلات المحتملة.

المطلب الثالث :دوافع و أهداف رقمنة قطاع الضرائب في الجزائر

جاءت رقمنة قطاع الضرائب في الجزائر استجابةً للتطور التكنولوجي والحاجة إلى تحسين أداء الإدارة الجبائية. وتهدف إلى تسهيل الخدمات، تعزيز الشفافية، والحد من التهرب الجبائي.

الفرع الأول: دوافع رقمنة قطاع الضرائب في الجزائر

تتمثل أهم دوافع رقمنة الإدارة الجبائية في:[1]

1- **تضخم عدد الهياكل الإدارية:** تعاني الإدارة الجبائية من تضخم عدد الهياكل الإدارية وتماثل مهامها، وهذا ما يتناقض مع الهدف المنشود والمتمثل في التواصل إلى إدارة بأقل تكلفة. وفي هذا الشأن يرمي برنامج العصرنة إلى تقليص عدد الهياكل الإدارية بتجميع الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة حسب طبيعة نشاط المكلفين وأرقام أعمالهم المحققة.

2- **تدهور وضعية الهياكل الإدارية** : إن وضعية أكثر من نصف الهياكل الإدارية تتراوح بين المتوسط والسيئة، وأن ملكية بعضها لا تعود للمديرية العامة للضرائب، وهذا ما يضفي صورة سلبية على الإدارة الجبائية مما استدعى عملية عصرنتها بغرض تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين والاستجابة لتطلعاتهم.

3- **استفحال ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي و اتساع حجم الاقتصاد الموازي** : لقد نتج عن الانفتاح الفوضوي لاقتصاد السوق بروز ممارسات غير مهنية من طرف بعض الشركات والتجار كعدم التصريح بأرقام الأعمال والأرباح المحققة والتلاعب بالفواتير بغية الغش والتهرب الضريبي، وهذا ما سبب خسارة للخزينة العمومية فيما يخص تحصيل الضرائب والرسوم.

وأمام خطورة هذا الوضع الذي بات يهدد الاقتصاد الوطني، وتواضع إمكانيات ووسائل إدارة الضرائب في إحصاء أنشطة الاقتصاد الموازي وأداء مهامها الرقابية لمحاربة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي والتي تنخران بالاقتصاديات

[1] بوزيان فيصل ، ومحي الدين محمود عمر ، عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، جامعة تسيمسيلت ، الجزائر ، مجلة 21 ، العدد 1 ، 2021 ، ص 154

الوطنية، وكذا عجز الترسانة القانونية لوحدها عن معالجة هاته الآفتين، أصبح من الضروري عصرنة إدارة الضرائب من خلال خلق هياكل متخصصة تتولى متابعة الشؤون الضريبية للمكلفين وتسهيل مهام التحصيل الضريبي.

4- **الفساد الإداري**: إن انخفاض مستوى التكوين الأخلاقي لدى موظفي الإدارات العمومية، والإدارة الجبائية منهم، ينطوي على مخاطر تفوق في آثارها مخاطر انخفاض مستوى تأهيلهم وتكوينهم، فافتقار النزاهة والأمانة لدى هؤلاء الموظفين، وعدم ترفعهم عن الشبهات تجعل من الفساد الإداري عملية سهلة، كما لا تخفي خطورة المشكلات التي يثيرها قيام موظفي الإدارات الجبائية بإفشاء ما تتضمنه إقرارات ممولي الضرائب من أسرار تتعلق بأنشطتهم وأرقام أعمالهم ودخولهم .

الفرع الثاني : أهداف رقمنة النظام الجبائي

أصبحت رقمنة النظام الجبائي الجزائري مبادرة لها قيمة متزايدة مع مرور الوقت بالنسبة لمؤسساتها مع اختلاف أنواعها، كما أنها تتمتع بأهمية كبيرة وذلك لتركيزها على أهم نقاط الأهداف من أجل الوصول إلى الهدف العام ألا وهو إصلاح النظام الجبائي والتحصيل الضريبي، حيث تتمثل جملة الأهداف في:

1- التركيز على النتائج:

ترتكز رقمنة النظام الجبائي الوطنية على البيانات وتحديد الإلتزامات الضريبة مما سيؤدي إلى:

- ✓ التحصيل والمراقبة أكثر أمانا للإيرادات الضريبية
- ✓ تجنب التراكم غير المنضبط الديون بعض دافعي الضرائب والتحقق من الأصول.
- ✓ التأكد من أن جميع دافعي الضرائب يدفعون ضرائب حقيقة وهذا يؤدي إلى التقليل من مخاطر التهرب الضريبي.
- ✓ تزايد جمع البيانات والمطابقة.
- ✓ السيطرة على التحصيل الفعال الالتزامات والوفاء في الوقت المناسب هذا ما سيؤدي إلى زيادة الإرادات والدفع إلى النمو.

- ✓ زيادة مستويات كفاءة عمليات التحصيل للضرائب غير المباشرة وذلك من خلال التحصيل الآني لضريبة القيمة المضافة للشركات على كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع المباشرة حيث تعتبر من التحديات الضرائب غير المباشرة بما يساهم في زيادة الحصيلة الضريبية والوصول إلى الأمثال. [1]
- ✓ وسيلة ضرورية لتحديد وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول للنظم الالكترونية للإقرار والإمتثال الضريبي والتحصيل والفوترة الإلكترونية وسد تسرب الدخل للحصول على الحد الأقصى من الضرائب
- ✓ تحسين خدمات دافعي الضرائب التي تؤدي إلى زيادة في توافر البيانات والتقدم في التحليلات.
- ✓ تقليص وإلغاء الإطلاع على المصادر الأصلية وذلك لإتاحة نسخة بديلة في شكل الكتروني في متناول المستفيدين.

2- سهولة الاستعمال:

تتسم رقمنة النظام الجبائي بالكثير من الصفات ومن بينها السهولة في الإستعمال بعد التدريب والمعرفة الكاملة في طريقة العمل بها، والتي

ستساعد في:

- ✓ تبسيط تجربة دافع الضرائب في النظام الجبالي وتحسين الكفاءات.
- ✓ مساعدة الحكومات على الحصول على كم هائل من المعلومات عن دافعي الضرائب.[2]

3- الإتاحة للجميع :

يمثل إتاحة وتبادل مصادر المعلومات عن بعد إحدى السمات الأساسية التي تتميز بها المجموعات الرقمية فقد يكون في وسع القطاع الجبائي إمداد أي فرع جبائي آخر بنسخة الكترونية من مصدر المعلومات عبر منظومة الشبكات ويجب أن تتم هذه العملية بشكل متبادل بين جميع فروع القطاع الجبائي حتى يتم المستفيد الضريبي من الإطلاع والمقارنة في موقع واحد على كل مصادر المعلومات المتاحة في فروع القطاع الجبائي. [3]

4- تخفيض التكاليف :

« يعني أن المنافسة والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات الضريبية والاتصال الإداري الجبائي ينتج عنه التقليل من

---

[1] بن عزوق منير ، مسقم مريم ، دور الإدارة الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائي و مكافحة التهرب الضريبي ، مجلة طبنة لدراسات العلمية ، المجلد 5 ، 2020 ، ص 2

[2] منير د. بن غروق ، مريم مسقمة ، مرجع سابق ، ص 2

[3] سلماني عبد القادر ، حمادي موسى ، مرجع سابق ، ص51

التكاليف الإدارية، لكل من إدارة الضرائب ودافعي الضرائب».

5- التغير المستمر :

هو مبدأ أساسي في النظام الجبائي المرقمن بحكم أنه يسعى لتحسين وإثراء ما هو موجود إضافة إلى رفع مستوى الأداء سواء الكلي أو الجزئي داخل

المنظمات وذلك من خلال :

- ✓ جمع المزيد من الضرائب وفرضها بشكل أكثر كفاءة، وهذا ما يؤدي إلى الإصلاح الضريبي.
- ✓ دعما لدفع ملفات الإستمارة الالكترونية الحكومية وذلك المراقبة الالكترونية للإقرارات الضريبية المطلوبة (الفواتير ، كشوف المرتبات وغيرها).
- ✓ تمكن الأدوات الرقمية الإدارات الضريبية من أن تكون أكثر تنظيما وكفاءة سواء في مكافحة التجاوزات أو في تحسين جودة الإبلاغ الضريبي والتحصيل الضريبي.

6- رفع مستوى الثقافية والمساواة :

إن الرقمنة اليوم ساهمت وبشكل كبير في نشر الأمان بين كل المتعاملين في النظام الجبائي وكل أطرافه، وذلك بعد رفع مستوى الشفافية من خلال :

- ✓ التبادل العزيز للمعلومات بين الإدارات الضريبية وهذا ما سمي بالتبادل التلقائي لمعلومات الحساب المالي تحت معيار "الإبلاغ المشترك"، وكذلك من خلال:
- ✓ تقديم بيانات ومعلومات شديدة التنظيم التي تزيد بشكل كبير في رضا دافعي الضرائب والتحفير على الامتثال الطوعي.
- ✓ توسيع عمليات التقليل من عبء الإمتثال الضريبي للموظفين ذوي الرواتب والأجور وهذا من خلال تعزيز عمليات الإمتثال الآلي، هذه نتيجة توافر البيانات بشكل متزايد عن مصادر الدخل.
- ✓ تحديد طرق لتسهيل فهم الالتزامات الضريبية والإبلاغ عنها، على سبيل المثال عن طريق استخدام التحليلات على مجموعة البيانات الكبيرة لتحديد مجالات عدم اليقين أو الأخطاء في إعداد التقارير ، وكذلك لفهم أين يجب أن يكون التوجيه والتواصل الأكثر وضوحا لدافعي الضرائب، أو قد تحتاج إدارة الضرائب إلى إعادة التصميم .[1]

[1] سلماني عبد القادر ، حمادي موسى ، مرجع سابق ، ص 52

7- التبادل السريع للمعلومات الضريبية :

وذلك بتوفر الاتصال الإلكتروني الواحد والأمن بين إدارات الضرائب التي يمكنهم من خلالها بالتبادل الأمن المعلومات الضريبية والتعاون الإلكتروني مع الوكالات المساعدة أي إمكانية التشغيل البيني.

ثامنا: التحديث المستمر للتقنيات والهدف منها التعزيز الهدف الإستراتيجي الأساسي الرقمنة النظام الجبائي في رفع مستويات الإمتثال الطوعي من قبل دافعي الضرائب من خلال خطين رئيسيين للعمل المكافحة الجارية للاحتيال والتهرب الضريبي.

8- التقليل من التعقيدات والتبسيط :

إن الإصلاحات الضريبية متى ارتبطت بالرقمنة يكون التبسيط فيها من جانبين من ناحية التشريع ومن ناحية أخرى الإجراءات التي تطورها الرقمنة من خلال وظائفها المختلفة أي أن يكون كل من الجانبين مفهوم وسهل التطبيق.

9- تخفيض تكلفة الوقت والانتقال :

وهو التسهيل على جمهور دافعي الضرائب الإنتقال إلى الإدارات الضريبية من أجل التصريحات لالتزاماتهم، والحصول على الترقيم الجبائي وذلك من خلال:

- ✓ التصريح الالكتروني: وهذا بتوفير للمكلفين بدفع الضرائب موقعا الكترونيا المسمى "بجبايتك، وهذا ما يعطى إمكانية التصريح بالتزاماتهم عن بعد وبأمان.
- ✓ تسهيل عملية الحصول على الترقيم الجبائي من خلال وضع موقع الكتروني، ويتم ذلك من خلال قيام المكلف بالضريبة بإرسال طلب الترقيم من البريد الإلكتروني الإدارة الضريبية
- ✓ تقديم العديد من الإدارات الضريبية خيارات الخدمة الذاتية لدافعي الضرائب، من خلال إدخال تطبيقات الطائف المحمول والويب.
- ✓ توصيل المعلومات للمستفيد دون التدخل البشري.

10- جمع المعلومات الضريبية:

المعلومات الضريبية في المادة الخام للرقابة الجبائية، تعتمد فعالية أي مراقبة ضريبية وتحصيلها بشكل كبير على ضمان مجموعة بيانات موثوقة ولمحة عامة عن دافع الضرائب، فقد أحدث العصر الرقمي ثورة في عملية المجمع المعلومات باستخدام الوسائل الرقمية، حيث سهل تطوير الخدمات الرقمية وتبادل المعلومات بين السلطات الضريبية.

11- محاربة الغش والتهرب الضريبي :

يشير التهرب الضريبي إلى استخدام وسائل غير مشروعة من قبل دافع الضرائب. التقليل المبالغ المستحقة من الضرائب أو الهروب منها تماما في بادئ الأمر، قد تعمل البيانات الضخمة والتحليلات مقترنة بالذكاء الاصطناعي، بشكل أفضل لمساعدة المنظمين على تحسين الإمتثال الضريبي بشكل كبير على سبيل المثال: "من خلال تحليل البيانات التاريخية حول رد فعل دافعي الضرائب عند استلام الإشعارات، كما يمكن للمرء توقع خطواتهم التالية، وبالتالي القضاء على إمكانية الاحتيال قبل حدوث وتحليلا لاتجاهات والإبلاغ عن مشكلات التدقيق المحتملة، وتحديد الحالات عالية المخاطر لإجراء مزيد من التحقيق". بعد ذلك، يسمح التدقيق المتقاطع لمجموعة من المعلومات من مصادر مختلفة بالحصول على رؤية متكاملة لدافعي الضرائب والإقرارات الضريبية واستخدام الموارد بالطريقة المثلى، وهو ما يجعل من الممكن التعامل مع التجاوزات الضريبية. وبالمثل ينسهم استخدام التنقيب عن البيانات بشكل كبير في اكتشاف حالات الاحتمال وفقا للدراسة التي أجراها Perez Lopez في إسبانيا، أتاح استخدام تطبيق نماذج الشبكة العصبية من تجزئة دافعي الضرائب وكذلك حساب الإحتمال المتعلق بميل دافع الضرائب لمحاولة التهرب من الضرائب. وأظهرت النتائج أن النموذج المختار بلغ معدل كفاءة 84 % . [1]

12- صيانة الأرشفة الجبائية :

حيث يتم ذلك عن طريق حفظ جميع مصادر المعلومات الأصلية والنادرة والقيمة من التلف لغايات أرشيفية ولتعميم الحفاظ عليها أو زيادة عدد النسخ البديلة في شكل الكتروني في تناول المستفيدين.

13- سرعة الإسترجاع وسهولة الاستخدام:

تتغير النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الإسترجاع حيث أنه عندما تتحول مواد المعلومات الضريبية والوثائقية إلى الشكل الرقمي يمكن للمرء استرجاعها في ثوان بدلا من عدة دقائق.

14- إتاحة المعلومات بشكل دائم :

توفر تقنية الرقمنة استجواب المعلومات في أي وقت وأي مكان.

[1] شيماء بن حميدة بن عبدالله العبوبي ، إسماعيل محمد بن عبد الله نويرة ، اثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب ، مجلة طبنة لدراسات العلمية ، مجلد 1 ، ص 79 -80

15- المساحات التخزينية :

لقد وفرت السعات التخريبية الكبيرة للحاسبات الماكروبة وبالجودة العالية، حيث تسمح كل منها الاحتفاظ بعدد المنتهي من البيانات والمعلومات ويكون هذا الاحتفاظ عالي الكفاءة والجودة.

16- زيادة المداخل بجهد أقل :

فالعملية الرقمية تساهم بشكل جيد في مضاعفة المداخل من الرقابة الجبائية الرقمية عالية الدقة إلى حتى التحصيل الجبائي والحد من التهرب الضريبي، وتنويع طرق الوصول إلى الأهداف، أو المعلومة الضريبية دون أن تضاعف الجهد، كما هو في بيئة النظام الجبائي العربي التقليدي، حيث تكون المعادلة طردية بين الجهد المبذول والمردود المحصل، لذلك فرقمنة النظام الجبائي تنفي هذه المعادلة حيث يجهد أقل يمكن مضاعفة المردود مئات المرات. القضاء على الروتين الحكومي وتعقيد الإجراءات في ظل التوجه إلى الحكومات الالكترونية فضلا عن القضاء على مشاكل التكدس وصعوبة الاسترجاع.[1]

المبحث الثاني : اشكال رقمنة الإدارة الجبائية

تتجسد رقمنة الإدارة الجبائية في عدة أشكال، أبرزها التصريح والدفع الإلكتروني، واستعمال المنصات الرقمية لتسيير الخدمات الجبائية. وتهدف هذه الأشكال إلى تسهيل المعاملات وتحسين فعالية الإدارة.

المطلب الأول : رقم التعريف الجبائي (NIF)

يُعتبر رقم التعريف الجبائي ونظام التسيير المالي من أهم أدوات تحديث الإدارة الجبائية، حيث يساهمان في تنظيم المعاملات وتسهيل متابعة العمليات الجبائية والمالية بدقة وفعالية.

الفرع الأول : رقم التعريف الجبائي

رقم التعريف الجبائي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2006 ويجب اظهاره في كل المعاملات التجارية أو المتعلقة بالذمة المالية لتبرير الوجود المالي .[2]

رقم التعريف الجبائي NIF تحدده المديرية العامة للضرائب للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، فبالنسبة للأشخاص الطبيعيين المولودين بالجزائر يتم تعريفهم على اساس مستخرج شهادة الميلاد المسلمة منذ أقل من ستة اشهر من طرف بلدية الميلاد، أما بالنسبة للأشخاص الطبيعيين المولودين خارج الجزائر الذين اكتسبوا أو استعادوا الجنسية

[1] سلماني عبد القادر ، حمادي موسى ، مرجع سابق ، ص 55- 56

[2] مرسلي محمد ، التجديد في عصرنة الإدارة الجبائية الجزائري التشخيص و الافاق المستقبلية ، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ، جامعة الجزائر 1 ، المجلد 06، العدد 01 ، 2023 ،ص 344

الجزائرية على أساس العقد الذي يحل محل شهادة الميلاد المسلم منذ أقل من ستة أشهر، وعند استحالة الحصول على مستخرج من شهادة الميلاد، يثبت التعريف بنسخة مصادق على مطابقتها لأصل جواز السفر أو بطاقة التعريف أو بطاقة مقيم أجنبي. وفيما يخص الاشخاص المعنويين الذين يوجد مقرهم بالجزائر يتم تعريفهم على اساس النسخة الأصلية او الصورة او النسخة المصادق على مطابقتها الأصل عقد التأسيس الخاضع لإجراءات التسجيل وكذلك رقم التسجيل إذا كانت مقيدة في السجل المركزي التجاري، وبالنسبة للأشخاص المعنويين الذين لا يوجد مقرهم بالجزائر، فيتم تعريفهم على أساس نفس الوثائق المصادق عليها. يشمل رقم التعريف الجبائي خمسة عشر (15) رقما بالنسبة للأشخاص الطبيعيين وعشرون (20) رقما عندما يتعلق الأمر بتسجيل إما شخص معنوي أو كيان إداري، إذ يختلف رقم التعريف الجبائي وفقا لفئة دافعي الضرائب، ويمنح رقم التعريف الجبائي من قبل ادارات السلطة الضريبية ويكون مدون على بطاقات ممغنطة أو على شهادات التسجيل. إن منح رقم التعريف الضريبي وطباعة البطاقات المغناطيسية في المرحلة الأولى كان خلال عام 2007 وكان يمنح للشركات الكبرى، وفي إطار تعزيز التجارة الخارجية كان اجباريا القيام بالتوطين البنكي والتخليص الجمركي على اساس رقم التعريف الجبائي، وبالتالي تم منح رقم التعريف الجبائي للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الناشطين، بعد ذلك أصبح الحصول على رقم التعريف الجبائي اجباريا بالنسبة للمتعاملين ومقدمي العروض في مجال الصفقات العمومية وكذا ضمن تشجيع الاستثمار بكل أشكال (ANSEJ ,ANGEM, ANDI,CNAS) وبالتالي منح رقم التعريف الجبائي وطبع البطاقة الممغنطة وشهادات التسجيل لكل من هو معني بدفع الضريبة حيث تم تسهيل الحصول على رقم التعريف الجبائي للمكلف بالضريبة من خلال ارسال طلب الحصول على الترقيم عبر البريد الإلكتروني للإدارة الضريبية http://nifenligne.mfdgi.gov.dz.[1]

يمكن لكل شخص (طبيعي أو معنوي) عبر هذا الموقع:

- ✓ تقديم طلب الترقيم الجبائي عن بعد؛
- ✓ طبع وصل الاستلام ؛
- ✓ متابعة معالجة طلبه عن بعد؛
- ✓ طبع شهادة الترقيم الجبائي.

[1] بوكرة كميلية، انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2006-2022)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 19، العدد 31، 2023، ص 335-336

من جهة أخرى قامت المديرية العامة للضرائب باستحداث تطبيق لامركزي، يسمح بالحصول على رقم التعريف الجبائي في وقت وجيز، وذلك على مستوى المديريات الولائية للضرائب ومراكز الضرائب، والمراكز الجوارية للضرائب، وبغرض تسهيل وتبسيط عملية الترقيم الجبائي لفائدة المتعاملين المنظمين فهي شكل جمعيات على غرار الفلاحين والمهن الحرة والحرفيين وغيرهم، يمكن لهم تقديم طلب جماعي للحصول على الرقم الجبائي لدى المصالح المذكورة أعلاه.

كما تذكر أيضا المديرية العامة للضرائب انه يمكن لكل متعامل اقتصادي التحقق من مصداقية رقم التعريف عبر البوابة المخصصة للمصادقة على الرقم التعريف الجبائي : https://nif.mfdgi.gov.dz ومن أجل ضمان أمن كافة المتعاملين في حالة اكتشاف أن رقم التعريف الجبائي غير مصادق عليه يستوجب اعلام الإدارة الجبائية بذلك، عبر العنوان الإلكتروني : dgief-requetes@mf.gov.dz .

المطلب الثاني :بوابة الدفع الالكتروني مساهمتك

بعد تصريح المكلف بالضريبة عن وعاءه يكون ملزم أيضا بأداء الالتزامات المالية المترتبة عليه اتجاه إدارة الضرائب عن طريق الاتجاه إلى إحدى الهياكل الضريبية وإطفاء ضريبته ، و يكون الدفع نقدا أو عن طريق شيكات بنكية. أما بعد التطور ورقمنة الإدارة الضريبية فأصبح الدفع الجبائي الكترونيا. تم إطلاق نظام الدفع الإلكتروني في نهاية عام 2016 في إطار عصرنة الإدارة الجبائية حيث يسمح للمؤسسات بدفع ضرائبها عن طريق هذا النظام. تسعى الدولة لتعميمه على مستوى التراب الوطني.

الفرع الأول : الدفع الجبائي الالكتروني

1- تعريف الدفع الجبائي الإلكتروني:

يعرف الدفع الإلكتروني على أنه عملية تحويل الأموال التي هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر وإرسال هذه البيانات عبر خط تليفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال.

كما يعرف الدفع الإلكتروني بأنه كل عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة إلكترونية وهي مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف ومؤسسات الائتمان.

الدفع الإلكتروني هو مجموعة من الوسائل والتقنيات الإلكترونية التي تسمح بتحويل الأموال بشكل مستمر وآمن وذلك لتسديد دين ما على السلع والخدمات بصفة تلغي العلاقة المباشرة بين المدين والدائن.

ومنه يمكن تعريف الدفع الجبائي الإلكتروني على أنه عملية ونظام دفع الضرائب والرسوم التي على عاتق المكلف عن طريق تحويل الأموال إلكترونيا عبر وسائل ومنصات خاصة.[1]

2- الاطار القانوني للدفع الإلكتروني

تبنت الجزائر الدفع الإلكتروني سنة 2008 بموجب المادة 15 من القانون رقم 08-02 الذي يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 أدرجت إمكانية دفع الضرائب والرسوم بطريقة إلكترونية عن طريق تعديل المادة 370 قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.[2]

وجاء في المادة 65 من قانون المالية لسنة 2020 التي عدلت أحكام المادة 67 من قانون المالية لسنة 2017، بإمكانية تسدد الضرائب بطريقة إلكترونية لكن مع استوجاب الاعتراف بحجة التوقيع الإلكتروني.[3]

الفرع الثاني : منصة مساهمتك

1- تقديم بوابة "مساهمتك"

تعد البوابة الجديدة مساهمتك تجربة جديدة للإدارة الجبائية الجزائرية مخصصة لتقديم خدمات الإجراءات عن بعد، الغرض منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر الانترنت، وقد تم ادراج هذه البوابة على مستوى قابضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية التي لا تتوفر على مركز للضرائب ولا على مركز جواري للضرائب وقد اختارت المديرية العامة للضرائب التعميم التدريجي لبوابة " مساهمتك" على مستوى قابضات الضرائب ، فالبوابة بصدد تحسين مستمر وإثراء وظيفي وتوسيع للخدمات ولهذا تعول المديرية العامة للضرائب على المشاركة الفعالة للمكلفين بالضريبة الذين خصصت لهم هذه الخدمة الموجهة للإصغاء على العنوان الالكتروني التالي : moussahamtic_aide@mf.gov.dz وعند الانتهاء من إجراءات الانخراط في هذه البوابة يسمح للمكلف بالضريبة بالولوج الى فضاء امن وخاص.[4]

إذ تزيل هذه الخدمة الطابع المادي عن الإجراءات اليدوية التالية:

---

[1] منصري هديل اية ، شيخ خودة نبيلة ، التصريح والدفع الالكتروني واثارها على التحصيل الضريبي –دراسة حالة مركز الضرائب تيارت ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر ، تخصص محاسبة وجباية معمقة ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، 2024 ، صفحة 21

[2] فهيمة بلول ، الإدارة الالكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي (جبايتك و مساهمتك نموذجين) ، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية ، العدد 02 ، 2022 ، ص 402

[3] فهيمة بلول نفس المرجع ص 402

[4] الموقع الالكتروني للمديرية العامة للمديرية الضرائب https://mfdgi.gov.dz تاريخ الاطلاع 2025/04/02

- ✓ التصريح الجبائي الشهري (سلسلة G5o).
- ✓ التصريحات المتعلقة بنظام الضريبة الجزافية التصريح التقديري سلسلة G12 والتصريح النهائي سلسلة (G12Bis) .
- ✓ طلب التوطين البنكي.
- ✓ دفع الضرائب والرسوم المتعلقة بالتصريحات الصادرة.

ومنه نجد أن إطلاق هذا الفضاء الرقمي يندرج ضمن سياسة المديرية العامة للضرائب تحت شعار : [1]

"قم بالتصريح والدفع ... دون التنقل إلى مصالحنا ".

2- مزايا منصة "مساهمتك"

إن مزايا هذا الفضاء الكثيرة هي ما تشجع المكلفين بالضريبة إلى الولوج له، وتتمثل هذه المزايا في:

- ✓ توفير خدمات مجانية دون مقابل وسهولة الولوج إليها .
- ✓ توفير الوقت والجهد وعدم الحاجة للتنقل إلى المصالح الضريبية.
- ✓ تبادل البيانات بين المكلف بالضريبة والبوابة بصفة آمنة.
- ✓ بمجرد إرسال التصريح يتم تحويله إلى قسم "الدفع"، بعد ذلك يقوم المكلف بالضريبة بالتسديد عن بعد للضرائب والرسوم المصرح بها عبر الإنترنت.

3- شروط الانخراط :

من أجل الدفع عبر بوابة "مساهمتك" لابد من الاكتتاب من أجل إقامة علاقة تعاقدية بين المديرية العامة للضرائب والمكلف بالضريبة المنخرط ويمكن تجديده سنويا باتفاق ضمن ما لم يتم إنهاؤه من قبل أحد الطرفين، يتضمن ملف الاكتتاب :

- ✓ دفتر الأحكام العامة يحمل التوقيع الصحيح للمكلف بالضريبة.
- ✓ استمارة طلب الاكتتاب
- ✓ تفويض من المكلف بالضريبة المنخرط يرخص للموقع على استمارة الاكتتاب بالتصرف نيابة عنه إذا لم يكن الموقع على الاستمارة ممثلا قانونيا له.

ويتم تحميل كل وثائق الملف من الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب.[2]

[1] هاين ملاك ، قناطي مروة ، مرجع سابق ، ص 42

[2] منصري هديل اية ،شيخ خودة نبيلة ، مرجع سابق ، ص24

المطلب الثالث : نظام المعلومات الجبائي " جبايتك"

يُمثل نظام "جبايتك" أداة رقمية حديثة تهدف إلى تحسين تسيير الخدمات الجبائية وتسهيل التواصل بين الإدارة والمكلف بالضريبة. كما يساهم في تبسيط الإجراءات وتعزيز فعالية النظام الجبائي.

الفرع الأول : تقديم نظام جبايتك

أعلنت وزارة المالية، ممثلة بالمديرية العامة للضرائب، في عام 2013 على موقعها الإلكتروني: "تنهي وزارة المالية إلى علم المكلفين بالضريبة أنه من الآن فصاعدًا يُطلق على نظام المعلومات الجاري إنجازه للمديرية العامة للضرائب اسم جبايتك." (JIBAYA'TIC) .

تعد بوابة "جباية تيك "تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد الهدف منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر شبكة الإنترنت. يعتبر مصطلح "جباية "تيك "لفظ يدل على كلمة "جباية" في اللغة العربية ويشير مختصر "تيك" إلى مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

نظام المعلومات الجبائي بجبايتك (JIBAYA'TIC) هو نظام إلكتروني تم تطويره في ظل التطورات السريعة والمستمرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والرقمنة. أصبح من الضروري على الإدارة الجبائية اعتماد استراتيجية جديدة تهدف إلى زيادة رضا المكلفين بالضريبة من خلال نظام معلومات متقدم يقدم خدمات جبائية متميزة وفعالة ويعزز التفاعل الرقمي بين المكلفين والإدارة الجبائية. يهدف هذا النظام إلى جعل الإدارة أكثر إبداعًا وابتكارًا، بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة.

يركز النظام المعلوماتي الجبائي جبايتك على لا مادية كل العمليات الجبائية والالية لجميع العمليات الجبائية لكافة إجراءات معالجة السندات، بهدف تقديم دعم تقني شامل للإدارة الجبائية لإتمام مهامها وتحقيق أهدافها. كما يسهم في تطوير فرص جديدة لجمع المعلومات الجبائية وتسهيل تداولها . [1]

بهذا، يُعد نظام "جبايتك" من أهم تكنولوجيات الشبكة الحديثة التي تعتمد عليها المراكز الضريبية في رقمنة الإجراءات الجبائية.

[1] الموقع الالكتروني للمديرية العامة للمديرية الضرائب https://mfdgi.gov.dz تاريخ الاطلاع 2025/04/02

الفرع الثاني : مزايا نظام جبايتك

تتمثل مزايا نظام المعلومات "جبايتك" في عدة نقاط تخص الإدارة والمكلفين بالضريبة، ويمكن تلخيصها كما يلي :[1]

1- فيما يخص الإدارة:

- ✓ التشغيل الآلي الكامل لجميع الإجراءات الإدارية بدءًا من استقبال المكلف بالضريبة وصولاً إلى الوعاء والتحصيل وتسيير

الملف الجبائي.

- ✓ التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المؤسسات من خلال تطوير واجهات متعددة.

رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية.

- ✓ التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة، بما يشمل عمليات الخزينة وتوزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة.
- ✓ رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع منح المحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض.
- ✓ الحصول على جداول في الوقت المناسب، تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط.
- ✓ تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات.
- ✓ تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

2- فيما يخص المكلفين بالضريبة

- ✓ إجراء العمليات من المقر الشخصي مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقل لتقديم التصريحات الجبائية.
- ✓ اللجوء إلى الإدارة الجبائية على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع.
- ✓ تزويد المكلف بالضريبة بمعلومات محدثة حول رزنامته الجبائية والتزاماته الضريبية.
- ✓ الوصول إلى استمارات التصريح المودعة والاطلاع عليها.
- ✓ الدفع عبر الإنترنت للضرائب والرسوم.
- ✓ الاطلاع على الدين الضريبي الكلي.

[1] الموقع الالكتروني للمديرية العامة للمديرية الضرائب https://mfdgi.gov.dz تاريخ الاطلاع 2025/04/02

- ✓ طلب الشهادات الجبائية.
- ✓ تقديم الطعون مثل الطعون الولائية أو طلبات التخفيض المشروط وغيرها.
- ✓ طلب الامتيازات الجبائية.

الفرع الثالث : الاشتراك في نظام جبايتي

يقوم المكلف بالضريبة بدأ العملية بزيارة موقع المديرية العامة للضرائب على الرابط التالي https://mfdgi.gov.dz. :من هناك يتم ادراج بياناتهم التعريفية تكون على شكل وثيقة ويتم إرسالها عبر البريد الإلكتروني التالي did-requetes@rnf.gov.dz ، وبعد انقضاء 72 ساعة يستطيع المكلف الدخول الى الموقع ويقوم بطباعة شهادة الترقيم الجبائي يجد فيه NIF الخاص به. بعد ذلك يتوجه المكلف الى مركز الضرائب مرفقا برقم التعريف الجبائي NIFواستمارة تم استخراجها من الموقع من اجل الحصول على BP وهو رقم وطني تسلسلي للملف الجبائي ويتكون من 10 ارقام بالنسبة بالشخص الطبيعي يبدا ب **********1 اما الشخص المعنوي يبدا ب **********2.

المبحث الثالث : فعالية الرقمنة في الحد من التهرب الضريبي و تحدياتها

تُساهم رقمنة الإدارة الجبائية في تعزيز فعالية النظام الضريبي من خلال تحسين الرقابة وتسهيل متابعة المعاملات الجبائية إلكترونيًا، مما يساعد على الحد من التهرب الضريبي. غير أن تحقيق هذه الفعالية يواجه عدة تحديات تقنية وتنظيمية وبشرية قد تؤثر على نجاح التحول الرقمي.

المطلب الأول : كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية في ظل الرقمنة

تُعدّ الرقابة الجبائية من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة الضريبية لضمان احترام التشريع الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي. ومع التطور التكنولوجي، ساهمت الرقمنة في تحسين كفاءة هذه الرقابة وتعزيز فعاليتها .

الفرع ألأول: مفهوم فعالية وكفائة الرقابة الجبائية

تعرف الفعالية على انها مدى قدرت المؤسسة على انجاز وتحقيق الاهداف المرسومة اذ تتحقق الفعالية على قدر نسبة الإنجاز. وتعرف ايضا على انها تحقيق الهدف والوصول الى النتائج التي يتم تحديدها مسبقا . فالفعالية ترتبط بتحقيق الأهداف وبمنعى أكثر وضوحا فان المنظمة تتسم بالفعالية حيثما تستطيع تحقيق أهدافها أما اذا فشلت المؤسسة في ذالك فإنها تتصف بعدم الفعالية وهكذا فإن الفعالية وفق هذا المفهوم ترتبط أساسا بقدرة المنظمة على تحقيق أهدافها بدرجات متفاوتة .

وتعرف الكفاءة على انها القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الامكانيات والنشاط الكفؤ هو النشاط الأقل تكلفة الشيخ، ،كما تعرف على أنها إنجاز الأعمال بطريقة اقتصادية تضمن الوصول للأهداف المرتقب تحقيقها ، ،وتعرف أيضا على أنها مدى توفير الموارد البشرية والمادية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف وهي أيضا القدرة على تحقيق الأهداف المحددة بأقل ما يمكن من جهد ونفقة .[1]

انطلاقا من هنا وبناءا على ما سبق فإنه يمكن التعبير عن فعالية و كفاءة الرقابة الجبائية بأنها قدرة مصلحة الرقابة الجبائية على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها آلية الرقابة الجبائية بأقل قدر من الجهد البشري، الوقت والتكلفة المادية، حيث تتمثل هذه الأهداف أساساً في متابعة وفحص تصريحات المكلفين والتأكد من مدى مطابقتها للقوانين الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي عن طريق الكشف عن المدلسين والغشاشين.

الفرع الثاني : أثر الرقمنة على فعالية وكفاءة الرقابة الجبائية :

1- **تحسين الكشف عن التهرب الضريبي:**

إستخدام التقنيات الرقمية للتحليل البيانات الضريبية يمكن من تحديد الحالات التي تتطلب تحقيق أعمق، كما يساعد على كشف الأنماط غير المعتادة أو المشبوهة التي تشير إلى التهرب الضريبي.

2- **تعزيز الإلتزام الطوعي.**

الخدمات الإلكترونية تسهل تقديم التصريحات الجبائية ودفع الضرائب عبر الأنترنت ما يجعل العملية أكثر سهولة وراحة للمكلف مما يزيد من التزامه

3- **نظام المعلومات الجبائي :**

من أجل قيام مصالح الرقابة بالتحقق من صحة التصريحات الجبائية المودعة من طرف المكلفين وتصحيحها وتعديل الأسس المصرح بها في حالة الوقوف على عدم مطابقتها لحقيقة النشاط، تحتاج هذه المصالح الى توفر المعلومة الجبائية التي تسمح بكشف مختلف عمليات التحايل والتلاعب التي يقوم بها المكلفين غير النزهاء أو غير الملتزمين جبائياً، حيث تلعب المعلومة الجبائية دوراً مهما في تحديد الوعاء الجبائي الحقيقي والكشف عن عمليات الغش والتهرب الضريبي، وتوفر المعلومة الجبائية يتطلب وجود نظام معلوماتي فعال يمد مصالح الرقابة بالمعلومات اللازمة والدقيقة في الوقت المناسب. فالمعلومات الضريبية هي المادة الخام للرقابة الجبائية، حيث تعتمد فعالية أي مراقبة جبائية بشكل

[1] بعلي عبد المالك ، محمد غضبان ، دور الرقمنة في تعزيز كفاءة و فعالية الرقابة الجبائية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، 2024 ، ص 46

كبير على ضمان مجموعة بيانات موثوقة ولمحة عامة عن دافع الضرائب، وقد أحدث العصر الرقمي ثورة في عملية جمع المعلومات باستخدام الوسائل الرقمية، حيث سهل تطوير الخدمات الرقمية تبادل المعلومات بين السلطات الضريبية بهذا يمكن القول أن خدمة التصريح الالكتروني يمكن أن توفر الوقت الجهد البشري، والتكاليف المادية في كل مرة.[1]

4- خدمة التصريح الكتروني :

استخدام التصريح الالكتروني من قبل المكلف بالضريبة يمنح الإدارة الضريبية فرصة في أن تنتهي من فحص هذا الإقرار في وقت أقصر ، فاستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال يتيح المعالجة السريعة والفعالة للكم الهائل من التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة في آن واحد.

حيث في الرقابة الجبائية الشكلية نجد أن من صعوباتها حجم الملفات الضخمة وكثرة عدد التصريحات والذي يؤدي أحيانا إلى ضياع التصريحات، إضافة إلى صعوبة المتابعة الدقيقة لها والذي يتطلب وسائل بشرية هائلة، كما أن زيادة عدد الملفات يتطلب وقت أكثر لإجراء الرقابة الشكلية وهذا النوع من الرقابة لا يتم الا في أوقات عمل الإدارة الضريبية وفي ظل الرقمنة ومع التصريح الالكتروني فإنه يمكن أن يوفر المزايا التالية لعملية الرقابة الجبائية الشكلية:

- ✓ انعدام الأخطاء المادية التي تعتبر جوهر عملية الرقابة الجبائية الشكلية لأنه يتم ملء جميع الخانات وتفادي تكرار ملء المعلومات الشخصية للمكلف في كل مرة.
- ✓ تتم عملية حصر وانتقاء المعلومات بصورة آلية ومراقبة جميع التصريحات دون استثناء بدون ضياعها.
- ✓ التصريح الالكتروني متوفر طوال الأسبوع وكل ساعات اليوم وهو ما يخفف العبء على أعوان إدارة الضرائب.
- ✓ في ظل هذه الخدمة يتم توفير مبالغ ضخمة كانت مخصصة للتصريحات الورقية بهذا يمكن القول أن خدمة التصريح الالكتروني يمكن أن توفر الوقت الجهد البشري، والتكاليف المادية في كل مرة.[2]

---

[1] لواج عبد الرحيم ، فعالية الرقابة الجبائية في تقويم تصاريح الجبائية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، 2016 ، ص 125

[2] محتال فلة ، بساس أحمد ، اثر تطبيق نظام التصريح الالكتروني في الرقابة الجباية الشكلية ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، مجلد 11 ، العدد 02 ، 2020 ، ص 63 – 64

5- تقنية الربط عن بعد:

إن التحليل الاقتصادي لظاهرة التهرب الضريبي يبين أنه على الرغم من أن قانون الضرائب يلزم الممول بأن يقدم إقراراً صحيحاً ودقيقاً عن دخله، إلا أن من الممولين من يسعى إلى إخفاء بعض من دخله، فلا يظهر في إقراراته بهدف عدم أداء الضريبة أو بعضها معتمدا على حقيقة أن الإدارة الضريبية ليست في إمكانها الوصول إلى معلومات كافية عن جميع دخوله، وحتى ما إذا خضع هذا الإقرار للفحص من قبل الإدارة الضريبية فإن احتمال أن يبقى جزء من الدخل غير معلوم قائمة، إلا أن الرقمنة أتاحت للإدارة الضريبية قدراً وافراً ومتنوعاً من المعلومات يمكنها من تتبع دخول الممولين والتأكد من حقيقة إقراراتهم وفي أسرع وقت مما يجعل الممول يفكر كثيرا قبل أن يحاول إخفاء بعض أو كل دخله خاصة إذا كانت العقوبات التي تفرضها قوانين الضرائب شديدة الأثر ورادعة للمتهربين كما تساعد الرقمنة في أن تلعب المؤسسات المالية دور الطرف الثالث بين الممول والإدارة الضريبية الذي يقر بالمعاملات التي تتم من خلالها إلى الإدارة الضريبية.

إن رقمنة الإجراءات والتبادل الإلكتروني للبيانات مع المؤسسات الأخرى تسمح للإدارة الجبائية بإثراء قاعدة بياناتها وتحسين نظام معلوماتها وبالتالي هذا التنظيم يسمح بتكثيف الرقابة الجبائية، إضافة إلى أن العمل في ظل استخدام وسائط المعلومات الرقمية (إلكترونية) بسط من عملية مطابقة المستندات مع المتاحة للإدارة والكشف بسرعة عن المدلسين، ذلك أن وفرة المعلومات تحد بشكل كبير من حجم التهرب الضريبي. [1]

المطلب الثاني : اثر الرقمنة على الحصيلة الجبائية و تقليص التهرب الضريبي

تعد رقمنة النظام الجبائي أداة فعالة لتعزيز العائدات الجبائية واستخلاص الضرائب بشكل قانوني، مما يسهم في تحقيق الشفافية وتعزيز مبدأ المساواة بين دافعي الضرائب، لذلك فرقمنة النظام الجبائي لها العديد من الآثار في إصلاح النظام بشكل عام والحد من التهرب الجبائي بشكل خاص وتمثلت هذه الآثار فيما يلي:

الفرع الأول: الآثار المباشرة

التحصيل الجبائي وتوسيع القاعدة الضريبية ؛ إن رقمنة النظام الجبائي ساهمت اليوم مساهمة واسعة في زيادة التحصيلات الجبائية سواء كانت التحصيلات الضريبية مباشرة أو غير مباشرة وكذلك رفع متوسط الإيرادات الضريبية للقيمة المضافة الذي أدى إلى توسيع القاعدة الضريبية وهذه المساهمة لم تكن نظريا فقط بل كانت بالنتائج، حيث أن الدراسات تشير إلى:

[1] حنيش احمد ، انعكاسات تطبيق الإدارة الالكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر ، مجلة دراسات الجبائية ، مجلد 11 ، العدد 02 ، 2022 ، ص 99

- ✓ زيادة المدفوعات الضريبية الملموسة للدول المتقدمة وخاصة كل من إيطاليا واسبانيا النسب التي تتجاوز 10 بالمئة.
- ✓ رقمنة النظم الضريبية على القيمة ساهم بعض الدول في زيادة الحصيلة الضريبية بما يصل إلى 20 بالمئة.
- ✓ رقمنة الضرائب أدت إلى زيادة بنسبة 50 بالمئة في القاعدة الضريبية في الهند في أقل من عام الذي زاد في التشجيع لتوليد المزيد من الإيرادات العامة.[1]

الفرع الثاني: الآثار غير المباشرة

تعمل رقمنة النظام الجبائي على الحد من التهرب الضريبي ليس فقط بطرق مباشرة بل هي تلف على كل الاتجاهات التي من الممكن أن تتسرب منها فجوة التي تسمح للكثير بالدخول في التلاعبات الضريبية لذلك تركت هي أيضا آثار غير مباشرة عبرت بها عن حدها للتهرب الضريبي وهي:[2]

1– التقليل من حجم الفجوة التجارية :باعتبار أن الفجوة التجارية الضريبية تأتي من ثلاثة مجالات رئيسية لعدم الامتثال لقانون الضرائب وعدم الإبلاغ عن الدخل الخاضع للضريبية، عدم سداد الضرائب ف 80 بالمئة من الفجوة الضريبية تأتي من دافع الضرائب الذين إما الإبلاغ عن التدخل أو المبالغة في النفقات.

2 – التقليل من المشاكل المتعلقة بالأصالة والدقة: من أهم الوسائل للحد من التهرب الضريبي، فهنا يرتكز معظم المتحايلون لذلك رقمنة النظام الجبائي اليوم تحاول السيطرة على قدر الإمكان في عملية الرقابة على هاتين النقطتين.

3 – التقليل من التراكم الغير المنضبط لديون الضريبة والتحقق من الأصول : إن التحايل الضريبي أخذ عدة أنواع وأشكال فالتلاعب بالأصول أصبح من إحدى هاته التلاعبات، وأصبح تأجيل بعض دافعي الضرائب لديونهم الضريبية حجة من حججهم إلى أن تتراكم ويزعم بعضها بنسيانها إلى أن تتكدس هاته الديون الضريبية وتصبح أصول منسية وهكذا يتهرب مسؤوليها من الدفع، وهنا تأتي مهمة رقمنة الجباية التي لا يستطيع أحد التهرب من دقتها ورقابتها.

4– معالجة معلوماتية آلية لكل المعطيات: المرتبطة بفرض الضريبة وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم عن بعد، الأمر الذي يجعل من عملية التحصيل الضريبي متطورة وتتم عن طريق الدفع الإلكتروني، التكفل بالعمليات

[1] محتال فلة ، بساس أحمد ، مرجع سابق ، ص 122

[2] مليكاوي مولود، آليات تكييف النظام الضريبي في الجزائر في ظل مفهوم التجارة الرقمية، مجلة دراسات جبائية، المجلد 08، العدد 01، الجزائر،2019، ص 28- 29

المرتبطة فيما بينها والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية ،

5- أما فيما يتعلق بالعائدات غير اللائقة التي يقدمها دافعوا الضرائب، فإن أكثر من 80 بالمئة يقللون من الدخل، بدلا من التخفيضات الضريبية المبالغ فيها، فإنه يأتي معظم الدخل البسيط من الأنشطة التجارية الصغيرة، وليس الأجور أو دخل الاستثمار ، لذلك رقمنة النظام الجبائي وعن طريق الطرق التي تمت دراستها في موضوعنا تستطيع التحكم في المسارات المؤدية إلى التهرب الضريبي وبذلك تصبح تؤدي إلى طريق واحد وهو الإصلاح الضريبي.

المطلب الثالث : معيقات الرقمنة للحد من التهرب الجبائي وتحدياتها

على الرغم من أن الرقمنة تمثل أداة فعالة في تحديث الإدارة الجبائية وتعزيز الشفافية والفعالية في مكافحة التهرب الجبائي، إلا أن تطبيقها يواجه جملة من التحديات والمعيقات التي تعيق تحقيق أهدافها المرجوة. تتنوع هذه التحديات بين ما هو تقني مرتبط بالبنية التحتية والأنظمة المعلوماتية، وما هو بشري يتعلق بمحدودية التأهيل والتدريب لدى الموظفين، فضلا عن مقاومة التغيير من بعض الفاعلين في المنظومة الجبائية. كما تشكل الفجوة الرقمية وغياب التنسيق بين الإدارات عائقًا أمام التكامل الرقمي الشامل، مما يضعف من قدرة الرقمنة على بلوغ أقصى فعاليتها في الحد من التهرب الجبائي.

الفرع الأول: معيقات الرقمنة للحد من التهرب الجبائي

في ظل التطبيقات الناتجة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصال ظهر قصور في العلاقة بين النظام الضريبي ومستحدثات تقنيات المعلومات مما أدى الى ظهور فجوات في كافة عناصر الهيكل الضريبي نوجزها فيما يلي[1]:

1- فجوة تشريعية: تجلت في قصور التشريع الضريبي الذي تمت صياغته بما يتفق مع طبيعة التعاملات التجارية التقليدية في معالجة التعاملات التجارية الإلكترونية، وحتى وإن أعلنت بعض الدول عن برنامجها الوطني للتجارة الإلكترونية، فإن ذلك لم يتوافق مع الإعلان بالبدء في الإصلاحات التشريعية اللازمة، ما يجعل تلك الدول مطالبة بضرورة تقييم قوانينها ونظم تشريعاتها السائدة، بغية إجراء التعديلات الضرورية أو صياغة التشريعات جديدة تتوافق مع طبيعة التعاملات التجارية الإلكترونية.

2- الفجوة الإدارية: لأن الإدارة الضريبية هي المختصة في تنفيذ القوانين والتشريعات الضريبية في ظل الحرص على حماية حقوق كل من الدولة والمجتمع الضريبي على قدم المساواة، يصبح إلزاما عليها استخدام ابتكارات

[1] هاين ملاك ، قناطي مروة ، مرجع سابق ، ص 51

لضمان أعلى مستوى من كفاءة النظام الضريبي غير أن هذا قد يصدم مع القصور المسجل في أداء الإدارة الضريبية لمهامها في مجال حصر وفحص وتحصيل الضرائب بكافة أنواعها خاصة إذ لم تشهد إدارة الضريبة تطورا في أساليب ونظم العمل التي تستخدمها للقيام بمهامها.

3- **الفجوة المفاهيمية:** رغم التطور الذي عرفه حجم التعاملات التجارية الإلكترونية لايزال المجتمع الضريبي يعاني قصورا في فهم المفاهيم والمفردات المتعلقة بها وما يترتب على تلك التعاملات من اعتبارات قانونية من ذلك فجوة التحديد طبيعة بعض المنتجات مثل الصور والتسجيلات الموسيقية وغيرها، وقد يقوم الممول بتحميل هذه المنتجات من خلال شبكة الإنترنيت وتصبح في هذه الحالة منتجات رقمية ولكن قد يقوم بطباعتها فتصبح منتجات مادية.

الفرع الثاني: تحديات الرقمنة للحد من التهرب الضريبي

من بين التحديات التي يمكن أن تواجه الجباية الالكترونية للحد من التهرب الضريبي ما يلي [1]:

1- **عدم توافر البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات** : وهو الذي يستدعي تحسين مستوى الخدمات الهاتفية وتوفيرها في جميع أنحاء الدولة ، كذلك انشاء وتطوير الشبكة الرقمية لخدمات الأنترنت والعمل على خفض تكاليف استخدامها إلا انه بالرجوع الى حالة الجزائر نجد أن هذه التكنولوجيا تتسم بالضعف وعدم السرعة في التنفيذ الى جانب أنه مازالت بعض المناطق لم تزود بخدمة الانترنت وغيرها.

2- **عدم توافر وسائل الدفع والسداد الالكتروني:** يتطلب ذلك توافر وسائل الدفع والسداد الالكتروني، حيث يتطلب نجاح تطبيق معاملات الإدارة الضريبية الالكترونية ضرورة استبدال الوسائل التقليدية بوسائل الكترونية تصلح لهذا الغرض مع ضرورة توفير الحماية لها من كل الجرائم، وهو الأمر الذي لم تصل إليه الجزائر بعد، في حين نجد أن بعض الدول مثل كينيا قد عملت على جعل المكلفين بالضريبة يدفعون ضرائبهم باستخدام هواتفهم المحمولة.

3- **غياب تعميم التعامل بنظام التصريح الالكتروني** : إن عملية تقديم التصريحات الكترونيا تلعب دورا هاما في عملية تحسين التحصيل الضريبي وكذلك مكافحة التهرب الضريبي، الا أنه نجد أن المشرع الجزائري لم

[1] بن عزوق منير، مسقم مريم، دور الإدارة الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية، المجلد 03 ، العدد05 ،2020 ، ص525 – 526

يعمم نظام التصريح الالكتروني بالنسبة لكل الفئات إذا نجد انها تقتصر على المكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات فقط.

4- **عدم وجود منظومة تشريعية تتلاءم مع طبيعة الإدارة الضريبية الالكترونية**: يقتضي نجاح وتحقيق فعالية تطبيق الإدارة الضريبية ضرورة إعادة النظر في التشريع والتحول نحو العمل بتشريع جديد يتلاءم مع طبيعة الإدارة الضريبية الالكترونية ويعترف بكل المعاملات التي تتم من خلالها وهو الذي لم تصدره الجزائر بعد في المجال الضريبي.

5- **عدم وجود حماية لمعاملات الإدارة الضريبية الالكترونية** : تحتاج نجاح ذلك ضرورة توفير المتطلبات الخاصة بتأمين وحماية خصوصية البيانات والمعلومات وكذلك حمايتها من الاحتيال لأنه بالرغم من مزايا تبني الإدارة الالكترونية التي لا تعد بديلا عن الإدارة التقليدية وانما هي وسيلة حديثة لرفع مستوى أداء الإدارة لتحقيق الكفاءة والفاعلية، فان هناك العديد من المخاطر التي تواجهها نذكر منها ما يتعلق بالأمن الالكتروني والخصوصية والاحتيال التي يمكن ان تقع من جراء سرقة البيانات وهو ما وقت فيه الهيئات الامريكية مثل مصلحة الضرائب الأمر الذي كشف ضعف النظم الحكومية.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، يتضح أن رقمنة الإدارة الجبائية تمثل ركيزة أساسية في إصلاح وتحديث النظام الضريبي، حيث ساهمت في تحسين فعالية الأداء الإداري من خلال تبسيط الإجراءات، وتسريع المعاملات، وتعزيز الشفافية في التعامل مع المكلفين بالضريبة. كما أظهرت الأنظمة الرقمية المعتمدة دوراً مهماً في تطوير آليات الرقابة الجبائية، عبر تحسين دقة المعلومات وتسهيل عملية تتبع الأنشطة الاقتصادية، مما يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الجبائي وتعزيز الامتثال الضريبي.

غير أن هذه الفعالية تبقى نسبية ومرتبطة بمدى جاهزية البيئة المحيطة، إذ تواجه الرقمنة عدة تحديات، من أبرزها ضعف البنية التحتية التكنولوجية، ونقص الكفاءات البشرية المؤهلة، إضافة إلى مخاطر أمن المعلومات وضعف الوعي الرقمي لدى بعض المكلفين. وعليه، فإن تحقيق الأهداف المرجوة من رقمنة القطاع الجبائي يتطلب مواصلة الجهود لتطوير الوسائل التقنية، وتأهيل الموارد البشرية، وتعزيز الإطار التنظيمي والتشريعي.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن رقمنة الإدارة الجبائية تعد خياراً استراتيجياً فعالاً في مواجهة التهرب الجبائي، غير أن نجاحها يظل رهيناً بمدى القدرة على تجاوز التحديات المطروحة وضمان استمرارية تطويرها.

الفصل الثالث

تمهيد :

في إطار سعي الجزائر إلى عصرنة الإدارة الجبائية وتعزيز كفاءة تحصيل الإيرادات الضريبية، تم اعتماد العديد من الأنظمة الرقمية التي تهدف إلى تبسيط الإجراءات وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة. ويُعدّ نظام "جبايتك" من أبرز هذه الإصلاحات، حيث يوفر منصة إلكترونية متكاملة تسمح بإنجاز مختلف العمليات الجبائية بطريقة أكثر سرعة وشفافية، مما يساهم في تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة.

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية لموقع "جبايتك "من خلال التعرف على محتوياته ووظائفه المختلفة، وتحليل دوره في الحد من التهرب الضريبي، مع إبراز أهم المزايا التي يوفرها وكذا التحديات التي تواجه تطبيقه ميدانيًا ومدى تأثيرها على تحقيق الأهداف المرجوة من رقمنة الإدارة الجبائية.

المبحث الأول : بطاقة فنية حول مركز الضرائب لولاية المدية

مركز الضرائب في ولاية المدية هو وحدة إدارية تابعة للمديرية العامة للضرائب، تم إنشاؤه في إطار برنامج عصرنة الإدارة الجبائية الذي يهدف إلى تحسين جودة الخدمات الضريبية، وتجسيداً لسياسة تقريب الإدارة من المواطنين والمكلفين بالضريبة ، يعد مركز الضرائب لولاية المدية مصلحة عملية تابعة للمديرية العامة للضرائب، مخصصة لتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة، كما يهدف هذا المركز إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير بيئة ملائمة للمكلفين بالضريبة في ولاية المدية.

المطلب الأول : تقديم مركز الضرائب لولاية المدية

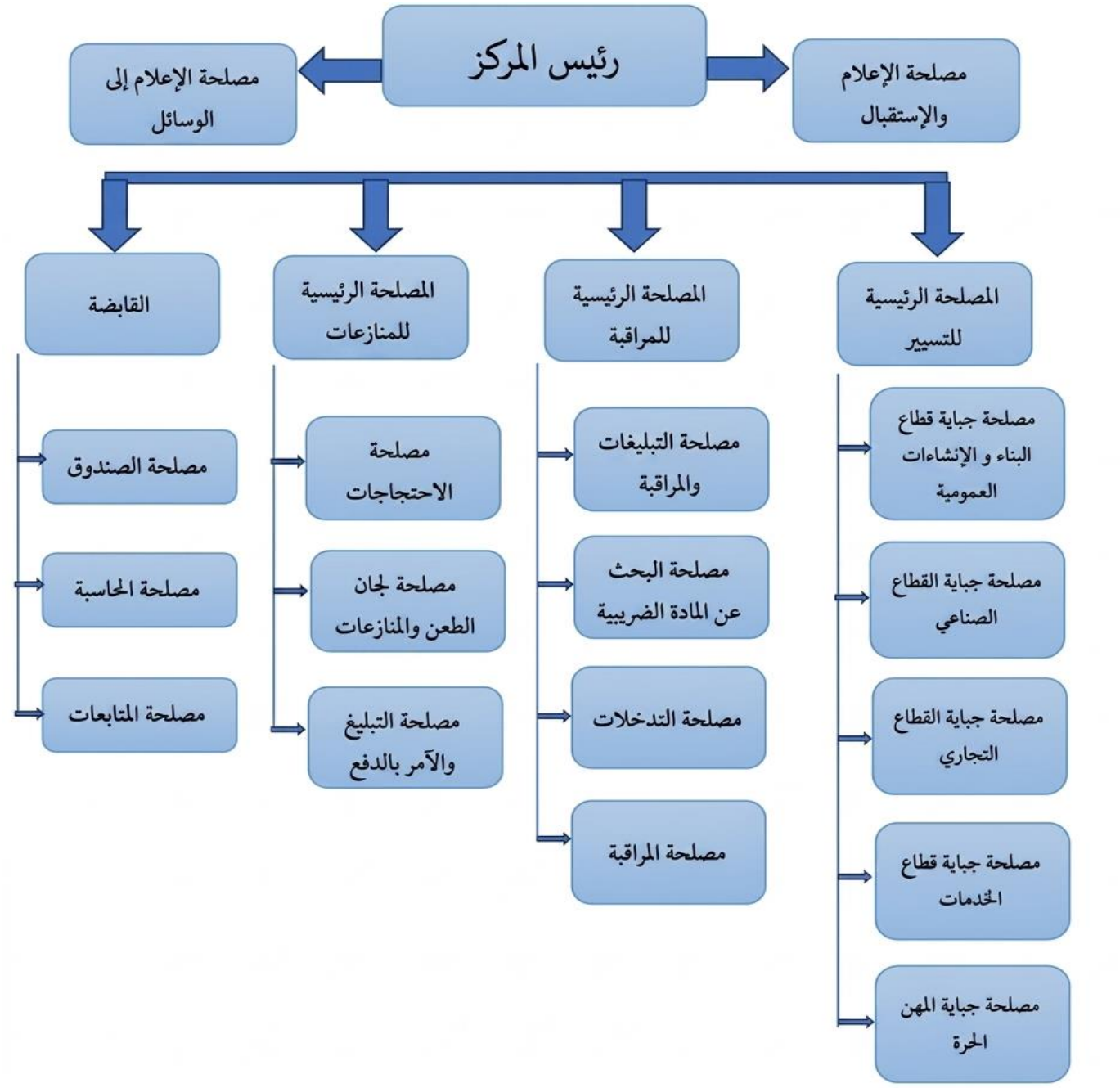
مركز الضرائب لولاية المدية هو مركز حديث النشأة، تم تدشينه رسمياً يوم 27 ربيع الثاني 1446 هـ، الموافق لـ 30 أكتوبر 2024 م، تحت إشراف والي ولاية المدية، السيد جهيد موس.

يعتبر هذا المركز منشأة إدارية هامة تساهم في تعزيز الهيكل الضريبي على مستوى الولاية، حيث يتولى مهام الإدارة الجبائية، ومتابعة ملفات المكلفين بالضريبة، وتنسيق العمليات المتعلقة ببرامج الرقابة والتحصيل الجبائي، مما يساهم في رفع كفاءة الإدارة الضريبية وتقريبها من المتعاملين الاقتصاديين والمواطنين في المنطقة.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية المدية

يُعدّ الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب عنصرًا أساسيًا في ضمان حسن سير العمل وتوزيع المهام بين مختلف المصالح والأقسام. ومن خلال التعرف على الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية المدية، يمكن فهم كيفية تنظيم النشاط الجبائي وآليات تسيير مختلف الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة.

الشكل (03-01): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية المدية



المصدر : اعداد الطالبين بناءا على معلومات مركز الضرائب لولاية المدية

مصالح مركز الضرائب وتكلف ب :

1- **المصلحة الرئيسية للتسيير**: وتكلف ب:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، والمراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتجاجات

- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقد يمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب.

- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات او لمراجعة المحاسبة.

- إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها.

تعمل على تسيير:

أ) **المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي.**

ب) **المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية .**

ت) **المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري .**

ث) **المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات.**

ج) **المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.**

2- المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث: وتكلف ب:

إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها.

- اقتراح عمليات مراقبة و إنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان و المراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية.

تعمل على تسيير:

أ) **- مصلحة البطاقيات والمقارنات** ، وتكلف ب:

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها.

- مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية ، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها.

- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالعربية.

ب) – مصلحة البحث عن المادة الضريبية التي تعمل في شكل فرق: وتكلفت بين إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقب على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

ج) – مصلحة التدخلات التي تعمل في شكل فرق ، وتكلف به

– برمجة وانجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة و المراقبة عند المرور وكذا إنجاز في عين المكان لكل المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها و تحصيلها.

– اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات نطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة .

د) – مصلحة المراقبة، التي تعمل في شكل فرق ، وتكلف بـ:

– إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان .

– إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

3– المصلحة الرئيسية للمنازعات، وتكلف بـ:

– دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب و ناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، و كذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛

– متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.

تعمل على تسيير:

أ) – مصلحة الاحتجاجات، وتكلف بـ:

– دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها و أو استرجاع الضرائب والرسوم و الحقوق المدفوعة اثر تصريحات مكتتبة أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر.

– دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الاقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛

– دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة

– معالجة منازعات التحصيل

ب) – مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية، وتكلف ب :

– دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة ولاختصاص لجان الطعن الإعفاني

المتابعة بالاتصال مع المصلحة المعنية فى المديرية الولائية للضرائب للطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية

ج) – مصلحة التبليغ والأمر بالدفع، وتكلف بـ:

– تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح المعنية.

– الأمر بصرف الإلغاءات و التخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها.

– إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات و تبليغها للمصالح المعنية.

4– القباضة، وتكلف ب :

– التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.

– تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة؛

– مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

تعمل على تسير:

مصلحة الصندوق.

– مصلحة المحاسبة.

– مصلحة المتابعات.

تنظم مصلحة المتابعات في شكل فرق .

5– مصلحة الاستقبال والإعلام تحت سلطة رئيس المركز، وتكلف بـ:

– تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛

– نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة

التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

6– مصلحة الإعلام الآلي والوسائل، وتكلف بـ:

– استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات و الدخول الموافقة لها.

- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد و لوازم أخرى و كذا التكفل بصيانة التجهيزات.

- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة و أمن المقرات.

المطلب الثالث : مهام مركز الضرائب لولاية المدية (CDI)

مركز الضرائب لولاية المدية مكلف بـ:

- تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة.

- مسك وتسيير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين. المداخيل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.

- مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية.

- إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعاينتها والمصادقة عليها.

- الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى.

- تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود.

- ظبط الكتابات ومركزة تسليم القيم.

- البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها ومراقبة التصريحات.

- إعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها .

- تدرس الشكاوى وتعالجها .

- تتابع المنازعات الإدارية والقضائية.

- تعوض قروض الرسوم .

تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.

- تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسية.

- تنظم المواعيد وتسيرها.

- تنشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مراكز الضرائب.

المبحث الثاني : التحليل التطبيقي للنظام المعلوماتي SAP وموقع جبايتك

يُعدّ نظام المعلومات SAP وموقع جبايتك من أهم الأدوات الرقمية التي اعتمدتها الإدارة الجبائية الجزائرية في إطار تحديث وتطوير خدماتها. ومن خلال تحليل تطبيقهما ميدانيًا، يمكن إبراز مساهمتهما في تحسين تسيير المعلومات الجبائية، وتسهيل الإجراءات، وتعزيز فعالية الرقابة والحد من التهرب الضريبي.

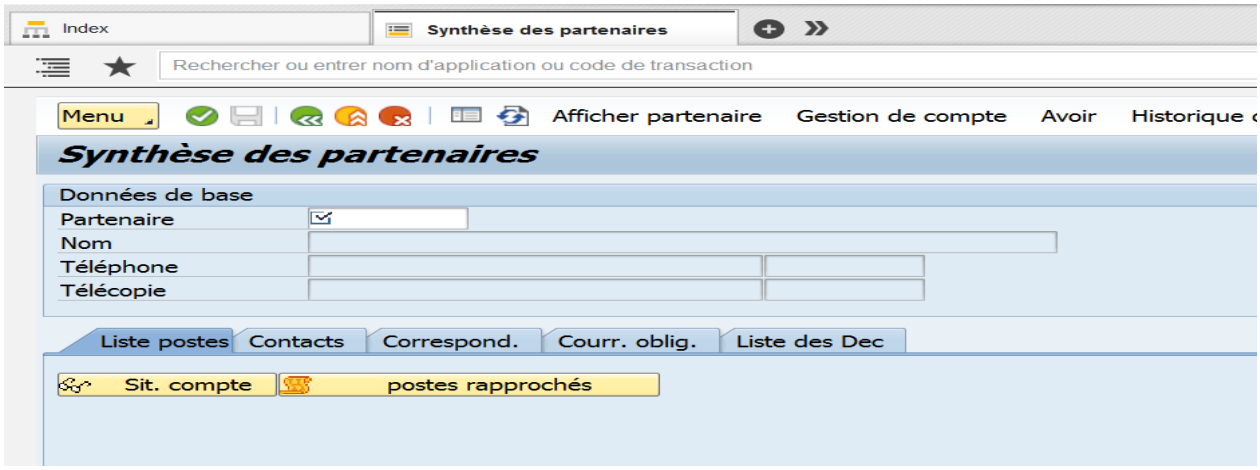
المطلب الأول :البنية العامة للنظام المعلوماتي SAP

يعتمد موقع ونظام "جبايتك" التابع للمديرية العامة للضرائب في بنيته التحتية والبرمجية على نظام متكامل لتخطيط موارد المؤسسات من نوع (**SAP ERP**). حيث تتميز البنية العامة لهذا النظام بأنها مقسمة إلى وحدات وظيفية مترابطة، تعمل بشكل متزامن لضمان معالجة البيانات، تتبع المكلفين بالضريبة، وتحصيل الإيرادات بدقة عالية.

1- الوحدة المركزية : المتابعة الشاملة (خلاصة الشركاء)

تعد هذه الوحدة النواة الأساسية للنظام والعنصر المركزي في بيئة SAP لتتبع المكلفين بالضريبة .تم تصميم هذه البنية لتكون نقطة الانطلاق لأي عون أو مفتش ضرائب، حيث تتيح التعرف الآني على كافة تفاصيل الوضعية الجبائية للمكلف. بحيث تترابط هذه الوحدة مع باقي أجزاء النظام لتعرض في واجهة واحدة حالة الديون ، الالتزامات التصريحية، سجل المراسلات وقائمة التصريحات المودعة.

الشكل رقم (03-02): الشاشة الرئيسية للبحث عن المكلف والولوج إلى ملفه الشامل الذي يضم قائمة البنود والمراسلات .



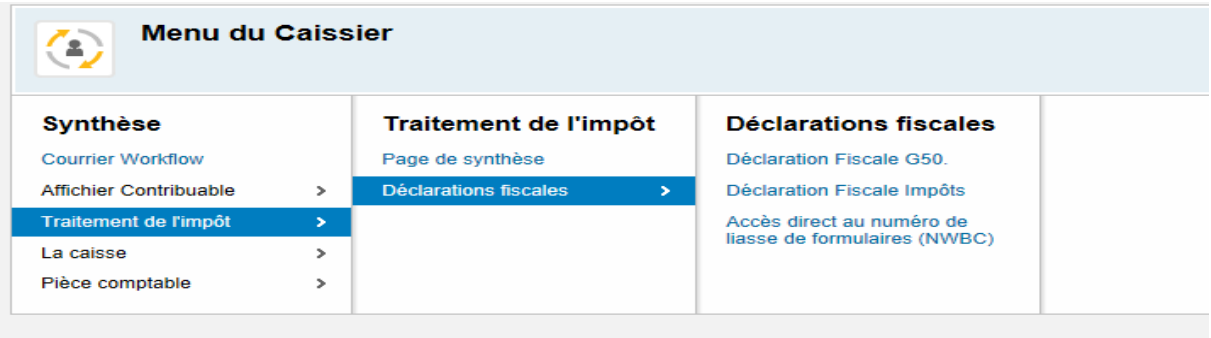
المصدر : Manuel utilisateur – Projet Jibayatic, Direction Générale des Impôts

2- وحدة المعالجة التصريحية (حجز التصريح الجبائي)

صممت هذه الوحدة لمعالجة الالتزامات الدورية للمكلفين، وتعتبر القناة التي تتدفق من خلالها الإيرادات إلى النظام. تعتمد بنية هذه الوحدة على الفصل بين عملية "التصريح" وعملية "الدفع"، مع إمكانية تنفيذهما بالتسلسل.

تتميز هذه البنية بالاعتماد على نماذج إلكترونية مثل نموذج G50 (هو وثيقة جبائية شهرية موحدة تسمح للمكلف بالضريبة بالتصريح بمختلف الضرائب والرسوم المستحقة وتسديدها لدى الإدارة الجبائية)، تحاكي النماذج الورقية. بمجرد إدخال رقم الأعمال يقوم النظام آلياً بحساب الضرائب المستحقة بفضل خوارزمية الحساب المدمجة ، ويوجه المبالغ نحو الحسابات المحاسبية المناسبة.

الشكل رقم (03-03) : واجهة إدخال أرقام الأعمال وحساب الرسوم والضرائب المستحقة آلياً

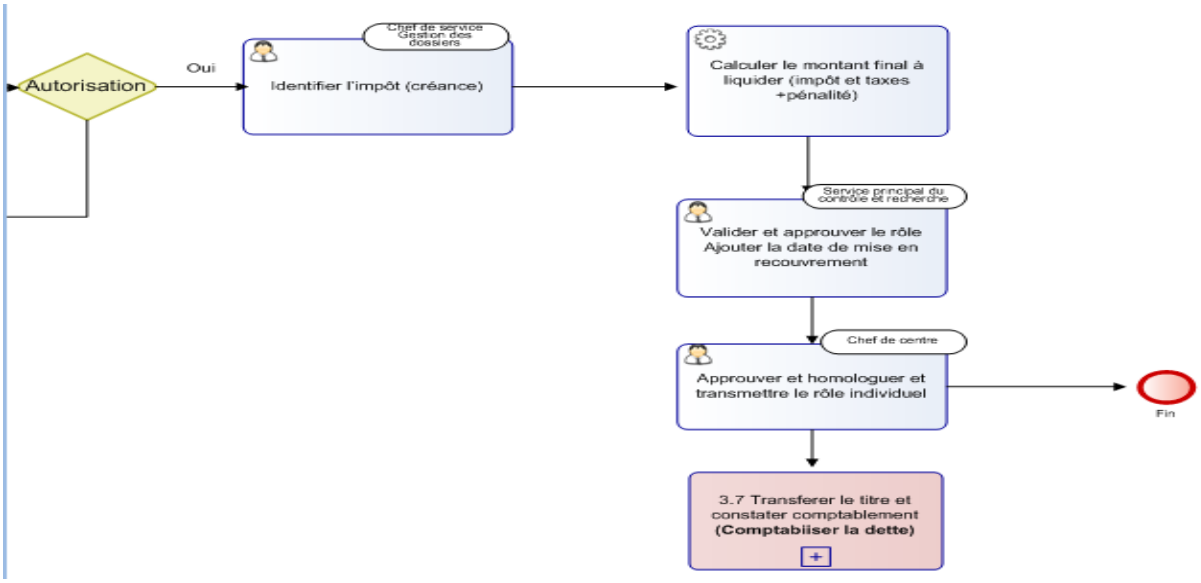


المصدر : Manuel utilisateur - Projet Jibayatic, Direction Générale des Impôts

3- وحدة التسوية والرقابة الجبائية (إصدار الجداول الفردية)

تمثل هذه الوحدة الجانب الردعي والرقابي في بنية نظام "جبايتك". يتم اللجوء إليها بشكل أساسي لإنشاء الديون الضريبية الناتجة عن عمليات التدقيق والرقابة تعتمد بنية هذه الوحدة على مسار مصادقة إلكتروني صارم . يبدأ المسار بإدخال وعاء الضريبة ليقوم النظام بحساب الفروقات والغرامات تلقائياً. بعد ذلك، يمر الجدول الفردي عبر سلسلة إدارية تبدأ من مصلحة التسيير ، ثم رئيس المركز للمصادقة، وصولاً إلى أمين الصندوق لإصدار السند.

الشكل رقم (03-04) : مسار التحقق والمصادقة الإلكترونية لإصدار الجدول الفردي بعد عملية الرقابة



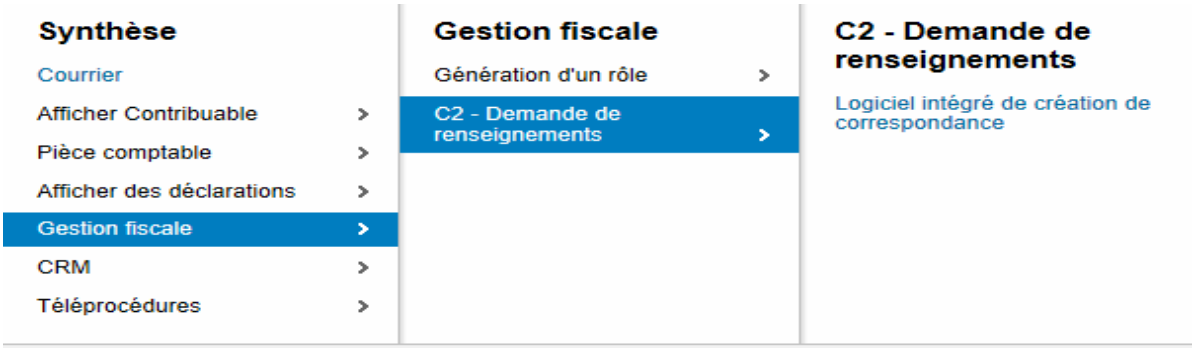
المصدر : Manuel utilisateur – Projet Jibayatic, Direction Générale des Impôts

4-وحدة الاتصال والتبليغ (طلب المعلومات)

لضمان التواصل الفعال والقانوني مع المكلفين، تم دمج وحدة مخصصة لإدارة المراسلات. عندما تكتشف الإدارة الجبائية تناقضات أو تحتاج إلى توضيحات تستخدم هذه الوحدة لإصدار طلبات رسمية مثل النموذج C2 (هو وثيقة جبائية مخصصة للتصريح السنوي بالمداخيل المحققة من الأنشطة المهنية غير التجارية من أجل تحديد الوعاء الضريبي المستحق)

تتكون هذه العملية من مراحل برمجية متسلسلة تظهر في واجهة المستخدم تحديد المكلف، التحقق من العنوان تلقائياً من قاعدة البيانات ، تحرير نص الطلب، ثم المعاينة والطباعة والإرسال مع توثيق العملية في سجل النظام.

الشكل رقم (03-05) : خطوات إنشاء وطباعة مراسلة رسمية موجهة للمكلف بالضريبة



المصدر : Manuel utilisateur – Projet Jibayatic, Direction Générale des Impôts

5- وحدة الإدارة الإلكترونية للوثائق (نظام الأرشفة)

للتخلص من عبء الأرشيف الورقي، يتضمن نظام "جبايتك" بنية أرشفة متطورة والتي تُمثل "الخزانة الإلكترونية" تهدف هذه الوحدة إلى الحفظ المركزي والمنظم. تعتمد هندستها على تقسيم ملفات المكلف إلى فئات موضوعية (شجرة ملفات) تشمل ملف النشاط، ملف الأجور، ملف العقار، وغيرها. تتيح هذه الواجهة لأعوان الإدارة رفع الوثائق الممسوحة ضوئياً وتنزيلها بضغطة زر لتسهيل الرقابة المكتبية.

الشكل رقم (03-06) : التنظيم الهرمي للملفات الإلكترونية وإمكانية تحميل وعرض الوثائق المرقمنة



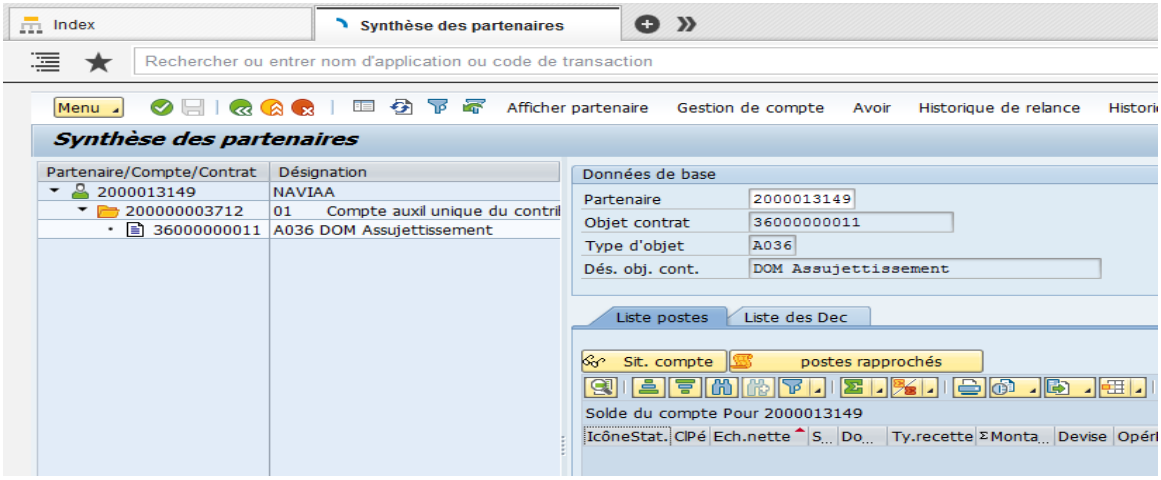
المصدر : Manuel utilisateur - Projet Jibayatic, Direction Générale des Impôts

6- وحدة الرسوم الخاصة (مثال: رسم التوطين البنكي)

بنية النظام مرنة وقابلة لاستيعاب رسوم وضرائب ذات طبيعة خاصة تتطلب مسارات معالجة منفصلة، مثل "رسم التوطين البنكي المفروض على عمليات الاستيراد.

يتطلب هذا المسار وجود "عقد" Objet de contrat DOM خاص في ملف المكلف. تمر العملية بمسار موافقة إلكتروني مزدوج (Workflow) لضمان صحة التصريح بقيمة الاستيراد قبل إصدار إشعار الدفع النهائي، وهو ما يعكس قوة النظام في تسيير العمليات الجبائية المتخصصة

الشكل رقم (03-07) : الشاشة المخصصة لعمليات التوطين البنكي وإصدار إشعارات الدفع



المصدر : Manuel utilisateur - Projet Jibayatic, Direction Générale des Impôts

المطلب الثاني : محتويات ووظائف النظام الالكتروني SAP

تُعد عملية تحديث الإدارة الضريبية في الجزائر، والتي تجسدت من خلال إطلاق نظام "جبايتك" المبني على بيئة (SAP)، (ERP) خطوة محورية نحو رقمنة القطاع المالي. وفي قلب هذا النظام تبرز واجهة "خلاصة الشركاء كأداة رئيسية وشاملة يعتمد عليها أعوان وإطارات الإدارة الجبائية لمتابعة وتقييم الوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة. يتناول هذا المطلب تحليلاً مفصلاً وعميقاً لهذه الواجهة من خلال استعراض الخانات (علامات التبويب) المكونة لها، وشرح الدور الوظيفي لكل خانة في تسيير الملفات الرقابة والمتابعة الآنية، مدعماً بالشرح المعمق المتوافق مع المتطلبات الأكاديمية.

الفرع الأول :خانة قائمة البنود (Liste postes)

1- التعريف والوظيفة الأساسية

تمثل خانة "قائمة البنود" السجل المالي والمحاسبي الدقيق للمكلف بالضريبة هي بمثابة كشف حساب Relieve de compte مفصل وديناميكي يُظهر في الوقت الفعلي كافة الحركات المالية التي تمت على حساب المكلف تكمن وظيفتها الأساسية في توفير رؤية واضحة حول المستحقات التي تدين بها الإدارة للمكلف (الديون الجبائية)، والمبالغ التي قام بدفعها وتسويتها (التحصيلات).

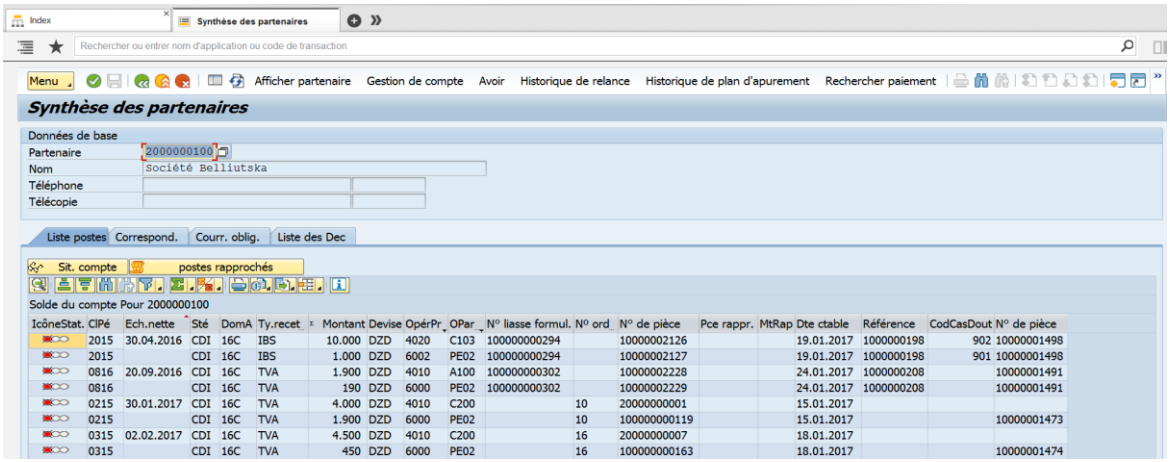
2- المكونات والتفاصيل التقنية للخانة

تتكون هذه الخانة من جدول بيانات تفاعلي يضم عدة أعمدة رئيسية، من أهمها:

- رقم المستند (Numéro de piece) : وهو المعرف الفريد لكل عملية مالية.

- تاريخ الاستحقاق (Date d'échéance: التاريخ الذي يجب أن يتم فيه الدفع قانونياً.
- المبلغ المستحق (Montant da قيمة الضريبة الأصلية مع أي غرامات تأخير.
- حالة التسوية (Statut de rapprochement يوضح ما إذا كان البند مفتوحاً (غير مدفوع) أو مسوى (تم الدفع).

الشكل رقم (03-08) : جدول الديون والمدفوعات الخاص بالمكلف



IcôneStat.	ClPé	Ech.nette	Sté	DomA	Ty.recet	Montant	Devise	OpérPr	OPar	N° liasse formul.	N° ord	N° de pièce	Pce rappr.	MtRap	Dte ctable	Référence	CodCasDout	N° de pièce
	2015	30.04.2016	CDI	16C	IBS	10.000	DZD	4020	C103	100000000294		10000002126			19.01.2017	1000000198	902	10000001498
	2015		CDI	16C	IBS	1.000	DZD	6002	PE02	100000000294		10000002127			19.01.2017	1000000198	901	10000001498
	0816	20.09.2016	CDI	16C	TVA	1.900	DZD	4010	A100	100000000302		10000002228			24.01.2017	1000000208		10000001491
	0816		CDI	16C	TVA	190	DZD	6000	PE02	100000000302		10000002229			24.01.2017	1000000208		10000001491
	0215	30.01.2017	CDI	16C	TVA	4.000	DZD	4010	C200		10	20000000001			15.01.2017			
	0215		CDI	16C	TVA	1.900	DZD	6000	PE02		10	100000000119			15.01.2017			10000001473
	0315	02.02.2017	CDI	16C	TVA	4.500	DZD	4010	C200		16	20000000007			18.01.2017			
	0315		CDI	16C	TVA	450	DZD	6000	PE02		16	100000000163			18.01.2017			10000001474

المصدر : Manuel utilisateur – Projet Jibayatic, Direction Générale des Impôts

3- دور الخانة في التسيير والرقابة الجبائية

تلعب هذه الخانة دوراً محورياً في عمليات التحصيل الجبائي فهي تتيح لقابض الضرائب والمحقق الجبائي التعرف فوراً على "بقايا التحصيل" (Restes à recouvrer). كما يعتمد عليها النظام بشكل آلي لعمليات الربط المحاسبي حيث يقوم النظام بمطابقة المدفوعات الواردة مع الديون المفتوحة. وفي حالة وجود تأخر في الدفع، تظهر هذه البنود باللون الأحمر كإشارة إنذار للإدارة لبدء إجراءات التحصيل الجبري.

الفرع الثاني : خانة المراسلات (Correspondance)

1- التعريف والوظيفة الأساسية

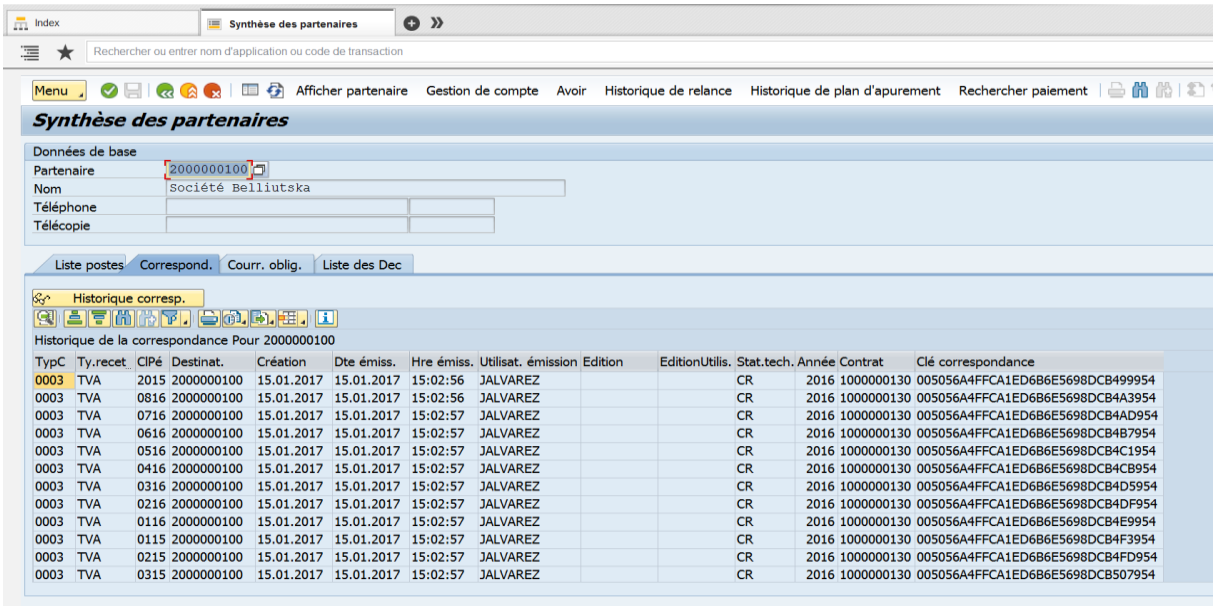
تعد خانة "المراسلات" الأرشيف الإداري والتواصلي بين الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة. وظيفتها الأساسية هي تتبع وإدارة كافة أشكال التواصل الرسمي، سواء كانت إشعارات بالدفع، إعذارات، أو طلبات الحصول على معلومات (Demande de Renseignements – C2). تضمن هذه الخانة الحفاظ على المسار القانوني لأي إجراء تتخذه الإدارة ضد أو لصالح المكلف.

2- المكونات والتفاصيل التقنية للخانة

تعرض هذه الواجهة قائمة بالمراسلات مرتبة زمنياً، وتتضمن المعلومات التالية:

- **نوع المراسلة** : هل هو إعذار أولي، تبليغ بجدول ضريبي، أو طلب معلومات.
- **تاريخ الإنشاء:** متى تم إصدار المراسلة من طرف النظام أو الموظف.
- **حالة الطباعة الإرسال** : يوضح ما إذا كانت المراسلة قد تم طبعها وإرسالها بريدياً للمكلف، أو تم تبليغها إلكترونياً.
- **الرقم المرجعي للمراسلة** : لتسهيل البحث عنها في حال الطعون أو المنازعات الضريبية.

الشكل رقم (03-09) : قائمة الإشعارات وطلبات المعلومات C2



TypC	Ty.recet	ClPé	Destinat.	Création	Dte émiss.	Hre émiss.	Utilisat. émission	Edition	EditionUtilis.	Stat.tech.	Année	Contrat	Clé correspondance
0003	TVA	2015	2000000100	15.01.2017	15.01.2017	15:02:56	JALVAREZ			CR	2016	1000000130	005056A4FFCA1ED6B6E5698DCB499954
0003	TVA	0816	2000000100	15.01.2017	15.01.2017	15:02:56	JALVAREZ			CR	2016	1000000130	005056A4FFCA1ED6B6E5698DCB4A3954
0003	TVA	0716	2000000100	15.01.2017	15.01.2017	15:02:57	JALVAREZ			CR	2016	1000000130	005056A4FFCA1ED6B6E5698DCB4AD954
0003	TVA	0616	2000000100	15.01.2017	15.01.2017	15:02:57	JALVAREZ			CR	2016	1000000130	005056A4FFCA1ED6B6E5698DCB4B7954
0003	TVA	0516	2000000100	15.01.2017	15.01.2017	15:02:57	JALVAREZ			CR	2016	1000000130	005056A4FFCA1ED6B6E5698DCB4C1954
0003	TVA	0416	2000000100	15.01.2017	15.01.2017	15:02:57	JALVAREZ			CR	2016	1000000130	005056A4FFCA1ED6B6E5698DCB4CB954
0003	TVA	0316	2000000100	15.01.2017	15.01.2017	15:02:57	JALVAREZ			CR	2016	1000000130	005056A4FFCA1ED6B6E5698DCB4D5954
0003	TVA	0216	2000000100	15.01.2017	15.01.2017	15:02:57	JALVAREZ			CR	2016	1000000130	005056A4FFCA1ED6B6E5698DCB4DF954
0003	TVA	0116	2000000100	15.01.2017	15.01.2017	15:02:57	JALVAREZ			CR	2016	1000000130	005056A4FFCA1ED6B6E5698DCB4E9954
0003	TVA	0115	2000000100	15.01.2017	15.01.2017	15:02:57	JALVAREZ			CR	2016	1000000130	005056A4FFCA1ED6B6E5698DCB4F3954
0003	TVA	0215	2000000100	15.01.2017	15.01.2017	15:02:57	JALVAREZ			CR	2016	1000000130	005056A4FFCA1ED6B6E5698DCB4FD954
0003	TVA	0315	2000000100	15.01.2017	15.01.2017	15:02:57	JALVAREZ			CR	2016	1000000130	005056A4FFCA1ED6B6E5698DCB507954

المصدر : Manuel utilisateur - Projet Jibayatic, Direction Générale des Impôts

3- دور الخانة في التسيير والرقابة الجبائية

من الناحية القانونية، لا يمكن للإدارة الجبائية توقيع عقوبات أو المضي في إجراءات الحجز دون إثبات إرسال إعذارات مسبقة للمكلف هنا تبرز أهمية هذه الخانة، حيث توفر الدليل الرقمي القاطع على إصدار المراسلات. كما تتيح لمصلحة التدقيق معرفة ما إذا كان قد تم توجيه أسئلة للمكلف بخصوص تناقضات في تصريحاته مثل نموذج (C2) ومدى تجاوبه معها.

الفرع الثالث : خانة البريد الإلزامي (Courrier obligatoire)

1- التعريف والوظيفة الأساسية

خانة "البريد الإلزامي" هي بمثابة "الأجندة "الرقابية" و "لوحة الإنذار المبكر للإدارة الضريبية. تهدف هذه الخانة إلى مراقبة مدى التزام المكلف بآجال التصريحات الجبائية الدورية الشهرية، الفصلية، أو السنوية). تقوم هذه الخانة بمقارنة ما هو مطلوب من المكلف قانونياً حسب نوع نشاطه والنظام الضريبي الخاضع له) مع ما قام بتقديمه فعلياً، وتستخرج حالات التخلف.

2- المكونات والتفاصيل التقنية للخانة

تتميز هذه الخانة بجدولة الفترات الضريبية :(مثلاً) شهر جانفي 2024 شهر فيفري 2024... إلخ) وتعرض أمام كل فترة:

- **الالتزام الضريبي (Obligation fiscale)**: نوع التصريح المطلوب (مثلاً G50).
- **تاريخ الاستحقاق الأقصى (Date limite)**: آخر أجل قانوني لإيداع التصريح (مثلاً 20 من الشهر الموالي).
- **حالة الالتزام (Statut de l'obligation)**: وتأخذ عادة ثلاث حالات

أ- **في الآجال (Dans les delais)** :المكلف قام بالتصريح في الوقت.

ب –متأخر (En retard / Défaillant) : انقضى الأجل ولم يقدم المكلف تصريحه.

ج – مسوى متأخراً (Regular trivement) : قدم التصريح ولكن بعد انقضاء الآجال (مما يستوجب غرامات التأخير).

الشكل رقم : (03 –10) : أجندة الالتزامات وحالة المكلف في الآجال / متأخر

Cl. Status	N° pièce	ClPé	Echéance	Dte entrée	CatCorrEnt	MoRa	Cpte contrats	Contrat	Dest.orig.	PImput.	ÉtRecouvr.
	10000001472	0115	20.02.2015	15.01.2017	TVA-AC12	X	200000000800	1000000130	2000000100	31.01.2015	OF06

المصدر : Manuel utilisateur - Projet Jibayatic, Direction Générale des Impôts

دور الخانة في التسيير والرقابة الجبائية

تعد هذه الخانة السلاح الأساسي لـ "مصلحة الوعاء" (Service d'Assette) لمكافحة التهرب الضريبي المرتبط بعدم التصريح. فبمجرد ظهور حالة "متأخر" باللون الأحمر في النظام، يمكن للموظف بنقرة واحدة توليد

"إعذار بعدم التصريح مما يسرع وتيرة المتابعة الإدارية ويحد من التهرب الضريبي مقارنة بالنظام اليدوي الكلاسيكي الذي كان يتطلب جهداً ووقتاً طويلاً لاكتشاف المتأخرين.

الفرع الرابع : قائمة التصريحات (Liste des déclarations)

1- التعريف والوظيفة الأساسية

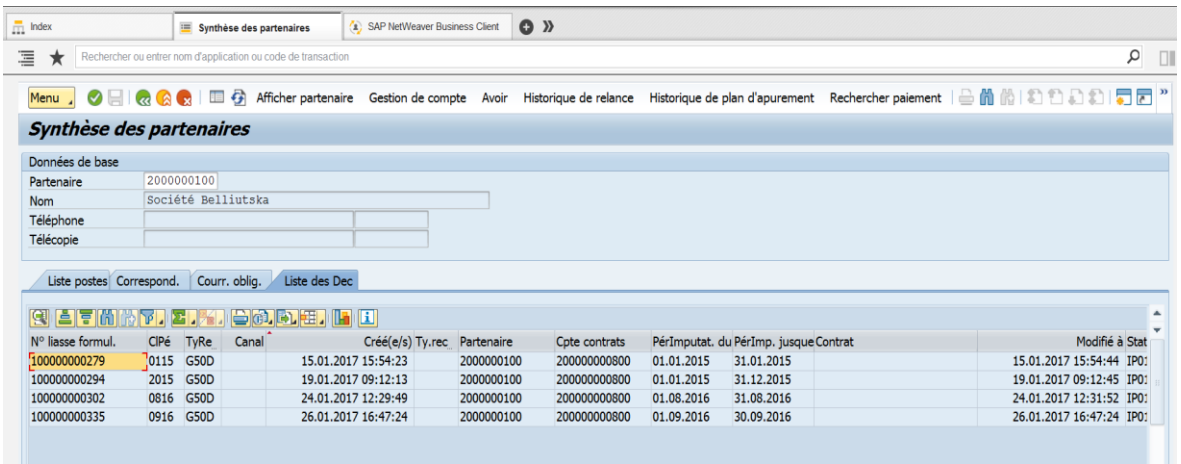
خانة "قائمة التصريحات تمثل سجل النشاط الجبائي" للمكلف. تكمن وظيفتها في أرشفة وعرض جميع الإقرارات الضريبية التي قام المكلف بإيداعها (أو) تم حجزها له في المركز) منذ بداية نشاطه وانخراطه في النظام. تتيح هذه الواجهة رؤية شاملة للمسار التاريخي لتصريحات المكلف.

2- المكونات والتفاصيل التقنية للخانة

عند الدخول إلى هذه الخانة، يظهر جدول بيانات يحتوي على السجلات التاريخية التالية:

- **نوع التصريح (Type de formulaire)**: مثل سلسلة G50 (التصريح الشهري)، G1 (التصريح بالضريبة على الدخل الإجمالي)، 4 (التصريح السنوي بالأجور)، أو G11.
- **رقم الحزمة (Numéro de liasse)** : رقم تسلسلي يمنحه نظام SAP لكل تصريح لضمان عدم التكرار.
- **الفترة الجبائية (Periode fiscale)** : الشهر أو السنة التي يغطيها التصريح.
- **مبلغ الأعمال المصرح به (Chiffre d'affaires déclare)** : إجمالي المبالغ التي صرح بها المكلف.

الشكل رقم (03 – 11) : القائمة التاريخية للإقرارات الضريبية G50 وغيرها



المصدر : Manuel utilisateur – Projet Jibayatic, Direction Générale des Impôts

3- دور الخانة في التسيير والرقابة الجبائية

هذه الخانة حيوية لعمليات "المراجعة الجبائية المكتبية . من خلالها يمكن للمحقق الجبائي تتبع تطور رقم أعمال المؤسسة Chiffres d'affaires عبر السنوات لاستنتاج أي انخفاض غير مبرر قد يوحي بوجود تهرب ضريبي كما تمكنه من إجراء مقاطعة للمعلومات بين التصريحات الشهرية (G50 والتصريح السنوي لمعرفة مدى تطابق الأرقام المصرح بها، وفي حال اكتشاف تناقض، يتم استدعاء المكلف أو برمجة تحقيق معمق.

الفرع الخامس : خانة البيانات الإدارية (Données administratives)

1- التعريف والوظيفة الأساسية

تمثل خانة "البيانات الإدارية" البطاقة الشخصية والتعريفية للمكلف بالضريبة داخل نظام SAP . وظيفتها هي تخزين وإدارة كافة البيانات الأساسية التي تعرف المكلف وتحدد طبيعة نشاطه، وهي بيانات يتم إدخالها عند إنشاء ملفه الجبائي لأول مرة وتحديثها متى لزم الأمر.

2- المكونات والتفاصيل التقنية للخانة

تضم هذه الخانة معلومات ثابتة ومتغيرة تتعلق بالهوية القانونية والجبائية، وأهمها:

- **المعرفات الرسمية**: الرقم الجبائي (NIF) ، رقم السجل التجاري (RC)، ورقم التعريف الوطني (NIS).
- **البيانات الشخصية / القانونية**: الاسم واللقب للأشخاص الطبيعيين، أو التسمية الاجتماعية (Raison sociale) للشركات، بالإضافة إلى الشكل القانوني (SARL SPA...).
- **العناوين الدقيقة** : المقر الاجتماعي، عنوان المراسلة، وأرقام التواصل الهاتف والبريد الإلكتروني).
- **معلومات النشاط** : كود النشاط Code d'activité النظام الضريبي المطبق عليه (نظام حقيقي، جزافي)، وتاريخ بداية النشاط أو توقفه.

3- دور الخانة في التسيير والرقابة الجبائية

تضمن هذه الخانة صحة توجيه العمليات في النظام. فبناءً على طبيعة النشاط المسجل فيها، يحدد النظام آلياً أنواع الضرائب التي يجب أن يدفعها المكلف. كما تعتبر العناوين المسجلة هنا الأساس لتبليغ الإعذارات والجداول الضريبية. في حالة التهرب الضريبي، وتغيير المقر دون إعلام الإدارة، تُستخدم هذه البيانات بالتعاون مع مصالح أخرى كالسجل التجاري لتعقب المكلفين المخالفين.

الفرع السادس : خانة نظام الأرشفة والخزانة الإلكترونية (RMS / Casier)

1- التعريف والوظيفة الأساسية

تمثل وحدة الأرشفة وإدارة السجلات المعروفة بـ "الخزانة – Casier" قفزة نوعية في إدارة الملفات داخل الإدارة الضريبية وظيفتها الأساسية هي التخلص التدريجي من الورق ورقمنة الأرشيف، حيث تعمل كخزانة افتراضية تحفظ فيها جميع الوثائق المادية (بعد مسحها ضوئياً المرتبطة بملف المكلف بالضريبة).

2- المكونات والتفاصيل التقنية للخانة

تختلف هذه الواجهة نوعاً ما عن الجداول السابقة، حيث تتخذ شكل "شجرة ملفات" تشبه تلك الموجودة في أنظمة تشغيل الحواسيب، وتحتوي على مجلدات فرعية مثل:

- **ملف النشاط**: يضم نُسخاً من السجل التجاري، الاعتمادات، وعقود الإيجار.
- **ملف الأجور**: يضم الكشوفات السنوية والمستندات المتعلقة بالعمال.
- **ملفات الرقابة**: يضم التقارير النهائية للمحققين وإشعارات التبليغ الموقعة.
- **أزرار التحكم** : والتي تتيح للموظف إضافة "وثيقة (Creer document) وتحميلها من حاسوبه، أو "عرض "وثيقة (Afficher) لمعاينتها مباشرة على الشاشة بصيغة PDF أو كصور.

الشكل رقم (03-12) : شجرة الملفات الإلكترونية وإمكانية تحميل الوثائق



المصدر : Manuel utilisateur – Projet Jibayatic, Direction Générale des Impôts

3- دور الخانة في التسيير والرقابة الجبائية

يساهم نظام (RMS) في حماية ملفات المكلفين من التلف أو الضياع أو التلاعب المادي الذي كان يحدث في الأرشيف التقليدي. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يسرّع وتيرة العمل الرقابي؛ حيث لم يعد المحقق بحاجة إلى التنقل لمصلحة الأرشيف لجلب الملف الورقي الضخم الذي قد يستغرق أياماً للعثور عليه، بل يمكنه ستعراض السجل التجاري، التصريحات السابقة، وعقود التوطين البنكي (DOM) بضغطة زر وفي ثوانٍ معدودة. يعزز هذا الأمر من فعالية التحقيقات ويزيد من شفافية التسيير الإداري.

المطلب الثالث : محتويات ووظائف موقع جبايتك من منظور المكلف بالضريبة

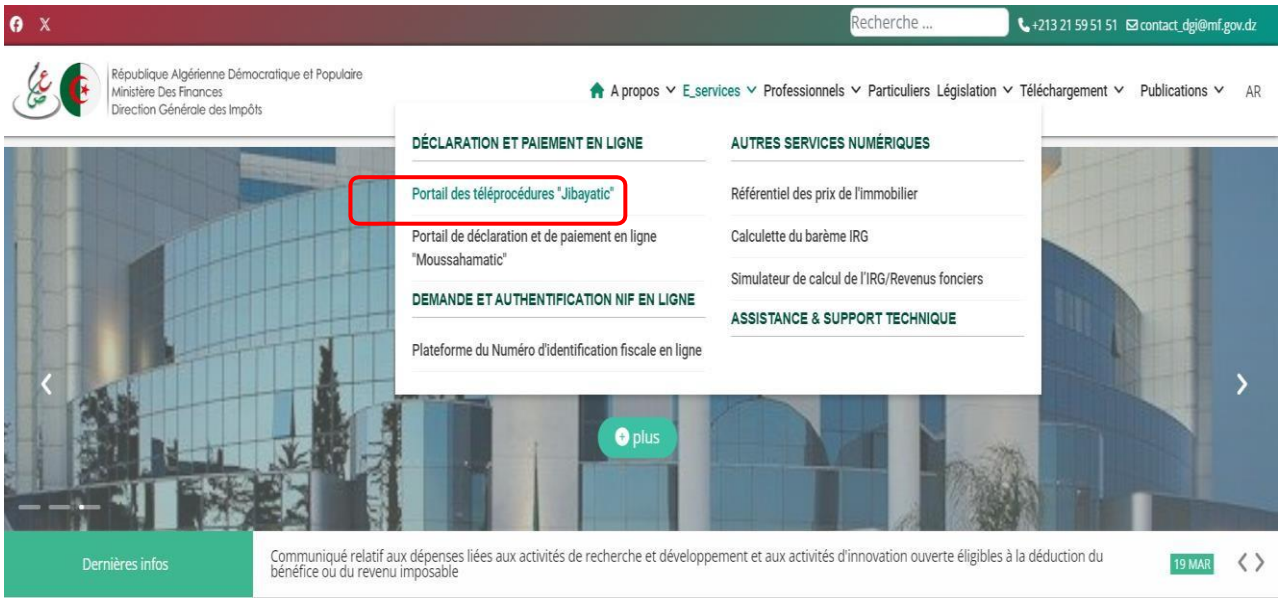
يُوفر موقع جبايتك للمكلف بالضريبة مجموعة من الخدمات الإلكترونية التي تسهّل إنجاز مختلف الإجراءات الجبائية بطريقة سريعة وفعالة.

الفرع الأول : كيفية الدخول لموقع جبايتك

يقدم التصريح العام عبر الإنترنت وبوابة الدفع عبر الإنترنت جميع التفاصيل على عملية العضوية خدمات والإطار القانوني والخدمات المقدمة وغيرها من المعلومات. حيث تتيح لنا هذه المنصة التفاعل مع المديرية العامة للضرائب (DGI) من أي نوع من الأجهزة كلوح المحمول، الحاسوب الشخصي، الهاتف.

1- الدخول إلى بوابة التصريح والدفع عبر الإنترنت : لتقديم التصريح وحفظه عبر الإنترنت يجب علينا الوصول إلى بوابة التصريح والدفع عبر الإنترنت عبر عنوان البوابة: www.mfdgi.gov.dz/portailpublicأو عبر موقع DGI الإلكتروني على الرابطwww.mfdgi.gov.dz من خلال تحديد "التصريح والسداد عبر الإنترنت ."

الشكل رقم (03-13): البوابة العامة لموقع الضرائب



المصدر : https://www.mfdgi.gov.dz/ .

بمجرد دخولنا إلى بوابة التصريحات الإلكترونية الخاصة بـ DGI نحدد " Espace Tèlèdèclaration et Tèlèpaiemaent "حيث يمكننا الولوج إلى الحساب باستخدام اسم المستخدم وكلمة السر الخاصة بنا.

الشكل رقم (03-14) : يوضح البوابة الرقمية لتصريح والدفع الإلكتروني عن بعد "جبايتك



JIBAYA'TIC, présentation

المصدر : https://mfdgi.gov.dz/portailpublic_ar/

2- القيام بتسجيل الدخول باستخدام اسم المستخدم وكلمة السر:

للولوج على الحساب تظهر لنا الشاشة أدناه برسالة تطلب اسم المستخدم الخاص بالمكلف إضافة إلى كلمة السر. ويجب الإشارة إلى أنه من الضروري إدخال اسم المستخدم وكلمة السر في الخانات المحددة، ثم ننقر على زر "تسجيل الدخول."

الشكل رقم (03-15) : واجهة بوابة " جبايتك "



المصدر : https://jibayatic.mf.gov.dz/#/Logon

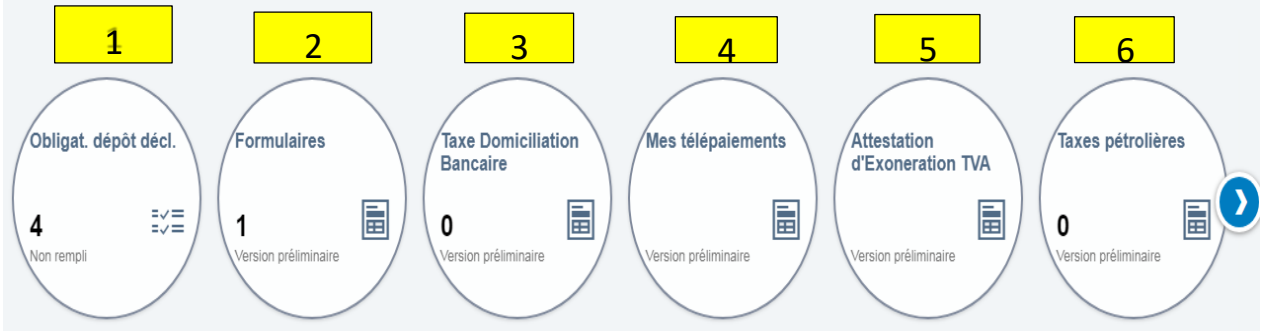
عند المرة الأولى من التسجيل يمكننا فتح الحساب الخاص بنا باستخدام اسم المستخدم وكلمة السر الذي تما اصدارهما لنا من قبل دائرة الضرائب التي تنتمي إليها (CPI ، CDI DGEبعد طلب التصريح والدفع عبر الإنترنت. ومع ذلك، وكإجراء أمني فإن كلمة السر صالحة فقط للدخول الأول حي يمكننا تغييرها لاحقا. أين ستتم مطالبتنا تلقائيا بتغيير كلمة السر الخاصة بنا.

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لدافعي الضرائب بموجب DGE ، فإن التصريح ودفع الضرائب عبر الإنترنت إلزامي.

الفرع الثاني : محتويات ووظائف موقع جبايتك

1- الفضاء المخصص للمكلفين بالضريبة :

الشكل رقم (03-16) : مخرجات بوابة جبايتك للمكلفين



المصدر : المديرية العامة للضرائب. (2025). دليل الخدمات عبر الإنترنت جبايتك. وزارة المالية، الجزائر

الميزات الأخرى في هذه القائمة:

1- **زاوية الالتزام وتقديم الإقرارات**: توفر لك هذه الزاوية إمكانية الاطلاع على الالتزامات الضريبية وادخالها وارسالها إلى السلطات الضريبية. يشير الرقم المعروض في هذه الزاوية إلى عدد الالتزامات الضريبية السنوية التي يجب على المكلف إدخالها.

2- **ركن "النماذج"** توفر لك هذه الزاوية إمكانية تسجيل الإقرارات الضريبية الخاصة بالحدث وتصحيح الإقرارات المحفوظة والتي لم يتم إرسالها بعد إلى خدمات الضرائب. الرقم المعروض في هذه الزاوية يشير إلى عدد الطلبات المحفوظة لتوجيه البريد المصرفي ولكن لم يتم إرسالها "نسخة أولية.

3- **زاوية " ضريبة توجيه البريد المصرفي** توفر لك هذه الزاوية إمكانية التسجيل ومتابعة معالجة طلب توجيه البريد المصرفي وطباعة هذه شهادات. يشير الشكل المعروض في هذه الزاوية إلى عدد طلبات المحفوظة لتوجيه البريد المصرفي لكن لم يتم إرسالها "نسخة أولية."

4- **زاوية "مدفوعاتي الإلكترونية:"** توفر لك هذه الزاوية إمكانية عرض قائمة المدفوعات التي تمت عبر الإنترنت تم إجراؤها بالإضافة إلى حالتها (مدفوعة/ مرفوضة).

5- **زاوية "شهادة استبعاد ضريبة القيمة المضافة** : توفر لك هذه الزاوية خدمة طلب شهادة استبعاد ضريبة القيمة المضافة(F21) عبر الإنترنت، وطلب الشراء بالإعفاء من ضريبة القيمة المضافة (F 22)، بالإضافة إلى متابعة تقدم معالجتها.

6- **زاوية "الضرائب البترولية** : تتيح لك هذه الزاوية الاطلاع على الالتزامات الإعلامية المتعلقة بالضرائب والرسوم البترولية التي يتعين عليك الالتزام بها.

بالإضافة إلى:

7- **زاوية "الوثائق الضريبية"**: توفر لك هذه الزاوية خدمة طلب شهادة الوجود (C20) عبر الإنترنت وملخص الدورة الضريبية، بالإضافة تتبع حالة معالجتها.

8- **زاوية"ملفي الشخصي**:توفر لك هذه الزاوية إمكانية الاطلاع على بياناتك الشخصية وحسابك الضريبي (الإقرارات والمدفوعات) بالإضافة إلى تفاصيل الاتصال الخاصة بك

- **زر "اتصل بنا** :"يتيح لنا الوصول إلى هذه النافذة استشارة تفاصيل الاتصال بالخدمة التي نبلغ عنها (CPI ,CDI, DGE) والعنوان ورقم الهاتف بالإضافة إلى الصندوق الإلكتروني للمساعدة MCF .

على جميع الشاشات تسمح لنا الأزرار الموجودة أعلى اليسار بما يلي:

- -الأولى , للانتقال إلى الشاشة السابقة.
- -الثانية , للانتقال إلى الشاشة الرئيسية.

الشكل رقم : (**03-17**) : نافذة بوابة جبايتك للاطلاع على تفاصيل جهة الاتصال



المصدر : المديرية العامة للضرائب. (2025). دليل الخدمات عبر الإنترنت جبايتك. وزارة المالية، الجزائر

من خلال تحديد أيقونة الحساب الخاص بنا الموجودة أعلى يمين الشاشة يتم عرض قائمة منسدلة تسمح لنا بالوصول إلى الميزات التالية:

إدارة الملف الشخصي: يسمح للمستخدم بالانتقال إلى شاشة "ملفي الشخصي"

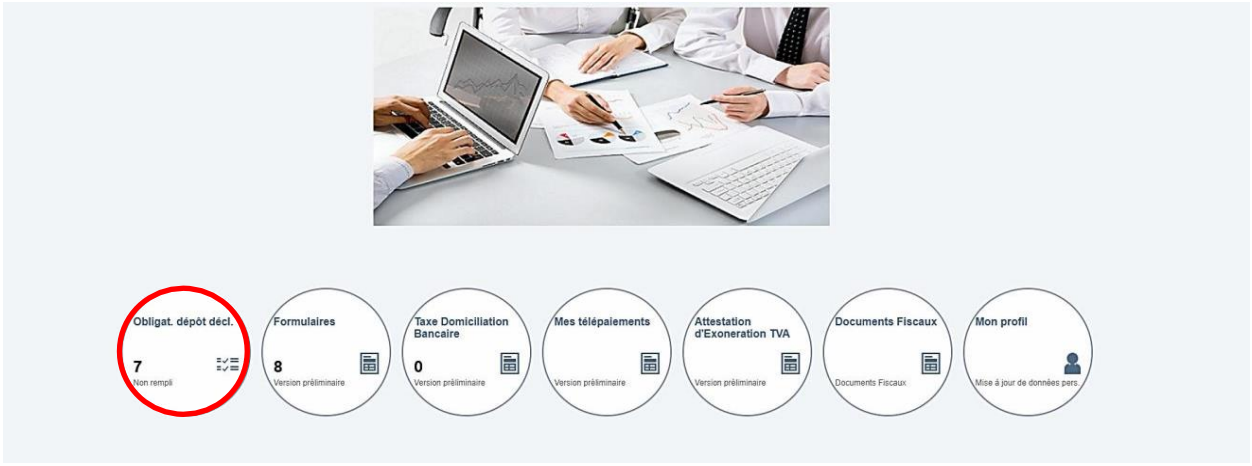
. تغيير كلمة السر : يسمح للمستخدم بالوصول إلى شاشة تعديل كلمة السر للوصول إلى بوابة MCF .

الفرع الثالث : تسجيل التصريح عبر الانترنت

التصريح الضريبي الخاضع لالتزام ضريبي: لتسجيل تصريح خاضع لالتزام ضريبي يجب اتباع الخطوات التالية:

مثال: الاشتراك عبر الإنترنت لعائد ضريبة القيمة المضافة لدافع الضرائب بموجب عقد دائم: نختار، في الصفحة الرئيسية، نافذة إيداع Obligat. Dépôt décl .

الشكل رقم (03-18): كيفية الدخول الى زاوية الالتزام وتقديم القرارات



المصدر : المديرية العامة للضرائب. (2025). دليل الخدمات عبر الإنترنت جبايتك. وزارة المالية، الجزائر

✓ عرض قائمة بجميع الالتزامات الضريبية التي تخضع لها على الشاشة (انظر النافذة ادناه)

الشكل رقم (03-19) : قائمة الالتزامات الضريبية للشهر و اختيار الضريبة

Non rempli

Formulaire	Période	Début de période	Fin de période	Type de revenu	Date d'échéance	Date du justificatif
Etats Récapitulatifs Annuelles	Année 2020	1 janv. 2020	31 déc. 2020	Etats Récapitulatifs Annuelles	20 juin 2022	
IRG: Salaires	Avril 2022	1 avr. 2022	30 avr. 2022	Impôt revenu global - Salaires	22 mai 2022	
TAP: Régime général	Avril 2022	1 avr. 2022	30 avr. 2022	Taxe sur activ professionelle	22 mai 2022	
TVA: Régime général	Avril 2022	1 avr. 2022	30 avr. 2022	Taxe sur la valeur ajoutee	22 mai 2022	

Cliquez ici

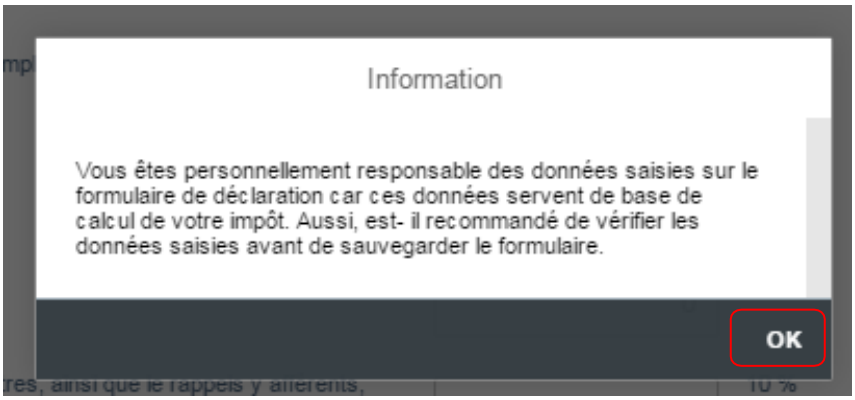
المصدر : المديرية العامة للضرائب. (2025). دليل الخدمات عبر الإنترنت جبايتك. وزارة المالية، الجزائر

✓ بعدها يتم اختيار أحد الالتزامات الواجبة عليه بصفة شهرية أو ثلاثية أو سنوية، حيث تتم عملية التصريح الشهري بشكل بسيط بكل ضريبة على حدة، وبعد ظهور الواجهة يتم اختيار الضريبة أو الرسم المراد

التصريح به مثلا للتصريح بالضريبة على الدخل الإجمالي يتم النقر على تصريح الدخل Salaires IRG أو ضريبة القيمة المضافة générale régime TVA أو غيرها

✓ قبل إدخال البيانات، يعرض النظام تنبيها يذكرنا بمسؤوليتنا عن البيانات المدخلة نختار "موافق"، فيتم عرض نموذج تصريح ضريبة القيمة المضافة

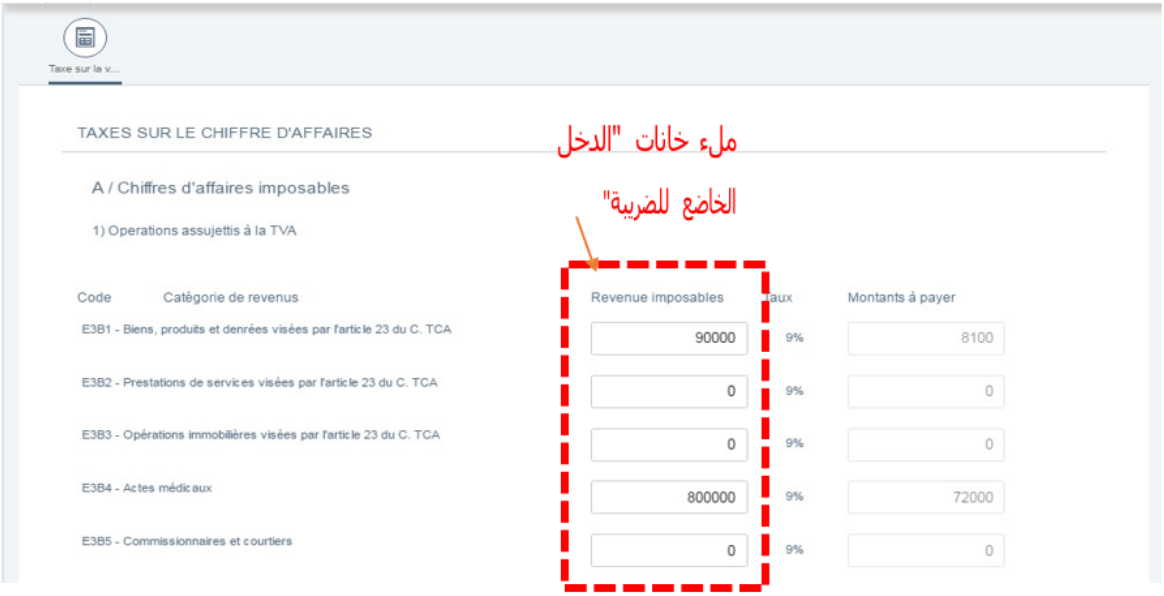
الشكل رقم (03–20): انذار بمسؤولية المكلف عن البيانات المدخلة



المصدر : المديرية العامة للضرائب. (2025). دليل الخدمات عبر الإنترنت جبايتك. وزارة المالية، الجزائر

✓ يتم اختيار فترة الضريبة، يتعين ادخال مبالغ الأوعية الضريبية في الخانات المناسبة ،ثم اضغط على المفتاح "مدخل" من لوحة المفاتيح، فيما تكون عملية الحساب بشكل آلي ويتم التأكد من صحة العمليات من خلال زر المراقبة، إذا لم يكن هناك خطأ يمكن الشروع في ارسال التصريح.

الشكل رقم (03–21): كيفية ملئ "خانات الدخل الخاضع للضريبة "



المصدر : المديرية العامة للضرائب. (2025). دليل الخدمات عبر الإنترنت جبايتك. وزارة المالية، الجزائر.

✓ بعد إدخال البيانات، انقر على الزر "إعادة الحساب" تقع في الجزء السفلي من النموذج، ليتمكن النظام من حساب المبلغ الإجمالي الواجب دفعه.

الشكل رقم (03-22): النقر على زر " إعادة الحساب " لحساب المبلغ الإجمالي الواجب دفعه .



المصدر : المديرية العامة للضرائب. (2025). دليل الخدمات عبر الإنترنت جبايتك. وزارة المالية، الجزائر

ملاحظة:

✓ في حالة ارتكبت خطأ في إدخال نموذج الإقرار، فسيظهر الزر "إعادة ضبط " يسمح لك بحذف جميع البيانات التي أكملتها والمتابعة إلى إدخال بيانات جديدة.

✓ في حالة تريد التحقق من البيانات المدخلة انقر على الزر" تحكم"

✓ في حالة حفظ التصريح انقر على الزر "حفظ النسخة الأولية "

الشكل رقم (03-23) : أزرار التحكم" إعادة ضبط، تحكم، حفظ النسخة الأولية "



المصدر : المديرية العامة للضرائب. (2025). دليل الخدمات عبر الإنترنت جبايتك. وزارة المالية، الجزائر

✓ يعرض نظام "جبايتك" رسائل تعلمك بأنه قد تم التحقق من الإقرار وحفظه بشكل صحيح .

الشكل رقم (03-24) : رسائل لتحقق من حفظ النسخة

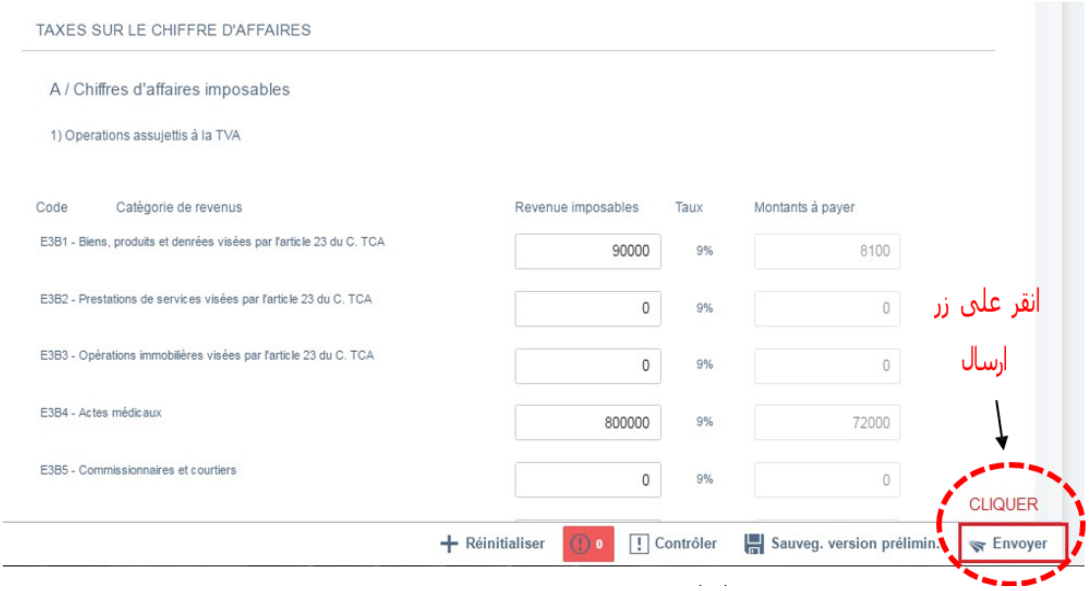


المصدر : المديرية العامة للضرائب. (2025). دليل الخدمات عبر الإنترنت جبايتك. وزارة المالية، الجزائر

1- ارسال التصاريح :

عملية الارسال : يتم الضغط على " **زر الارسال** " لارسال التصاريح

الشكل رقم (03-25): النقر على زر ارسال التصريح



المصدر : المديرية العامة للضرائب. (2025). دليل الخدمات عبر الإنترنت جبايتك. وزارة المالية، الجزائر

- ✓ بمجرد ارساله لا يمكن تعديله ويتم اصدار اشعار بالاستلام لضمان الاستلام الصحيح للتصريح ويعرض النظام رسالة تعلمك بذلك، في هذا الوقت يعتبر إقرارك بمثابة "مدفوع لدى الخدمات الضريبية".
- ✓ يظهر النظام تلقائيا "اشعار بالدفع AVIS A PAYER " في صيغة PDF متعلق بالتصريح المرسل.

الشكل رقم (03-26) : اشعار بالدفع



المصدر : المديرية العامة للضرائب. (2025). دليل الخدمات عبر الإنترنت جبايتك. وزارة المالية، الجزائر

الفرع الرابع : الدفع عبر الإنترنت (التسديد الالكتروني)

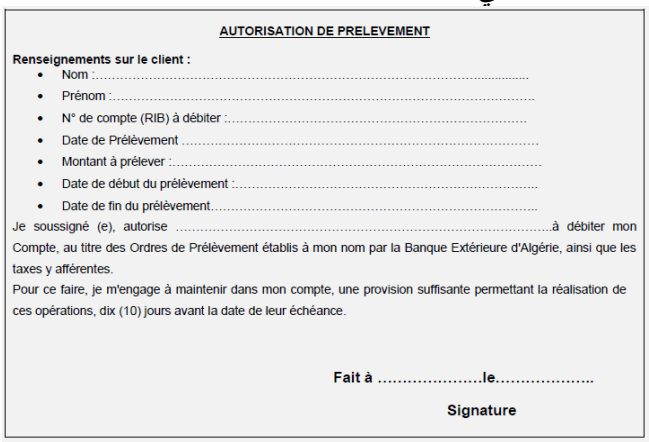
توفر بوابة نظام المعلومات "جبايتك" للمكلف الذي قام بتقديم تصريح عبر الإنترنت إمكانية الاختيار بالدفع عبر

الإنترنت ، الا مكلفون الذين ينتمون إلى الإدارة العامة للضرائب (DGE) ملزمون بدفع بإجراء دفع الضرائب والرسوم عبر الإنترنت.

1- موافقة المكلف على الخصم البنكي

ويشترط الدفع عبر الإنترنت موافقة موقعة من دافعي الضرائب أي موافقة تفويض بالخصم المباشر والتي تسمح لإدارة الضرائب بإجراء استقطاعات حسابهم البنكي.

الشكل رقم (03-27): التفويض بالخصم المباشر من الحساب البنكي للمكلف



AUTORISATION DE PRELEVEMENT

Renseignements sur le client :

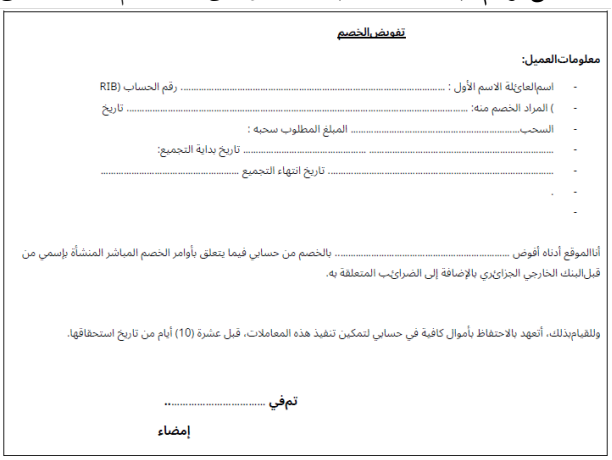
- Nom :.....
- Prénom :.....
- N° de compte (RIB) à débiter :.....
- Date de Prélèvement .....
- Montant à prélever :.....
- Date de début du prélèvement :.....
- Date de fin du prélèvement.....

Je soussigné (e), autorise .....à débiter mon Compte, au titre des Ordres de Prélèvement établis à mon nom par la Banque Extérieure d'Algérie, ainsi que les taxes y afférentes.

Pour ce faire, je m'engage à maintenir dans mon compte, une provision suffisante permettant la réalisation de ces opérations, dix (10) jours avant la date de leur échéance.

Fait à .....le.....

Signature



تفويض الخصم

معلومات العميل:

- اسم العائلة الاسم الأول : ..... رقم الحساب (RIB
-) المراد الخصم منه: ..... تاريخ
- السحب..... المبلغ المطلوب سحبه :
- ..... تاريخ بداية التجميع:
- ..... تاريخ انتهاء التجميع .....
- .
-

أنا الموقع أدناه أفوض ..... بالخصم من حسابي فيما يتعلق بأوامر الخصم المباشر المنشأة بإسمي من قبل البنك الخارجي الجزائري بالإضافة إلى الضرائب المتعلقة به.

وللقيام بذلك، أتعهد بالاحتفاظ بأموال كافية في حسابي لتمكين تنفيذ هذه المعاملات، قبل عشرة (10) أيام من تاريخ استحقاقها.

تم في .....

إمضاء

المصدر : المديرية العامة للضرائب. (2025). دليل الخدمات عبر الإنترنت جبايتك. وزارة المالية، الجزائر

ملاحظة: الدفع عبر الإنترنت يتعلق فقط بالتزامات الإقرار الضريبي، لا يمكن تسوية الديون الضريبية والمبالغ المستحقة الدفع عن بعد.

2- مراقبة معاملات الدفع عبر الإنترنت:

يمكن لدافعي الضرائب الذين قاموا بالدفع عبر الإنترنت متابعة التقدم المحرز في معالجة هذه العملية من خلال النقر على ملفي الشخصي" Mon profil "

يمكن أن تنشأ حالتان:

- حالة " الدفع عن بعد قيد المعالجة "Télépaiement en traitement
- حالة " امر الدفع قيد التقدم "Ordre De Paiement En Cours

بمجرد أن تتلقى خدمة الضرائب (DGE، CDI، CPI) الرد من البنك، يتم عرض نتيجة معالجة الدفع عبر الإنترنت في "مدفوعاتي" وفي هذه الحالة يكون إما مرفوض أو مدفوع.

3- التزامات المكلف بالضريبة اتجاه منصة جبايتك:

ان التسجيل في خدمة جبايتك ينتج عنه مجموعة من الالتزامات يجب على المكلف احترامها والا يتم شطبه تلقائيا من الخدمة، وتتمثل هذه الالتزامات في:

- ✓ الاستعانة بحاسوب مزود بنظام الحماية ضد الفيروسات.
- ✓ حماية رموز الدخول بصفة سرية.
- ✓ احترام الأقساط القانونية المتعلقة بالتصريح والدفع.

المبحث الثالث : تقييم دور منصة " جبايتك " في الحد من التهرب الضريبي (دراسة حالة مركز الضرائب لولاية المدية)

المطلب الأول : تأثير خدمات منصة "جبايتك" في تعزيز الامتثال الضريبي وتيسير الالتزام

تسعى الإدارة الجبائية الجزائرية الحديثة، من خلال رقمنة مصالحها، إلى إيجاد توازن استراتيجي بين تبسيط الإجراءات للمكلفين وتكثيف الرقابة لمكافحة الغش والتهرب الضريبي. يتجلى هذا التوجه بوضوح عبر الخدمات الرقمية التي تقدمها بوابة "جبايتك"، والتي يمكن تحليلها ضمن محورين رئيسيين:

الفرع الأول : دور خدمات "جبايتك" في تيسير الالتزام الجبائي

تساهم الرقمنة، التي تتم عبر بوابة "جبايتك"، في تحسين العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية. كما تعمل على تحويل عملية الالتزام من مجرد عبء إداري معقد ومكلف إلى إجراء أكثر مرونة، ويستند ذلك إلى الخصائص الآتية:

1- ترسيخ مبدأ الالتزام عن بُعد وتوفير الجهد والزمن:

يتجسد هذا المبدأ عملياً من خلال واجهة التصريحات الإلكترونية داخل منصة "جبايتك"، التي تتيح للمكلف إيداع مختلف التصريحات الجبائية، وعلى رأسها تصريح G50 والتصريحات الدورية، بشكل إلكتروني كامل دون الحاجة إلى التنقل إلى مركز الضرائب. كما توفر المنصة واجهة الدفع الإلكتروني التي تسمح بتسديد المستحقات الجبائية عن بعد، حيث يتم تسجيل هذه العمليات ومعالجتها بشكل آلي داخل نظام SAP، مما يقلص بشكل كبير من الوقت والتكاليف المرتبطة بالامتثال الجبائي، ويجعل عملية التصريح والدفع أكثر سلاسة وفعالية.

2- استمرارية الخدمة الجبائية على مدار الساعة:

يتجسد ذلك من خلال الطابع الرقمي الدائم لمنصة "جبايتك"، حيث تتيح للمكلفين إمكانية الولوج إلى خدماتها في أي وقت دون التقيد بساعات العمل الإدارية. ويقوم نظام SAP بمعالجة العمليات المودعة بشكل فوري وتحديث الوضعية الجبائية للمكلفين في الزمن الحقيقي، مما يضمن استمرارية الخدمة، ويخفف الضغط على الشبابيك التقليدية داخل مراكز الضرائب.

3- الشفافية وإمكانية الوصول الفوري للوضعية الجبائية:

يتحقق هذا العنصر من خلال خدمة الاطلاع على الحساب الجبائي داخل منصة "جبايتك"، والتي تسمح للمكلف بالاطلاع الفوري على وضعيته الجبائية، بما في ذلك التصريحات المودعة، والديون المستحقة، وحالة الدفع.

ويتم ربط هذه المعطيات بقاعدة البيانات المركزية لنظام SAP، الذي يضمن تحديثاً آنياً ودقيقاً للمعطيات الجبائية، مما يعزز الشفافية ويقلل من حالات النزاع المرتبطة بالمستحقات الضريبية.

4- تبسيط الإجراءات النزاعية واستخراج الوثائق:

يتجسد هذا التبسيط من خلال الخدمات الرقمية المتاحة عبر منصة "جبايتك"، والتي تمكن المكلف من تقديم الطعون الإدارية وطلبات التخفيض المشروط إلكترونياً، مع إمكانية تتبع مراحل معالجتها داخل النظام. كما تتيح المنصة استخراج مختلف الشهادات والوثائق الجبائية دون الحاجة إلى التنقل، في حين يتولى نظام SAP توجيه هذه الطلبات ومعالجتها بين مختلف المصالح بشكل آلي، مما يضمن سرعة الإنجاز وتقليص الطابع البيروقراطي للإجراءات.

الفرع الثاني: أثر خدمات "جبايتك" في تحسين الامتثال الضريبي

بالتوازي مع التسهيلات التي توفرها منصة "جبايتك"، يساهم التكامل بينها وبين نظام SAP في فرض نوع من الحوكمة الرقمية الصارمة على العملية الجبائية، مما يعزز الامتثال الجبائي الطوعي والإجباري، ويحد من فرص التهرب الضريبي من خلال آليات رقابية مؤتمتة.

1- تحسين دقة الوعاء الضريبي:

يظهر هذا الدور من خلال اعتماد نظام SAP على معالجة المعطيات المصرح بها إلكترونياً عبر منصة "جبايتك"، حيث يتم احتساب الوعاء الضريبي والحقوق المستحقة بشكل آلي وفق القواعد الجبائية المعمول بها. ويؤدي هذا التكامل إلى تقليص الأخطاء الحسابية الناتجة عن المعالجة اليدوية، ويحد من إمكانية التدخل البشري غير المبرر في تحديد الوعاء الضريبي.

2- الرقابة التلقائية:

تعتمد الإدارة الجبائية على البيانات المجمعة بشكل آني داخل نظام SAP، والمستخرجة من التصريحات المودعة عبر منصة "جبايتك"، حيث يقوم النظام بمطابقة المعطيات بشكل تلقائي ومستمر. هذا يسمح بالكشف السريع عن حالات عدم التصريح، أو التأخر في الدفع، أو وجود تناقض بين رقم الأعمال المصرح به والنشاط الحقيقي للمكلف، مما يعزز فعالية الرقابة الجبائية.

3- تعزيز كفاءة التدقيق الداخلي:

يتجسد ذلك من خلال المسار الرقمي لمعالجة الملفات الجبائية داخل نظام SAP، حيث يتم تمرير التصريحات والملفات بين مختلف المصالح (مصلحة التسيير، رئيس المركز، أمين الصندوق) بشكل إلكتروني ومنظم. كما يقوم

النظام باحتساب الفروقات وتطبيق الغرامات بشكل آلي عند وجود تأخر أو إخلال بالالتزامات، مما يعزز دقة التدقيق الداخلي ويحد من الأخطاء الإدارية.

4- تسريع التحقيق عبر قاعدة البيانات:

يوفر نظام SAP قاعدة بيانات شاملة ومتكاملة تمكّن أعوان الإدارة الجبائية من الاطلاع الفوري على الوضعية الجبائية للمكلف، بما في ذلك التصريحات، الديون، السجل التجاري، وعقود التوطين البنكي. كما يتيح نظام الأرشفة الإلكترونية استرجاع الوثائق بسرعة عالية، مما يلغي الاعتماد على الأرشيف الورقي التقليدي. هذا التحول الرقمي يساهم في تسريع عمليات التحقيق الجبائي ورفع فعالية الرقابة الردعية، وبالتالي تعزيز الالتزام الجبائي وتقليص فرص التهرب الضريبي.

المطلب الثاني: انعكاسات الرقمنة على مكافحة التهرب الضريبي داخل المديرية العامة للضرائب

لقد أحدثت الاستراتيجية الوطنية لرقمنة قطاع المالية، وتحديداً مشروع عصرنة المديرية العامة للضرائب، تحولًا جوهريًا في الأساليب والآليات المتبعة لمواجهة ظاهرة التهرب الضريبي. فبعد أن كانت الإدارة الجبائية تعتمد على وسائل تقليدية ذات فاعلية محدودة، باتت الآن تعمل ضمن منظومة رقابية رقمية ذات طابع استباقي. ويمكن تلخيص أبرز هذه الانعكاسات على مستوى المديرية العامة للضرائب ضمن النقاط المنهجية التالية:

1- الانعكاسات على مستوى كفاءة التسيير الداخلي والرقابة الإدارية

أفضت الرقمنة إلى إعادة هيكلة الإجراءات التشغيلية ضمن المديرية العامة للضرائب، الأمر الذي حدّ من إمكانية التهرب الضريبي المستغل للثغرات الإدارية:

– الحد من العامل البشري والمحسوبية:

أسهمت أتمتة الإجراءات، المدعومة بأنظمة مركزية كـ "جبايتك"، في تقليل الحاجة إلى التدخل البشري المباشر في عمليات تقدير وتحديد الأوعية الضريبية. وهو ما ساعد في تحييد الذاتية في التقدير وخفض احتمالية الفساد الإداري أو التواطؤ، التي تُعد عوامل رئيسة في تفشي التهرب الضريبي.

– الشفافية وسرعة معالجة الملفات:

تغير مسار معالجة الملفات والجداول الجبائية ليصبح رقميًا، حيث تخضع لرقابة وتدقيق آلي متسلسل يشمل مختلف المراحل التشغيلية (من قسم التسيير إلى رئيس المركز وصولًا إلى أمين الصندوق). هذا يحدّ من إمكانية حجب الملفات أو تعطيل تسويتها بشكل متعمد، ويضمن تتبعًا فوريًا ودقيقًا لجميع المكلفين بالضريبة

– التوثيق وحماية البيانات من التلف:

توفر أنظمة الأرشفة الرقمية المتطورة، على غرار نظامRMS ، حماية موثوقة للملفات الجبائية والوثائق الحساسة المتعلقة بالمكلفين. هذا يقلل من احتمالية اختفاء السجلات الورقية أو إتلافها عن قصد بهدف التهرب من الالتزامات الضريبية.

2– الانعكاسات على مستوى فعالية التحقيق والرقابة الجبائية (الردع الرقمي)

شكلت الرقمنة نقلة نوعية في دعم القدرات الاستعلامية والتحقيقية لدى مفتشي الضرائب ومحققيهم، مما يسهم بشكل مباشر في تخفيض معدلات التهرب الضريبي، وذلك عبر الآليات التالية:

– التدقيق المتقاطع للبيانات :

توفر المنصات الرقمية للمديرية العامة للضرائب القدرة على الربط البيني وتبادل البيانات بشكل آني مع الجهات الشريكة (مثل مصالح السجل التجاري، إدارة الجمارك، البنوك، ومؤسسات الضمان الاجتماعي). وهذا يتيح إمكانية المطابقة الآلية بين الأنشطة الفعلية للمكلف وإقراراته الضريبية، مما يمكن من الكشف الفوري عن أي تناقضات أو محاولات لإخفاء المداخيل.

– الاستغلال اللحظي للبيانات عبر "خلاصة الشركاء" :

يتسنى للمحققين والمفتشين الآن الوصول الفوري، عبر واجهة موحدة، إلى معلومات شاملة تتضمن الهوية الضريبية الكاملة للمكلف، التزاماته المستحقة، ديونه، بالإضافة إلى عقود توطينه البنكي. لقد أحدث هذا التدفق السريع للبيانات تحررًا من القيود البيروقراطية وبطء المراسلات التقليدية، الأمر الذي يعزز سرعة وفعالية التحقيقات الضريبية وعمليات التدقيق الميداني.

– تفعيل الرقابة الاستباقية المستندة إلى إدارة المخاطر:

تُمكن قواعد البيانات الرقمية الموسعة من تطوير خوارزميات ذكية لتصنيف المكلفين استنادًا إلى درجة خطورة عدم امتثالهم (التدقيق المبني على المخاطر). وهذا يوجه جهود الرقابة بفاعلية نحو القطاعات أو المكلفين الذين يرتفع لديهم احتمال الغش والتهرب، مما يحقق أقصى مردودية للرقابة الضريبية بأقل قدر من الجهد والتكاليف الإدارية.

3– الانعكاسات على توسيع الوعاء الضريبي وحوكمة التحصيل

أظهرت الرقمنة تأثيرات إيجابية على المؤشرات المالية والتحصيلية للمديرية العامة للضرائب، وذلك عبر مسارات متعددة، منها:

– إدماج القطاع غير الرسمي:

تُسهم التيسيرات التقنية للخدمات الرقمية، بالإضافة إلى المتابعة الإلكترونية الدقيقة، في تشجيع ودمج جزء كبير من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية والكيانات التجارية غير المعلن عنها ضمن الإطار الضريبي الرسمي.

– تقليص حجم البقايا للتحصيل :

باستخدام آليات الدفع الإلكتروني المتكاملة ونظام التنبيهات الآلية للمكلفين قبل موعد استحقاق الدفع، تمكنت المديرية من تسريع عملية تحصيل المستحقات الضريبية وتقليل حجم الديون الجبائية المتراكمة وغير المسواة.

المطلب الثالث: العراقيل العملية واقتراحات تطوير نظام الرقمنة الجبائية "

بالرغم من النتائج الإيجابية التي أظهرتها الدراسة الميدانية بمركز الضرائب لولاية المدية فيما يتعلق بدور منصة "جبايتك" في تسهيل الخدمات الجبائية وتعزيز الامتثال الضريبي، إلا أن المقابلات التي أجريت مع الموظفين كشفت عن وجود مجموعة من الصعوبات التقنية والتنظيمية التي تؤثر بدرجات متفاوتة على الأداء الفعلي للنظام. وتتمثل هذه الصعوبات أساساً في بعض الاختلالات المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية، وضغط استعمال المنصة خلال فترات التصريح، إضافة إلى بعض التحديات البشرية المتعلقة بالتكوين والتأقلم مع التحول الرقمي. ومن هذا المنطلق، سيتم عرض أهم العراقيل المسجلة على مستوى مركز الضرائب محل الدراسة، ثم تقديم مجموعة من المقترحات التي من شأنها المساهمة في تحسين فعالية النظام وتعزيز دوره في مكافحة التهرب الضريبي.

الفرع الأول: التحديات التشغيلية لتطبيق نظام "جبايتك" ميدانياً بمركز الضرائب لولاية المدية

1– العراقيل التقنية والبنية التحتية

من خلال المقابلات الميدانية مع موظفي مركز الضرائب بولاية المدية، تبين أن المنصة تعرف أحياناً بعض الصعوبات التقنية التي تؤثر على سير العمل اليومي، ومن أبرزها:

أ– تذبذب وانقطاع شبكة الإنترنت:

أفاد عدد من الموظفين أن ضعف أو انقطاع الاتصال بالشبكة يؤدي أحياناً إلى تعطيل الولوج إلى منصة "جبايتك" أو تأخر معالجة الملفات، خاصة خلال فترات الذروة، مما ينعكس سلباً على وتيرة العمل داخل المركز.

ب– الضغط على الخوادم خلال فترات التصريح:

أشار الموظفون إلى تسجيل بطء ملحوظ في أداء المنصة خلال الفترة القانونية لإيداع التصريحات الجبائية، لاسيما ما بين 1 و20 من كل شهر، نتيجة الارتفاع الكبير في عدد المستخدمين المتصلين بالنظام في الوقت نفسه.

ج- محدودية الربط البيني مع بعض الهيئات:

أظهرت الدراسة أن بعض المعلومات الضرورية ما تزال تستلزم مراسلات أو إجراءات خارج النظام، بسبب عدم اكتمال الربط الرقمي المباشر مع جميع الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بالنشاط الجبائي.

2- العراقيل البشرية والتنظيمية:

أ- مقاومة التغيير:

تبين من خلال المقابلات أن بعض الموظفين والمكلفين ما زالوا يفضلون الإجراءات التقليدية المعتمدة على الوثائق الورقية، الأمر الذي يحد أحياناً من الاستفادة الكاملة من الإمكانيات التي توفرها المنصة.

ب- الحاجة إلى التكوين المستمر:

أكد الموظفون أن التحديثات الدورية التي يشهدها نظام SAP ومنصة "جبايتك" تتطلب دورات تكوينية منتظمة تمكنهم من استغلال مختلف الوظائف المتاحة بكفاءة أكبر.

ج- نقص الوعي الرقمي لدى بعض المكلفين:

لاحظ موظفو المركز أن بعض المكلفين، خاصة أصحاب المؤسسات الصغيرة أو الأشخاص قليلي الخبرة الرقمية، يواجهون صعوبات في استعمال الخدمات الإلكترونية، مما يدفعهم إلى طلب المساعدة أو اللجوء إلى وسطاء لإتمام إجراءاتهم الجبائية.

الفرع الثاني: الاقتراحات والتوصيات التطويرية لتحديث النظام

استناداً إلى نتائج الدراسة الميدانية بمركز الضرائب لولاية المدية، يمكن اقتراح مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تعزيز فعالية منصة "جبايتك" وتحسين مردودها الرقابي والخدماتي:

1- معالجة تذبذب البنية التحتية التقنية محلياً:

تدعيم مركز الضرائب بالمدية بخوادم (Servers) إضافية وخطوط اتصال عالية التدفق، لمعالجة الانقطاعات المتكررة في الشبكة وضمان استمرارية معالجة ملفات المكلفين بالضريبة التابعين للولاية، خاصة خلال فترات الذروة القانونية لإيداع التصريحات.

2- **تأمين الشبكة الداخلية للمركز:**

تحديث بروتوكولات الحماية والأمن السيبراني على مستوى الحواسيب والشبكة الداخلية لمركز المدية، لضمان حماية المعطيات الجبائية المحلية ومنع أي تسريبات أو أعطال قد تمس بسرية المعلومات الخاصة بالمتعاملين الاقتصاديين في الولاية.

3- **تفعيل الربط الرقمي البيني ولائياً:**

الإسراع في تجسيد الربط المباشر بين منصة "جبايتك "بمركز الضرائب ومختلف الإدارات والهيئات العمومية ذات الصلة داخل ولاية المدية (كمديرية التجارة، الغرفة الولائية للتجارة والصناعة، المحافظات العقارية، ووكالات البنوك المحلية)، مما يسمح بالتقاطع الآلي للمعلومات ويحد من التهرب الضريبي على المستوى المحلي.

4- **تكييف آليات الدفع :**

تكثيف العمل التحسيسي لتشجيع المتعاملين الاقتصاديين في ولاية المدية على الانخراط في الدفع الإلكتروني، مع اقتراح دمج قنوات دفع تتناسب مع طبيعة المكلفين محلياً، لتخفيف الضغط المادي على قباضة الضرائب بالمركز.

5- **تخصيص برامج تكوينية دورية لموظفي المركز:**

دورات تدريبية ميدانية مكثفة موجهة خصيصاً لمفتشي وأعوان مركز الضرائب بالمدية، تركز على الاستغلال الأمثل للوظائف المتقدمة لنظام(SAP) ، وتجاوز الصعوبات المسجلة في استخراج التقارير وتحليل البيانات الجبائية الرقابية.

6- **إشراك الفاعلين الاقتصاديين المحليين:**

تنظيم أيام دراسية وحملات توعوية بالتنسيق مع الهيئات المهنية في المدية، مدعمة بأدلة استخدام مبسطة، لمرافقة المكلفين المحليين في إتقان التصريح الإلكتروني وتقليص الأخطاء الشائعة التي تعيق المعالجة الآلية لملفاتهم بالمركز.

7- توسيع صلاحيات خلية الدعم الرقمي بالمدية:

تفعيل دور خلية الدعم والمرافقة التقنية المتواجدة على مستوى مركز الضرائب بالولاية وتزويدها بالموارد اللازمة، لتكون نقطة تدخل سريع لمعالجة الصعوبات التقنية التي تواجه كلاً من الموظفين والمكلفين وتفادي تعطل مصالحهم

خلاصة الفصل

من خلال هذه الدراسة التطبيقية لموقع "جبايتك"، تبيّن أن رقمنة الإدارة الجبائية تمثل آلية فعّالة لتحسين جودة الخدمات الجبائية وتسهيل مختلف الإجراءات لفائدة المكلفين بالضريبة. كما يساهم الموقع في تعزيز الشفافية وتحسين الرقابة الجبائية، مما يساعد على الحد من التهرب الضريبي ورفع كفاءة التحصيل. ورغم النتائج الإيجابية المحققة، فإن فعالية النظام تبقى مرتبطة بمعالجة التحديات التقنية والتنظيمية والبشرية التي تواجه تطبيقه ميدانيًا، بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة من مشروع الرقمنة الجبائية.


خاتمة

خاتمة :

في ظل التوجه المتزايد نحو الرقمنة واعتماد التقنيات الحديثة في مختلف القطاعات، أصبح التحول الرقمي في الإدارة الجبائية ضرورة حتمية لتعزيز كفاءة الأداء وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة. وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور رقمنة قطاع الجباية في الحد من التهرب الضريبي من خلال دراسة حالة موقع "جبايتك" على مستوى مديرية الضرائب لولاية المدية، باعتباره أحد أهم المشاريع الرقمية التي تبنتها الإدارة الجبائية الجزائرية في إطار مساعيها لعصرنة القطاع وتطوير آليات التسيير والرقابة. وقد أظهرت الدراسة أن التهرب الضريبي يعد من أبرز التحديات التي تواجه الإدارة الجبائية لما يترتب عنه من آثار سلبية على الموارد المالية للدولة وعلى تحقيق العدالة الجبائية. كما بينت النتائج أن الرقمنة أصبحت وسيلة فعالة لتحسين الأداء الجبائي من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، تسريع معالجة الملفات، تسهيل عملية التصريح والدفع، وتحسين تبادل المعلومات بين مختلف المصالح الجبائية.

- **اختبار الفرضيات**

في ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الاولى : يساهم موقع "جبايتك" في تبسيط الإجراءات الجبائية وتقليل الوقت والجهد بالنسبة للمكلفين بالضريبة.

تم تأكيد هذه الفرضية، من خلال ما يوفره الموقع من خدمات إلكترونية تسمح بإنجاز العديد من العمليات الجبائية بطريقة أسرع وأكثر سهولة.

الفرضية الثانية : تؤدي الرقمنة إلى تعزيز الرقابة الجبائية والكشف عن حالات التهرب الضريبي بصورة أكثر فعالية. تم تأكيد هذه الفرضية، حيث تساهم الأنظمة المعلوماتية في تحسين دقة البيانات وسهولة تتبع العمليات والكشف عن المخالفات والاختلالات المحتملة.

الفرضية الثالثة : ما تزال هناك تحديات تقنية وبشرية وتنظيمية تحد من الاستفادة الكاملة من خدمات الرقمنة الجبائية. تم تأكيد هذه الفرضية، إذ كشفت الدراسة عن وجود بعض العراقيل المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية والتكوين المستمر للموارد البشرية وضرورة تطوير بعض الجوانب التنظيمية والتقنية.

- **النتائج المتوصل إليها.**

- تمثل الرقمنة أحد أهم الخيارات الحديثة لتطوير الإدارة الجبائية وتحسين كفاءة أدائها ورفع جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة.

- ساهم نظام المعلومات الجبائي "جبايتك" في تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص الاعتماد على المعاملات الورقية، مما أدى إلى توفير الوقت والجهد للمكلفين بالضريبة ولموظفي الإدارة الجبائية.
- ساعدت الخدمات الرقمية التي يوفرها موقع "جبايتك" على تحسين التواصل بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة وتسهيل الحصول على المعلومات والخدمات الجبائية.
- ساهمت الرقمنة في تعزيز الشفافية وتحسين دقة البيانات الجبائية، الأمر الذي يدعم عمليات الرقابة والمتابعة ويساعد على اكتشاف بعض حالات التهرب الضريبي بصورة أكثر فعالية.
- أدى استخدام الأنظمة المعلوماتية الحديثة إلى تحسين تسيير الملفات الجبائية وتسهيل تبادل المعلومات بين مختلف المصالح الجبائية.
- تسهم الرقمنة الجبائية في تعزيز الامتثال الجبائي من خلال تسهيل إجراءات التصريح والدفع وتقليل التعقيدات الإدارية التي قد تواجه المكلفين بالضريبة.

➢ **التوصيات والمقترحات**

- تعزيز التكوين والتدريب المستمر لموظفي الإدارة الجبائية في مجال استخدام الأنظمة الرقمية الحديثة.
- توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية لتشمل مختلف الإجراءات الجبائية بصورة أكثر شمولاً.
- تحسين البنية التحتية الرقمية وضمان استقرار الأنظمة المعلوماتية وفعاليتها.
- تعزيز أمن المعلومات وحماية البيانات الجبائية من مختلف المخاطر الإلكترونية.

➢ **الآفاق المستقبلية للدراسة**

- تعزيز استخدام التقنيات الرقمية الحديثة داخل النظام الجبائي مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، بهدف تحسين عمليات المراقبة الجبائية والتنبؤ بمخاطر التهرب الضريبي قبل وقوعه.
- دراسة أثر التحول نحو الجباية الرقمية على سلوك المكلف بالضريبة، خاصة فيما يتعلق بالامتثال الطوعي وتقليل التعامل المباشر مع الإدارة الجبائية.
- تعزيز التكامل بين الرقمنة والرقابة الجبائية من خلال تطوير أنظمة ذكية تسمح بالكشف الآلي عن التناقضات في التصريحات الجبائية وتقليص فرص التهرب الضريبي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : قائمة الكتب :

1– أحمد زهير شامية، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، دون سنة نشر.

2– أبو العلى يسرى، والبعلي محمد صغير، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

3– بغدادي مولاي ملياني، الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، دون طبعة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992.

4– بوزيدة حميد، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية، 2007.

5– شعباني لطفي، جباية المؤسسة، متيجة للطباعة، براقي، الجزائر.

6– السويسي فاطمة، مالية عامة: الموازنة والضرائب، المؤسسة الحديثة للكتاب، ليبيا، 2005.

7– عطوي فوزي، المالية العامة: النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي، لبنان، 2003.

8– غادة عبد المنعم موسى، ورمادي إبراهيم، الرقمنة ومقتنيات المكتبة الجامعية، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013.

9– القيسي أعاد حمو، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

10– محرزي محمد عباس، اقتصاديات الجباية والضرائب، مطبوعات جامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.

11– مراد ناصر، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، طبعة 2003.

12– ناشد سوزي عدلي، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي، الإسكندرية، 2008.

ثانيا : قائمة المقالات :

1– بن حميدة بن عبدالله العبوبي شيماء ، إسماعيل محمد بن عبد الله نويرة ، أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب، مجلة طبنة للدراسات العلمية، المجلد 01.

2– بلول فهيمة، الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي (جبايتك ومساهمتك نموذجين)، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد 02، 2022.

3– بن عزوق منير، ومسقم مريم، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 03، العدد 05، 2020.

4– بوكرة كميلية، انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2006–2022)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 31، 2023.

5– بوزيان فيصل، ومحي الدين محمود عمر، عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة والخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة تيسمسيلت، المجلد 21، العدد 01، 2021.

6– حنيش أحمد، انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر، مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 11، العدد 02، 2022.

7– سديرة نجوى، آليات مكافحة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 11، جانفي 2019.

8– قصاص سليم، جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، المجلد أ، ديسمبر 2017.

9– قناص علي، وزين يونس، التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 02، 2021.

10– محمد فتحي عبد الهادي، الرقمنة والدوريات العربية، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، المجلد 17، العدد 02، مصر، 2017.

11– محتال فلة، وبساس أحمد، أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 02، 2020.

12– مرسلي محمد، التجديد في عصرنة الإدارة الجبائية الجزائرية: التشخيص والآفاق المستقبلية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة الجزائر 1، المجلد 06، العدد 01، 2023.

13– مليكاوي مولود، آليات تكييف النظام الضريبي في الجزائر في ظل مفهوم التجارة الرقمية، مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2019.

ثالثا : قائمة المذكرات و الاطروحات :

1- بالمغني نجاة، بن عياد إكرام، دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2020.

2- بن شيخ لطفي، متطلبات تطبيق الرقمنة وتحدياتها في الإدارة الضريبية، الملتقى الوطني حول تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2023.

3- بوداعة حاج مختار، جرائم الغش الضريبي في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2019.

4- بوعكاز سميرة، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

5- بوحلوفة فتيحة، قنطور نعمة، أثر الوعي الضريبي في الحد من التهرب الضريبي، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019.

6- بعلي عبد المالك، محمد غضبان، دور الرقمنة في تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2024.

7- طرشي إبراهيم، التهرب الضريبي وآليات مكافحته، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.

8- غويلة عبد الرؤوف، الزهاني مسعود، أسباب التهرب الضريبي في الجزائر: دراسة ميدانية بولاية ميلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر علوم المالية والمحاسبة، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2019.

9- لواج عبد الرحيم، فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصاريح الجبائية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2016.

10- منصري هديل آية، شيخ خودة نبيلة، التصريح والدفع الإلكتروني وآثارهما على التحصيل الضريبي – دراسة حالة مركز الضرائب تيارت، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2024.

11- نابتي رحمة، النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي – دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، 2014.

12- هاين ملاك، قناطي مروة، دور الرقمنة في الحد من التهرب الضريبي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2025.

13- شناح حنان، جريمة التهرب الضريبي وآليات مكافحتها في ظل التشريع الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص قانون الأعمال، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2022.

14- سلماني عبد القادر، حمادي موسى، دور الرقمنة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2024.

رابعا : قائمة المحاضرات :

1- اكلي انعيمة ، فعالية الرقابة الجبائية في ظل نظام معلومات جبائية ، ملتقى وطني حول الرقابة جبائية في الجزائر ، جامعة تيزي وزو ، الجزائر، 28و 29اكتوبر

2- بن شيخ لطفي ، متطلبات تطبيق الرقمنة و تحدياتها في الإدارة الضريبة ، ملتقى الوطني حول تحديث ورقمنة الإدارة الضريبة في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة ، الجزائر

خامسا : قائمة النصوص القانونية :

1- قانون الإجراءات الجبائية ، وزارة المالية ، 2025

2- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (محدثة) الى غاية قانون المالية التكميلي

3- قانون الطابع ، وزارة المالية ، 2025

4- قانون العقوبات الجزائري ، قانون رقم 82-04 المؤرخ في 13 فيفري 1992

سادسا : قائمة المراجع أجنبية:

1- Andrée Barilari, lexique fiscale, 2éme édition, Dalloz, Paris, 1992

2- Delahaye Thomas, le choix de la vie moins imposée, édition Bruyalant, Bruxelles, 1977

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry Of Higher Education And Scientific Research

جامعة المدية
University Of Medea

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculty of Economics, Commercial, and Management Sciences.

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الرقم: 145 / إ م تخ/ 2026

المدية في: 2026/04/06

إلى السيد: مدير مديرية الضرائب
- المدية -

الموضوع: السماح للطلبة بإجراء " دراسة حالة "
-في إطار اعداد مذكرة تخرج ماستر-

سيادة المدير(ة) المحترم(ة)، في إطار التنسيق والتعاون بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والإدارية، وبهدف الرفع من المستوى العلمي للطالب وتوطيد التكامل بين الجانب النظري والتطبيقي ومن أجل اعداد مذكرة تخرج ماستر، تحت عنوان:

- دور رقمنة قطاع الجباية في الحد من التهرب الضريبي دراسة حالة موقع جبايتي -

فإننا نرجوا من سيادتكم السماح للطلبة الآتية أسماؤهم بإجراء تربص/دراسة حالة/دراسة ميدانية لدى مؤسستكم.

الاسم واللقب	رقم التسجيل	تاريخ الميلاد	مكان الميلاد
مزاري منصف	212132039636	2002/06/23	المدية
قادري لقمان	212132039610	2003/03/16	المدية
المسجل(ة) في السنة الثانية ماستر تخصص: محاسبة			
السنة الجامعية: 2026/2025			

وفي الأخير تقبلوا منا سيادة المدير أسمى عبارات الاحترام والتقدير.

مديرية الضرائب للمؤسسة المستقبلة
المدير الفرعي للوسائل
إمضاء ع قادري

رئيس القسم:

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة المدية، القطب الجامعي، المدية،26000 الهاتف/فاكس:025.78.54.18